



بنك الإسكان
Housing Bank

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان

٥ أيار ٢٠٢٠

الرقم المتسلسل ١٤٤٧
الجهة المختصة ١٤٤٧

الرقم :- 2020/6/56

التاريخ :- 2020/05/03

للدوام
م. بركة عمان
م. البدر
م. اليخانة

السيد رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الاكرم

م. اليخانة

0/6

الموضوع: اجتماع الهيئة العامة لمساهمي بنك الإسكان للتجارة والتمويل

تحية التقدير والاحترام

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وعسلاً بأحكام امر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 والامراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتمويل بتاريخ 2020/04/09، ارجو اعلام معاليكم بأنه تقرر عقد اجتماع الهيئة العامة للمساهمين والسابع والأربعين لمساهمي بنك الإسكان، في الساعة الرابعة ظهراً من يوم الاثنين الموافق 2020/05/11 من خلال وسائل الاتصال المرني و الإلكتروني وذلك وفقاً للإجراءات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك على الرابط <https://www.hbtj.com/ar/InformationToShareholders> هذا وتجدون برفته ما يلي :

- رسالة الدعوة المقرر نشرها للمساهمين مبيناً فيها جدول أعمال الاجتماع .

- نسخة التقرير السنوي لعام 2019 .

- تقرير احتساب الأسهم الحرة كما في 2019/12/31 .

نرجو التكرم بتزويد البنك برسالة على البريد الإلكتروني (Board@hbtj.com.jo) تتضمن تسمية من يمثل هيئة الأوراق المالية لحضور هذا الاجتماع أو أي اجتماع آخر قد يوجله إليه وفق الآلية المعلنه على الموقع الإلكتروني للبنك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عبد الاله الخطيب

رئيس مجلس الادارة

20
19

التقرير
السنوي



بنك الإسكان للتجارة والتمويل

The Housing Bank for Trade & Finance

تقرير مجلس الإدارة

السادس والأربعون

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019

الإدارة العامة

عمّان - الشّميساني - شارع الأمير شاكّر بن زيد

ص.ب (7693) عمّان 11118 - المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف الإدارة العامة: +962 6 5005555

فاكسميلي: +962 6 (5691675 – 5678121)

هاتف مركز الخدمة الهاتفية (إسكان 7/24) والبنك الناطق:

080022111 أو +962 6 5200400

سويغت: HBHOJOAXXX

info@hbtbf.com.jo

www.hbtbf.com



حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

بنك الإسكان - مبنى الإدارة العامة

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل



01

مجلس

الإدارة

مجلس الإدارة



السيد عبد الإله محمد عبد الرحمن الخطيب
رئيس مجلس الإدارة



السيد خالد ماجد محمد النعيمي
عضو مجلس إدارة
ممثل بنك قطر الوطني



السيد رمزي طلعت عبدالجواد مرعي
عضو مجلس إدارة
ممثل بنك قطر الوطني



السيد يوسف محمود حسين النعمة
نائب رئيس مجلس الإدارة
ممثل بنك قطر الوطني



السيد محمد نجيب حميدة الجمل
عضو مجلس إدارة
ممثل المصرف الليبي الخارجي



السيدة منيرة أسعد عبدالعزيز العجيل
عضو مجلس إدارة
ممثل المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية



السيدة مريم محمد علي الكواري
عضو مجلس إدارة
ممثل بنك قطر الوطني



السيد فادي خالد مفلح العلاونة
عضو مجلس إدارة / ممثل المؤسسة
العامّة للضمان الاجتماعي / الأردن



السيد نضال فائق محمد القبع
عضو مجلس إدارة / ممثل المؤسسة
العامّة للضمان الاجتماعي / الأردن



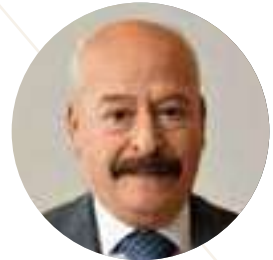
السيد الهادي المجاهد الطاهر أبو الطيف
عضو مجلس إدارة
ممثل المصرف الليبي الخارجي



السيدة شيخة بنت يوسف
بن عبدالله الفارسي
عضو مجلس إدارة / مستقل



السيد فوزي يوسف
عبد المحسن الحنيف
عضو مجلس إدارة / مستقل



الدكتور ياسر مناع العدوان
عضو مجلس إدارة / مستقل



كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

يسرني باسم مجلس الإدارة أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي السادس والأربعين لمجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، متضمناً أهم ما تم إنجازه خلال العام 2019 والبيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 والمصادق عليها من مدققي حسابات البنك، والخطة المستقبلية للعام المالي 2020، كما يشتمل التقرير على جميع متطلبات الإفصاح والحاكمة المؤسسية وفق القوانين والأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.

حضرات المساهمين،

واجه الاقتصاد الأردني تحديات كبيرة خلال العام 2019، تمثلت بعدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة، إضافة إلى تحديات العوامل الاقتصادية التي لا تزال مستمرة، و كان لها الأثر الكبير على تباطؤ النشاط لعدد من القطاعات الاقتصادية، مما استوجب على الحكومة إقرار حزم من القرارات لتحفيز الاقتصاد الوطني، وذلك بتوجيهات من صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، حيث بدأ أثر هذه الحزم الاقتصادية في تحفيز بعض القطاعات الاقتصادية، أملين أن تثمر هذه الإجراءات خلال العام 2020 بنتائج أفضل.

حضرات المساهمين،

على صعيد الوضع المالي للبنك، انتهج البنك سياسة تحفظية ساهمت بالمحافظة على سلامة وضعه المالي ومكانته المتقدمة في القطاع المصرفي الأردني، إذ بلغت حصته السوقية من إجمالي الموجودات ما نسبته 13.9%، وحصته من إجمالي ودائع العملاء 13.7%، وبلغت أرباح المجموعة قبل الضريبة 132.2 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع 132 مليون دينار تم تحقيقها خلال عام 2018، كما بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 83.7 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع 94.5 مليون دينار تم تحقيقها خلال عام 2018، وذلك في ضوء قرار البنك بالتحوط إزاء صدور قرار قضائي ابتدائي قابل للطعن والاستئناف من إحدى المحاكم في الجزائر بغرض غرامة مالية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر على الرغم من سلامة الإجراءات المصرفية وقناعة البنك التامة بقوة وسلامة الوضع القانوني خلال مرحلة الاستئناف.

وفي ضوء نتائج أعمال البنك خلال العام 2019، فقد أوصى مجلس الإدارة للهيئة العامة لمساهمي البنك بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم عن العام 2019.*

*وفقاً لقرار البنك المركزي الأردني رقم 4693 / 1/1 المؤرخ في 9 نيسان 2020 فقد تقرر تأجيل توزيع الأرباح عن عام 2019.

حضرات المساهمين ،

انطلاقاً من إدراك أهمية تعزيز قدرة البنك على التعامل مع أية ظروف ضاغطة، وبهدف دعم الإدارة التنفيذية للوصول للرؤية المستقبلية للبنك وتحقيق الاستدامة، فقد تم اعتماد خطة استراتيجية تتوخى أقصى درجات الحيلة واليقظة أساسها ترشيد الإنفاق وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتوحي أفضل فرص للعمل والاستثمار، استناداً على تقييم كافة نشاطات البنك سواء الداخلية أو الخارجية، وتحديد الرؤية المستقبلية والأهداف وخطوات العمل، كما تم تطوير مؤشرات قياس الأداء لزيادة كفاءة قياس مدى الإنجاز.

وسنواصل مسيرتنا متطلعين بأمل إلى آفاق مستقبل أفضل ونحن على ثقة بقدرة البنك الذي سيسعى باستمرار إلى إحداث نقلة نوعية في مستوى خدماته وتحسين موقعه المحلي والإقليمي من خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية وتحقيق الأهداف الواردة فيها.

وبهذه المناسبة فإنني أتقدم بخالص الشكر إلى كافة المؤسسات الرسمية، خاصاً بالذكر البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية، على جهودهم المتواصلة في خدمة الاقتصاد الوطني، كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر لكافة المساهمين والمودعين والعملاء على دعمهم المتواصل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة لدورهم الأساسي وعطائهم المستمر الذي كان له أكبر الأثر فيما تم إنجازه، وإلى الرئيس التنفيذي وكافة موظفي الإدارة التنفيذية في مختلف مواقع عملهم على جهودهم المخلصة ومثابرتهم وعلى سعيهم المتواصل لتحقيق أهداف وتطلعات البنك.

وختاماً أرجو لهذه المؤسسة الرائدة المزيد من التطور والتقدم والإزدهار بما يخدم بلدنا الغالي ويساهم باستمرار نموه ورفعته في ظل قيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، داعياً الله أن يحفظه برعايته ويوفقه دائماً في قيادة الأردن وشعبه على دروب العزة والكرامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبد الإله الخطيب
رئيس مجلس الإدارة



كلمة الرئيس التنفيذي

حضرات السادة المساهمين الكرام،

يسعدني أن أستعرض وإياكم أهم الإنجازات التي حققتها مجموعة بنك الإسكان خلال عام 2019، فقد واصل البنك جهوده لتحقيق الإدارة الفعالة لموجودات البنك ومطلوباته والعمل بشكل وثيق مع عملاء البنك لتلمس احتياجاتهم ومتطلباتهم والعمل على تلبيتها، مما أثمر عن ارتفاع إجمالي الدخل المتأتي من العمليات البنكية الرئيسية لمجموعة البنك بنسبة 3.5% ليصل إلى 361.0 مليون دينار لعام 2019، مقارنة مع 348.8 مليون دينار تم تحقيقها خلال عام 2018، وذلك بدعم من كافة القطاعات التشغيلية التي سجلت نمواً قوياً خلال العام، نتيجة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الكفاءة التشغيلية للعمليات.

كما سجلت مجموعة البنك مستويات جيدة في بنود المركز المالي الرئيسية، إذ ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 1.7% ليصل إلى 8.4 مليار دينار كما في نهاية عام 2019، كما بلغ رصيد ودائع العملاء 5.8 مليار دينار ورصيد إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية 4.6 مليار دينار، كما بلغ رصيد حقوق الملكية 1.1 مليار دينار.

وقد انعكست هذه المؤشرات المالية الجيدة على ملاء البنك المالية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.3% وبلغت نسبة السيولة 128%، وهما أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

وعلى صعيد التوسع الداخلي، فقد وصل عدد فروع البنك العاملة في الأردن إلى 125 فرعاً وبحصة سوقية بلغت حوالي 13.3% من إجمالي عدد فروع البنوك في الأردن، ليحافظ البنك بذلك على صدارته في هذا المجال، ووصل مجموع أجهزة شبكة الصراف الآلي إلى 226 جهازاً وهي تعد أكبر شبكة صراف آلي في القطاع المصرفي الأردني وبحصة سوقية بلغت حوالي 12.2%، بالإضافة إلى تبني حلول مصرفية إلكترونية مبتكرة ومتكاملة، وإطلاق خدمات ومنتجات مصرفية ذات امتيازات تنافسية عالية والارتقاء في جودة الخدمة والعناية بالعملاء من الأفراد والشركات.

وفي مجال نشاط الفروع الخارجية والبنوك التابعة للبنك فقد حققت العمليات التشغيلية لفروع البنك في الخارج نتائج جيدة، كما أن البنوك التابعة في كل من الجزائر وبريطانيا وسوريا حققت أيضاً مستويات نمو جيدة في مختلف أنشطتها التشغيلية على الرغم من استمرار صعوبة الظروف السياسية والاقتصادية في بعض مواقع البنك الخارجية.

كما شهد عام 2019 قيام البنك بالانتقال إلى مبنى الإدارة العامة الجديد في منطقة الشميساني في العاصمة عمان، والذي يتميز بتصميمه العصري الفريد الذي يراعي الإرشادات الخاصة بالتصميم المستدام، والواجهات الذكية المزودة بأنظمة داخلية مرنة تسمح للبنك باستيعاب التطورات الصناعية والتكنولوجية دون المرور بتجديدات مكثفة، وتجدر الإشارة إلى أن عملية الانتقال إلى المبنى الجديد قد تمت بسلاسة وبدرجة عالية من الدقة والمهنية وفق برنامج أعد خصيصاً لهذه الغاية، والذي وفر بيئة عمل حديثة ومتطورة لتقديم أفضل خدمة للعملاء.

وخلال العام، حققت مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي نفذها البنك أهدافها الموضوعة لها وساهمت في تعزيز وتمكين المجتمعات المحلية التي يعمل فيها البنك.

وفي الختام، أتقدم بالشكر الجزيل لمجلس إدارة البنك على دعمهم الدائم والمتواصل لنا، كما أتقدم بالشكر لكافة موظفي البنك على إخلاصهم وتفانيهم في عملهم وإسهامهم في مسيرة عطاء البنك الممتدة منذ التأسيس إلى يومنا هذا وإلى المستقبل بإذن الله تعالى.

والشكر موصول لمؤسساتنا الرسمية وللبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية على دعمهم وجهودهم.

وفقنا الله لما فيه خير ونجاح مؤسساتنا كي تستمر في خدمة الاقتصاد الوطني في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق،،،

عمار الصفدي
الرئيس التنفيذي

جسر لندن

بريطانيا

بنك الأردن الدولي

A black and white photograph of the Tower Bridge in London, viewed from a low angle. The bridge's two massive stone towers are prominent, with intricate Gothic-style architecture. The bridge deck and suspension cables are visible. In the background, other city buildings and the River Thames can be seen. A dark blue triangle is in the top left corner, and a white diagonal line runs from the top left towards the bottom right.

02

تحليل ومناقشة
الأداء لعام 2019

أهم المؤشرات المالية

* المبالغ بملايين الدنانير

المبالغ بملايين الدنانير	2019	2018	2017	2016	2015	البيان / السنة
مجموع الموجودات	8,441.2	8,300.0	8,145.2	7,820.2	7,922.7	
ودائع العملاء	5,810.5	5,873.8	5,828.1	5,647.5	5,809.8	
القروض والتسهيلات الائتمانية (بالصافي)	4,158.8	4,255.4	4,212.6	4,042.1	3,494.7	
حقوق الملكية	1,123.8	1,080.1	1,116.2	1,060.1	1,039.3	
الأرباح قبل الضريبة	132.2	132.0	180.0	190.3	177.0	
الأرباح بعد الضريبة	83.7	94.5	125.2	131.0	124.7	
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين	**-	47.3	63.0	75.6	80.6	
الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة EPS (دينار)	0.257	0.287	0.387	0.393	0.483	
حصة السهم من الأرباح الموزعة (دينار)	**-	0.150	0.200	0.300	0.320	
سعر السهم في نهاية العام (دينار)	5.48	8.37	8.37	9.30	9.45	

* الدينار الأردني = 1.4104 دولار أمريكي

** على الرغم من تحقيق البنك لنتائج مالية جيدة خلال العام 2019 ومركزه المالي القوي، إلا أنه والتزاماً بتعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بموجب التعميم رقم 1/1/4693 تاريخ 9 نيسان/أبريل 2020، لن يقوم البنك بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين لعام 2019، وسيتم اتخاذ القرار المناسب بخصوص ذلك في ضوء نتائج البنك للعام 2020.

تحليل الأداء المالي

واصل بنك الإسكان خلال عام 2019 تحقيق نتائج مالية تشغيلية قوية على الرغم من استمرار التحديات والظروف الإقليمية والاقتصادية الصعبة وارتفاع حدة المنافسة في الأسواق المصرفية.

فقد تمكنت مجموعة بنك الإسكان خلال عام 2019 من تحقيق أرباح قبل الضريبة بلغت 132.2 مليون دينار مقابل 132.0 مليون دينار تم تحقيقها في السنة السابقة، كما واصلت إدارة البنك اتباع سياسة تحوط مثلى تلتزم بشكل كامل بالمتطلبات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) وتعليمات البنك المركزي الأردني، حيث تم اقتطاع مخصصات ائتمانية بمبلغ 55.1 مليون دينار خلال عام 2019، ومن شأن اقتطاع هذه المخصصات المساهمة في تدعيم قوة المركز المالي للبنك وتعزيز ملاءته المالية والائتمانية للاستمرار في أداء دوره الحيوي في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة.

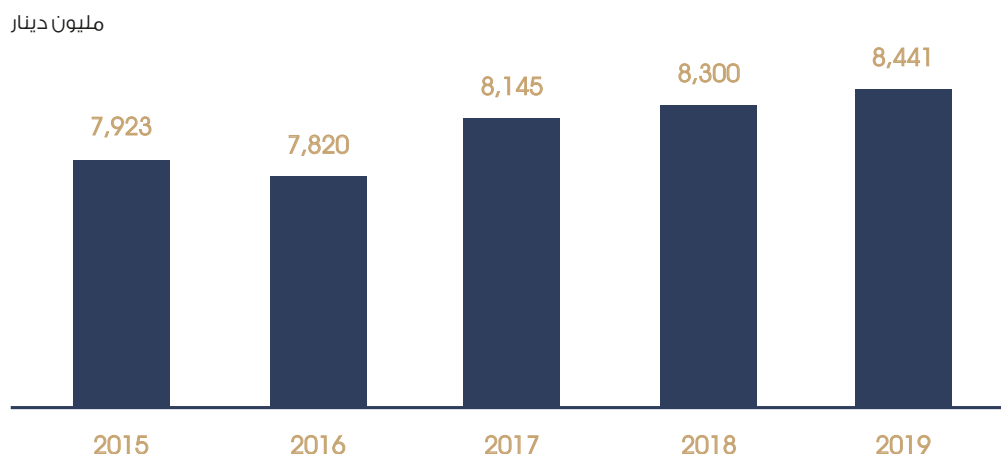
وبلغ صافي أرباح عام 2019 ما مقداره 83.7 مليون دينار مقابل 94.5 مليون دينار تم تحقيقها خلال عام 2018، وذلك في ضوء قرار البنك بالتحوط إزاء صدور قرار قضائي ابتدائي قابل للطعن والاستئناف من إحدى المحاكم الابتدائية في الجزائر بفرض غرامة مالية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل /الجزائر، حيث قام البنك بالاحتفاظ بمخصصات للتحوط إزاء هذا القرار على الرغم من سلامة الإجراءات المصرفية وقناعة البنك التامة بقوة الوضع القانوني خلال مرحلة الاستئناف.

وواصل البنك خلال عام 2019 تحقيق معدلات نمو جيدة في مختلف مؤشراتته المالية، حيث ارتفع إجمالي الدخل بمقدار 12.2 مليون دينار أو ما نسبته 3.5% ليصل إلى 361.0 مليون دينار مقارنة مع 348.8 مليون دينار خلال العام السابق، وهذا الارتفاع في إجمالي الدخل يعود إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد من 281.0 مليون دينار خلال عام 2018 إلى 296.7 مليون دينار خلال عام 2019، أي بارتفاع مقداره 15.7 مليون دينار ونسبته 5.6%، وكذلك ارتفاع صافي إيرادات العمولات من 25.9 مليون دينار خلال عام 2018 إلى 26.8 مليون دينار خلال عام 2019، أي بارتفاع مقداره 0.9 مليون دينار وبما نسبته 3.4%.

الموجودات

ارتفع إجمالي موجودات البنك في نهاية عام 2019 بما نسبته 1.7% ليصل إلى 8.4 مليار دينار مقارنة مع 8.3 مليار دينار في نهاية عام 2018، فيما بلغت الحصة السوقية للبنك ما نسبته 13.9% من مجموع موجودات القطاع المصرفي في الأردن، ويوضح الرسم البياني أدناه تطور إجمالي الموجودات خلال الأعوام (2015 – 2019):

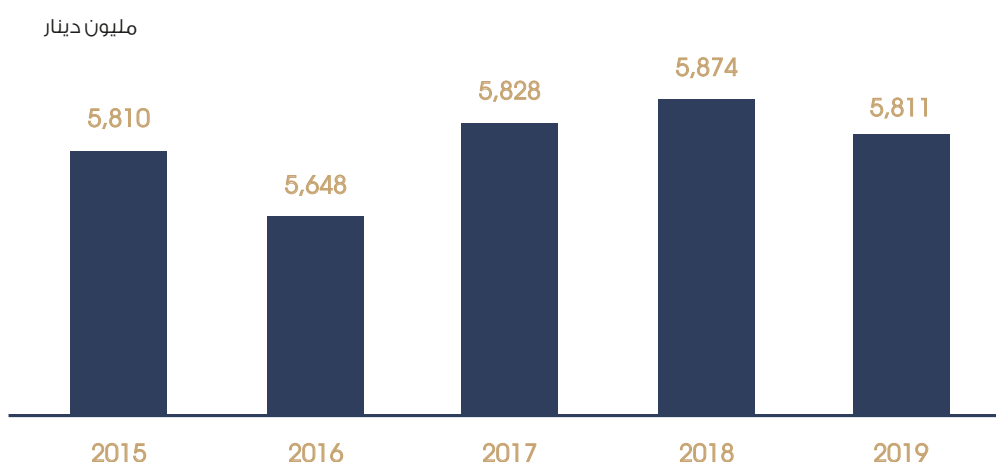
تطور إجمالي الموجودات



ودائع العملاء

وصل رصيد ودائع العملاء في نهاية عام 2019 إلى 5.8 مليار دينار، فيما بلغت الحصة السوقية للبنك ما نسبته 13.7% من مجموع ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي في الأردن، ويوضح الرسم البياني أدناه تطور أرصدة ودائع العملاء خلال الأعوام (2015 – 2019):

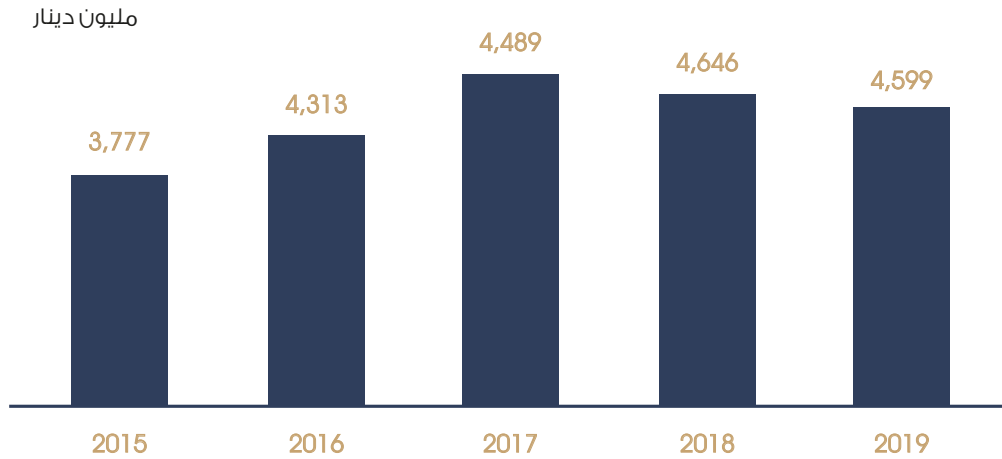
تطور ودائع العملاء



التسهيلات الائتمانية

بلغ رصيد إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2019 ما مقداره 4.6 مليار دينار، فيما بلغت الحصة السوقية للبنك ما نسبته 13.0% من مجموع التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي في الأردن، ويوضح الرسم البياني أدناه تطور أرصدة إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الأعوام (2015 – 2019):

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة



حقوق الملكية

يتمتع البنك بمتانة قاعدته الرأسمالية، حيث ارتفعت حقوق الملكية بما نسبته 4.0% في نهاية عام 2019 لتصل إلى 1.1 مليار دينار.

نسبة السيولة ونسبة كفاية رأس المال

تتمتع مجموعة بنك الإسكان بنسب سيولة مرتفعة، حيث بلغت بنهاية عام 2019 ما نسبته 128%، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال ما نسبته 17.25%، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي الأردني ولجنة بازل. هذا وتصبح نسبة كفاية رأس المال بعد إلغاء أثر الأرباح المقترح توزيعها بموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 1/4693/1 تاريخ 9 نيسان / أبريل 2020 ما نسبته 18.08%.

باب الفرج - برج الساعة



سوريا

المصرف الدولي للتجارة والتمويل



03

أنشطة البنك

الخدمات المصرفية للأفراد

عزز بنك الإسكان خلال عام 2019 مسيرة عطاءه الممتدة منذ أكثر من 45 عاماً كان فيها وما زال عنواناً للعمل الدؤوب والتميز في تقديم الأفضل على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد، حيث حرص البنك على تأمين متطلبات واحتياجات عملائه من خلال طرح منتجات وخدمات جديدة وشاملة لكافة أنواع حسابات الودائع بالإضافة إلى توفير الحلول التمويلية الشخصية، فضلاً عن باقة واسعة من بطاقات الدفع المباشر والبطاقات الائتمانية التي توفر لحامليها أقصى درجات المرونة والقوة الشرائية، بالإضافة إلى العديد من المنتجات والخدمات التي تتواءم مع التطور المصرفي الرقمي، الأمر الذي يؤكد على جاهزية البنك التامة للتكيف مع مختلف تحديات السوق والتطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية.

وفي ضوء ارتفاع حجم المنافسة في سوق الخدمات المصرفية للأفراد، تبنى البنك خلال عام 2019 خطة عمل طموحة استهدفت بالدرجة الأولى تعزيز مستوى رضا العملاء من خلال رفع كفاءة قنوات البنك المصرفية التقليدية والإلكترونية، بالإضافة إلى تفعيل الجهود البيعية والتسويقية عبر إطلاق العديد من الحملات الترويجية لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تم استحداثها أو تطويرها لتوائم احتياجات العملاء، ليبقى بنك الإسكان الوجهة المصرفية المفضلة لكافة أبناء المجتمع الأردني من مختلف الشرائح والفئات العمرية على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد.

شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي

كأولوية استراتيجية فقد حرص بنك الإسكان خلال عام 2019 على رفع كفاءة عملياته التشغيلية، وذلك من خلال المراجعة الدورية لشبكة فروع المحلية والخارجية مع الأخذ بعين الاعتبار انتشارها الجغرافي والتطور السكاني والعمراني والأنشطة الاقتصادية المولدة للمعاملات المصرفية، وفي ضوء ذلك فقد قام البنك بنقل مقر عدد من الفروع ومنها نقل فرع الشميساني إلى مبنى الإدارة العامة الجديد وفق رؤية مصرفية معاصرة لمفهوم الفروع الخدماتية المتطورة ذات الجودة الشاملة لخدمة العملاء.



بالمحصلة فقد حافظ البنك على موقعه الريادي في المملكة من حيث عدد الفروع والبالغ 125 فرعاً بما فيها الفرع المتنقل وفرع الأطفال وسبعة فروع متواجدة في مراكز التسوق التجارية (المولات) مخصصة لتقديم الخدمات المصرفية المسائية، لتصل بذلك حصته السوقية إلى حوالي 13.3%، فيما بلغت شبكة فروع مجموعة بنك الإسكان المحلية والدولية 180 فرعاً في كل من سوريا والجزائر ولندن وفلسطين والبحرين، إضافة إلى مكاتب التمثيل في كل من العراق والإمارات العربية المتحدة وليبيا.

أما على صعيد شبكة أجهزة الصراف الآلي، فقد حرص البنك على تجديد 55 جهاز صراف آلي كجزء من المرحلة الأولى لتجديد كافة الأجهزة وطرح آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال، وعمل البنك على تطوير الخدمات التي تقدمها هذه الصرافات وبما يساهم في الجهود البيعية والتسويقية لمنتجاته وخدماته المختلفة، إضافة إلى العمل على زيادة الأجهزة في العديد من المواقع الاستراتيجية في مختلف أنحاء المملكة ليصل عدد أجهزة شبكة الصراف الآلي 226 جهازاً بما فيها 5 أجهزة صراف آلي متنقلة تقوم بتقديم الخدمات المصرفية للمناطق غير المخدومة مصرفياً، وبذلك حافظ البنك على صدارته للسوق المصرفي الأردني وبحصة سوقية بلغت حوالي 12.2%.

تبني الحلول المصرفية الإلكترونية

يلتزم بنك الإسكان في توفير حلول مصرفية إلكترونية مبتكرة ومتكاملة لعملائه إيماناً منه بأن تقديم هذه الحلول هو السبيل إلى التميز المستدام في السوق، وضمن هذا الإطار فقد شهد عام 2019 إطلاق سلسلة من المبادرات الرقمية والتمثلة بما يلي:

- تم خلال العام 2019 تنفيذ عملية إحلال واسعة لشبكة أجهزة الصراف الآلي، وتم استبدال الأجهزة بأخرى جديدة تحاكي الانطلاقة المصرفية الإلكترونية التي يحرص البنك على مواكبتها وتعمل على تعزيز التوافقية والجاهزية العالية للشبكة ككل، وقد أتاحت الأجهزة الحديثة خدمات جديدة لعملاء البنك كخدمة العملاء المكفوفين وخدمة إيداع الشيكات المباشرة.
- إطلاق بطاقات الدفع المسبق الرقمية (Virtual Card)، والتي يسعى البنك إلى إحلالها بدلاً من البطاقات البلاستيكية، والتي تتيح حلول دفع مبتكرة من خلال القنوات الإلكترونية "إسكان موبايل" و "إسكان أون لاين" لاستعمالها على نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي من خلال تقنية الاتصال من مدى قريب (NFC)، بالإضافة إلى دعم الشراء عبر الإنترنت بأعلى معايير الأمان.
- تطوير تطبيق الإسكان موبايل، حيث شملت عملية التطوير إدخال العديد من الميزات والتحديثات منها زيادة سرعة وكفاءة التطبيق، والتعرف القائم على الخصائص البيولوجية مثل بصمة الإصبع، و يتيح التطبيق لعملاء البنك إجراء العديد من الخدمات مثل استعراض حركات الحساب وإجراء التحويلات المختلفة وتسديد الفواتير في أي وقت ومن أي مكان.

إطلاق خدمات ومنتجات مصرفية جديدة

انصب تركيز البنك خلال عام 2019 على استحداث وتطوير مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية ذات الامتيازات التنافسية العالية والمصممة خصيصاً لتناسب متطلبات العملاء وأسلوب حياتهم بالتوازي مع طرح مجموعة متكاملة من البرامج التي تخدم فئات محددة من العملاء، كما حرص البنك على ترويج هذه الخدمات والمنتجات من خلال حملات إعلانية واسعة الانتشار سواء أكان ذلك من خلال شبكة فروع البنك وشاشات أجهزة الصراف الآلي أم من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وتوجيه الرسائل الترويجية للعملاء القائمين والمحتملين، وتضمنت الخدمات والمنتجات المصرفية الجديدة ما يلي:

- توسيع مظلة مراكز خدمة عملاء إدج (EDGE) المخصصة لخدمة كبار العملاء بمستوى عالٍ من الرفاهية وبمنتهى الحرفية والإتقان من خلال افتتاح مراكز جديدة للخدمة ورفدها بمدراء علاقة مؤهلين، لتشمل مظلة مراكز الخدمة فروع عبدون، الجاردنز، المدينة المنورة، الرابية، عبد الله غوشة، الجبيهة، صاحبة الأمير راشد، دابوق، والمركز الرئيسي في مبنى الإدارة العامة الجديد للبنك في منطقة الشميساني.

وتقوم فلسفة إدج (EDGE) والتي انطلقت في عام 2018 على تقديم باقة من الامتيازات وفق عدة معايير لتصنيف العملاء المستهدفين ومنحهم خدمات متطورة تواكب العصر وتنطلق بتجربة العميل إلى آفاق جديدة.

- إطلاق برنامج جوائز حسابات التوفير بحلة جديدة، فانطلاقاً من ريادة البنك في مجال جوائز حسابات التوفير الأكبر والأكثر على مستوى جوائز حسابات التوفير في السوق المصرفي الأردني، أطلق البنك خلال العام نظام جوائز يستهدف مختلف شرائح العملاء ويراعي زيادة عدد الراغبين من حيث تقديم جوائز يومية وشهرية لأكثر من رابع وصولاً إلى الجائزة الكبرى في نهاية العام والبالغة قيمتها مليون وربع مليون دينار موزعة على خمسة رابحين.



• إطلاق منتج الحساب البنكي الأساسي، وهو حساب جاري بالدينار الأردني يستهدف الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية أو تعاملات بنكية، حيث يأتي إطلاق هذا المنتج حرصاً من البنك على تعزيز مبدأ الشمول المالي والامتنال لتعليمات البنك المركزي الأردني، والتي من شأنها تشجيع الأفراد غير المشمولين مالياً ولديهم الرغبة في التعامل المصرفي من خلال التسهيلات والامتيازات التي يقدمها المنتج والمتمثلة بعدم وجود حد أدنى لفتح الحساب والاستفادة من الخدمات الأساسية الأخرى.

• تطوير منتج قروض السيارات، وذلك من خلال التعاون مع عدد من وكلاء السيارات لتشجيع العملاء على تمويل شراء سياراتهم بما يتضمنه المنتج من امتيازات تنافسية ونسب تمويل تصل لغاية 100%، ومنها حملة قروض السيارات بالتعاون مع الشركة الوطنية للسيارات (KIA)، والشركة المركزية للتجارة والمركبات (TOYOTA)، في ظل إجراءات عمل وموافقات بأوقات قياسية ترضي توقعات العملاء والشركاء.

تميز بطاقات بنك الإسكان

توفر بطاقات بنك الإسكان بشقيها بطاقات الدفع المباشر والبطاقات الائتمانية (الفيزا والماستركارد) مزايا وخدمات رفيعة المستوى لحامليها، مما حقق زيادة ملموسة في معدلات استخدامها واستقطاب شرائح جديدة من العملاء، وما كان لذلك أن يتحقق لولا التحسينات التي أجراها البنك في هذا المجال من حيث إطلاق العديد من الخدمات والامتيازات والعروض الحصرية لحاملي بطاقات بنك الإسكان يدعمها حملات تسويقية وترويجية على نطاق واسع، وتتمثل الخدمات الجديدة بما يلي:

• إطلاق خدمة تحويل أرصدة البطاقات الائتمانية بعنوان "إنت الكسبان مع بطاقات بنك الإسكان" والتي تمكن عملاء البنوك الأخرى من استبدال بطاقاتهم الائتمانية بإحدى بطاقات بنك الإسكان الائتمانية وبغائدة 0% على الرصيد المحول.

• إطلاق خدمة التقسيط بغائدة 0% عند استخدام البطاقات الائتمانية بعنوان "كل عقدة وإلها حل" والهادفة إلى تشجيع عملاء حملة البطاقات الائتمانية على استعمال هذه البطاقات في شراء احتياجاتهم من التجار المشاركين في برنامج تقسيط المشتريات.

• إطلاق خدمة تقسيط المشتريات للبطاقات الائتمانية من خلال مركز الخدمة الهاتفية "إسكان 7/24" تحت عنوان "مع برنامج التقسيط 7/24 اتصال واحد بقسطلك جميع مشترياتك باستخدام بطاقةك الائتمانية" والهادفة إلى تشجيع عملاء البنك من حملة البطاقات الائتمانية لاستعمال البطاقات في شراء جميع مشترياتهم.



- إطلاق خدمة تسديد المبالغ المستحقة على البطاقات الائتمانية من خلال نظام eFAWATEERcom، الأمر الذي من شأنه توفير خيارات تسديد متنوعة لعملاء البنك.
- إطلاق خدمة تجاوز سقف البطاقة الائتمانية ولغاية 10% من قيمة السقف المتاح على البطاقة، وبما يمكن العملاء من تغطية مصاريفهم الطارئة في حال استغلال كامل السقف.
- توسيع مظلة برنامج المكافآت (Loyalty Program) ليشمل بطاقات الدفع المباشر، مما يتيح لحاملي بطاقات الدفع المباشر (فيزا وماستر كارد) الاستفادة من النقاط عند تنفيذ صرقات على مشترياتهم عبر نقاط البيع (POS) والتي ستمكنهم من استبدالها بالمكافآت النقدية، وأي خيارات أخرى عن طريق التطبيق.
- إطلاق مجموعة من المنتجات التي تستهدف مناسبات محددة مثل عيد الأم، وشهر رمضان المبارك وتقديم خدمات متنوعة وغنية تستهدف شرائح محددة من العملاء.

الارتقاء في جودة الخدمة والعناية بالعملاء

يولي بنك الإسكان أهمية كبيرة لمرتكزات العناية الكاملة بالعملاء والجودة في تقديم الخدمة والارتقاء في أدائها، ولضمان تحقيق هذه المرتكزات؛ يحرص البنك على إجراء استطلاعات ودراسات دورية لقياس مستوى الخدمة المقدمة ورضى العملاء عنها بشكل عام وعناصر تقديم الخدمة بشكل خاص، وإجراءات الحصول على الخدمة والوقت المعياري لأداء الخدمة والتميز في تقديمها ومدى تلبية الخدمات والمنتجات لاحتياجات العملاء.

ولضمان تقييم الخدمة بشفاافية عالية؛ يحرص البنك على الاستعانة بشركات استشارية متخصصة بإجراء استطلاعات ودراسات ميدانية ومنها دراسة رضى العملاء ودراسة المتسوق الخفي (Mystery Shopper).

ويتولى فريق متخصص التعامل مع الاستفسارات والاقتراحات والشكاوى المقدمة من العملاء، والرد عليها بإيجابية ومهنية عالية، ومتابعتها وحلها بشكل جذري ضمن وقت محدد وبالتنسيق مع مراكز العمل المختلفة.

من جهة أخرى يحرص البنك على تنظيم الأنشطة والفعاليات واللقاءات الدورية لفئات محددة من عملاء البنك، الأمر الذي من شأنه تحسين رضى العملاء وتعزيز ولائهم تجاه البنك مستقبلاً.

يمثل نشاط الأعمال المصرفية للشركات أحد الأنشطة الرئيسية في البنك، ويعتبر أحد الروافد الرئيسية للإيرادات والربحية، وعلى الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي، وتزايد التوترات السياسية والاقتصادية التي ألقت بظلالها على الحركة التجارية العالمية والمحلية، إلا أن البنك تمكن خلال العام 2019 من القيام بدوره الرئيس في تمويل القطاعات الحيوية في الاقتصاد المحلي، ونجح في تعزيز ريادته في هذا المجال داخل المملكة وفي مختلف القطاعات، وترسيخ علاقات قوية ومستدامة مع كافة عملائه من الشركات وجعله خياراً مفضلاً للعديد منهم، لما يستند إليه البنك من إمكانيات كبيرة وخبرة طويلة في هذا المجال.

وقد انصب تركيز البنك على تحسين جودة المحفظة الائتمانية والبحث عن مزيد من النمو في الأعمال والعمل على تعزيز وتوسيع قاعدة عملائه عن طريق التميز في خدمة العملاء القائمين، وتكثيف الجهود التسويقية للعملاء المحتملين، وتطوير برامج جديدة تناسب احتياجات العملاء المتنوعة.

وتم خلال العام استحداث برنامج خاص بالتعاون مع مبادرة الشرق الأوسط (موقع تمويلي) لتأهيل المقترضين وخلق فرص تسويق جديدة، وتم السير في إجراءات التعامل مع بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) لغايات اعتماد برامج تمويلية جديدة موجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة SME's، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) لغايات اعتماد برنامج متخصص لتمويل الاعتمادات (عمليات التجارة الدولية).

حيث يعتبر تعزيز وتركيز حضور البنك في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد أولوياته الاستراتيجية، من خلال التزامه بالمساهمة الفاعلة في دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم باستحداث فرص توظيف جديدة، إضافة إلى المبادرات التي يتبناها البنك لتسهيل تمويل هذا القطاع، ودعماً لهذا التوجه فقد قام البنك باستحداث وحدة أعمال خاصة بغروع شرق وجنوب عمان بهدف تحسين مستوى الخدمة المقدمة لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الوصول لهم واستقطاب المزيد من تعاملاتهم، ويدرس البنك مستقبلاً استحداث وحدات أعمال مشابهة في مناطق مختلفة من المملكة.

وفي إطار سعي البنك لتطوير العملية الائتمانية سيتم استحداث وحدة خاصة لخدمة عملاء الشركات Commercial Banking Support Unit وبحيث تقوم بتنفيذ كافة المهام المرتبطة بالعمليات مما يساهم في توفير وقت أكبر لمدرء العلاقة للتسويق وزيارة العملاء.

وتم خلال العام أيضاً استحداث مركز خاص بالمعاملات المصرفية Transaction Banking Center لغايات استقطاب تعاملات عملاء الشركات في مجال الحسابات الجارية والودائع وتسويق خدمات إدارة النقد والسيولة لهم بالإضافة إلى تطوير الخدمات الإلكترونية القائمة ودراسة إطلاق خدمات جديدة وبما يتناسب مع احتياجات العملاء ومراجعة آخر التطورات في السوق المصرفي في هذا المجال.

وتم إطلاق نظام إدارة التسهيلات غير المباشرة إلكترونياً Client Trade والذي يتيح لعملاء الشركات إدارة محفظتهم من التسهيلات غير المباشرة من خلال تقديم طلبات (الاعتمادات، الكفالات، البوالص) آلياً وتحميل المستندات والوثائق اللازمة ومتابعة الطلب والاطلاع على تفاصيل الحركات دون الحاجة إلى مراجعة الفرع.

الخزينة والاستثمار

حافظ البنك على النمو المتوازن في أنشطة الخزينة والاستثمار الأمر الذي ساهم في تحقيق عوائد مستقرة ضمن مستويات مقبولة من المخاطر وذلك من خلال الاستمرار في تطبيق سياسة استثمارية تأخذ بالاعتبار مخاطر الأسواق العالمية مع التركيز على تخفيض كلف الأموال وتحسين هامش الفائدة والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات المهنية.

هذا وقد أولى البنك خدمات الخزينة والاستثمار لديه اهتماماً كبيراً خلال عام 2019؛ إذ ركز على توفير خدمات ومنتجات ذات مستوى عالي الجودة للعملاء من خلال فريق عمل محترف ومتخصص يتمتع بفهم عميق ودراية واسعة بالأسواق المالية المحلية والإقليمية والعالمية.

وتتضمن الخدمات التي يقدمها البنك في مجال الخزينة والاستثمار للعملاء: التعامل بالعملة الأجنبية والمعادن الثمينة من خلال التعامل بالهامش والحساب/حساب، إضافةً إلى تقديم خدمة العقود الآجلة والتعامل بها، وخدمة التعامل بعقود مقايضة العملات.

كما يوفر البنك مجموعة متكاملة من الخدمات الاستثمارية والاستشارية لتلبية احتياجات عملائه أفراداً ومؤسسات في هذا المجال من تقديم خدمة الوساطة للأسهم والخيارات والسندات العالمية والإقليمية والمحلية، وتسويق الصناديق الاستثمارية وتقديم خدمة الحفظ الأمين ووكيل الدفع والتسجيل للأوراق المالية، وخدمات أمانة وإدارة الإصدار للسندات الصادرة عن الشركات، وكذلك خدمة إدارة الإصدار الأولي للأسهم (IPO) والسندات للشركات العامة والخاصة، وخدمة إدارة الأصول، وخدمات التقييم ودراسات الجدوى، وغيرها من خدمات الاستشارات المالية.

المؤسسات المالية

يتمتع بنك الإسكان بشبكة واسعة من البنوك العالمية والإقليمية المراسلة والمنتشرة في مختلف أنحاء العالم يصل عددها إلى ما يقارب 500 بنك في أكثر من 70 دولة مختلفة، تغطي مختلف احتياجات البنك من العمليات المصرفية المتعلقة بنشاطات التجارة الدولية وأعمال الخزينة، فضلاً عن الفروع الخارجية، والمكاتب التمثيلية والشركات التابعة لمجموعة بنك الإسكان، الأمر الذي يلبي احتياجات عملاء البنك من أفراد وشركات ومؤسسات مالية ويعزز مكانته كبنك رائد في السوقين المحلي والإقليمي.

وقد قام البنك خلال العام 2019 بإدارة علاقاته مع مختلف البنوك المراسلة بكفاءة عالية، واستطاع المحافظة على تلك العلاقات وتطويرها بصورة تجسدت في تعزيز عمليات التعاون المشترك مع تلك البنوك وتمير المزيد من العمليات المصرفية الدولية المتعلقة بالاعتمادات، الكفالات والحوالات، حيث حرص البنك على تلبية جميع الاحتياجات المصرفية الدولية لعملاء البنك بصورة فعالة انعكست إيجابياً على أعمالهم ونشاطاتهم من جهة، وتعزيز ربحية البنك ورضى عملائه من جهة أخرى.

ومن الجدير ذكره قيام البنك بتوقيع عدد من الاتفاقيات الدولية والمشاركة في عدد من قروض التجمع البنكي لبنوك ومؤسسات مالية مختلفة تسهلاً لعمليات البنك وتوسيع نشاطاته وتأكيداً على دور بنك الإسكان الفعال ومكانته الراسخة على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي.

ويضع البنك نصب عينيه تحقيق المزيد من التقدم في علاقاته مع البنوك المراسلة والاستمرار في ابتكار الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجاتهم سعياً لتحقيق رؤية البنك وأهدافه الاستراتيجية.

الفروع الخارجية والشركات التابعة

يقدم بنك الإسكان من خلال شبكة فروعته الخارجية وشركاته التابعة ومكاتب تمثيله المنتشرة في 8 دول مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والمالية الشاملة لعملائه في قطاعي الأفراد والشركات، الأمر الذي ساهم في تنمية علاقات البنك المتميزة بعملائه من المصدرين والمستوردين من جهة، وتعزيز التبادلات التجارية والاستثمارات الخارجية بين الأردن والدول التي ينتشر فيها البنك من جهة أخرى.

ويمتد تواجد البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليصل إلى المملكة المتحدة، من خلال شبكة فروع وشركات تابعة بلغ عددها 55 فرعاً في نهاية عام 2019، حيث تتوزع الفروع في كل من فلسطين (15 فرعاً)، والبحرين (فرع واحد)، والبنوك التابعة في كل من سوريا، والجزائر، والمملكة المتحدة، إضافة إلى مكاتب التمثيل المنتشرة في كل من ليبيا والعراق والإمارات العربية المتحدة، كما يوجد شركات تابعة في الأردن تتمثل في الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي، وشركة المركز المالي الدولي. وتساهم شبكة البنك الخارجية في تنمية وازدهار أعماله؛ حيث كان أداء مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة قوياً خلال العام 2019، إذ ساهمت بما نسبته 19.4% من إجمالي أرباح مجموعة بنك الإسكان قبل الضريبة.

التطوير المؤسسي

يحرص البنك على القيام بمهامه ومسؤولياته وبما ينسجم مع رسالته وأهدافه وخطته الاستراتيجية، ويعمل البنك على تحسين إجراءات العمل الداخلية، والاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانيات البشرية، والاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتوفرة لديه، الأمر الذي ساهم في رفع مستوى وكفاءة الإجراءات والأعمال وجعلها أكثر فاعلية، مما نجم عنه تحسين الكفاءة التشغيلية لدى كافة مراكز العمل في البنك، بالإضافة إلى تحسين إنتاجية الموظفين، وتقديم مستوى رفيع من الخدمة للعملاء. ولدى البنك هيكل تنظيمي يعكس أفضل الممارسات المصرفية، يقوم على أساس تحديد المسؤوليات والصلاحيات، والإشراف الفعال على الأداء.

الموارد البشرية

يؤمن البنك إيماناً تاماً بأهمية العنصر البشري لديه ويؤمن بأن كوادره البشرية تشكل محور نجاح أعماله، وخلال العام 2019 استمر البنك في توفير بيئة عمل صحية ومناسبة لموظفيه من خلال تحسين المستوى المعيشي لهم، وإيجاد العديد من المنهجيات والمبادرات التي تؤدي بدورها إلى رفع نسبة الرضا الوظيفي، إضافة إلى تحفيز الموظفين وخلق نوع من المنافسة الإيجابية بينهم تحقيقاً لرفع الكفاءة والإنتاجية بالعمل، ومن أهم المبادرات التي قام بها البنك في هذا المجال ما يلي:

- واصل البنك إقامة برنامج الموظف المثالي لتعزيز السلوك الإيجابي والأداء المتميز بين موظفي البنك كافة.
- استحداث مبادرة تكريم الفرع المتميز في بنك الإسكان لحث موظفي الفروع على بذل المزيد من الجهود والسعي للتميز في الأداء.
- استحداث برنامج المكافآت الفورية Spot Bonus Program للموظفين الأكفاء والمميزين.
- إعداد برنامج للاستثمار بالموظفين المميزين الجدد وخلق مسار وظيفي لهم من خلال برنامج Executive Training, On Job Training.
- إعداد سياسة حوافز لموظفي البيع Sales Incentives Scheme.



وفي إطار سعي البنك الدائم لخلق قيادات مستقبلية من بين أبنائه، استمر البنك بتطبيق مشروع إدارة المواهب والتعاقب الوظيفي من خلال تحديد قائمة الموظفين الموهوبين للعام 2019، ضمن أسس ومعايير معتمدة لهذه الغاية ليتم الاستثمار بهم وإخضاعهم لبرامج تدريبية مكثفة.

التوظيف

يحرص البنك على تحسين وإثراء جودة الخدمة المقدمة لعملائه بما يدعم تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وذلك من خلال استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة والموهوبة، وواصل البنك خلال العام زيادة عدد كوادره عالية الكفاءة وجذب أفضل الكفاءات لرشد دوائره بالاحتياجات الفعلية من الكوادر البشرية والعمل بشكل مستمر على المحافظة على هذه الكوادر وتعزيز قدرتهم على التطور في مجالات عملهم، بالإضافة إلى توفير فرص نقل وترقية للموظفين الداخليين واختيار الموظفين المتميزين والمؤهلين من خلال تطبيق أسس المنافسة المعتمدة على الشفافية والمهنية، بالإضافة إلى ترسيخ سمعة البنك كوجهة مفضلة Employer of choice للكفاءات الشابة المحلية من الخريجين الجدد وأصحاب الخبرة.

ويعد البنك أحد أهم وأكبر المؤسسات المحلية في مجال توفير الفرص الوظيفية على مستوى المملكة، ويفخر بتوظيفه للشابات الأردنيات للالتحاق بالعمل بشتى الوظائف لإيمانه بدور المرأة الأساسي في بناء وتقدم المجتمعات، حيث تجاوزت نسبة مشاركة الإناث لديه 42% من حجم القوة العاملة في البنك. كما سعى البنك إلى استلام واستقبال طلبات التوظيف من الباحثين عن العمل من خلال عدة مصادر أهمها: منصة التوظيف المعتمدة على الموقع الإلكتروني للبنك، وأيام التوظيف المفتوحة، ومعارض التوظيف، حيث شارك البنك خلال عام 2019 في العديد من المعارض الوظيفية التي تم تنظيمها من قبل جامعتي الأميرة سمية والجامعة الأردنية، بالإضافة إلى المعرض الوظيفي الذي أقامته شركة أخطبوط كأحد الرعاية الذهبيين، ومعرض Spark الوظيفي، وساهمت هذه المعارض في تعريف عدد كبير من المرشحين وراغبي العمل بالبنك بالمزايا الوظيفية لديه والمنتجات وخدمات البنك والوظائف الشاغرة لديه.

وحرص البنك على تعزيز تواجده على مواقع التوظيف الإلكتروني المتميزة والمعروفة في مجال التوظيف كموقع لينكد إن LinkedIn – أحد مواقع التواصل الاجتماعي والذي يعد من أهم شبكات التواصل المهني، مما أدى إلى تعريف أكبر عدد ممكن من متابعي هذا الموقع، وقد ارتفع عدد المتابعين لصفحة البنك على موقع LinkedIn بشكل ملحوظ.

التدريب والتطوير

استمر البنك خلال العام 2019 في التركيز على تطوير مهارات ومواهب الموظفين ومناهج التدريب في مختلف جوانب العمل البنكي لتغطية كافة جوانب احتياجات البنك التدريبية، وركزت المناهج والبرامج التدريبية التي يقدمها البنك إلى موظفيه على أربعة محاور رئيسية، وهي (جودة التدريب، منهجية التدريب حسب الطلب، الفعالية، القدرة التنافسية). وشملت الدورات التدريبية التي وفرها البنك لموظفيه خلال العام مجموعة متنوعة من البرامج الشاملة التي ساهمت في زيادة تمكينهم وعززت من أدائهم في مختلف الوظائف التي يشغلونها، ونظم البنك خلال العام 2019 عدداً من البرامج التدريبية التي تجمع ما بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، ومن أهم هذه البرامج: برنامج تأهيل الموظفين الجدد "الصرافين"، برنامج STAR، برنامج Horizon، برنامج Lead، برنامج تأهيل موظفي الادج، برنامج تأهيل موظفي القنوات الإلكترونية، إضافة إلى تقديم البنك للعديد من البرامج التدريبية المتنوعة من خلال منصته الخاصة بالتعليم والتدريب الإلكتروني "تمكين"، وبلغ عدد الفرص التدريبية التي وفرها البنك خلال عام 2019 (24654) فرصة تدريبية منها (20806) شهادة تدريبية من خلال منصته تمكين للتعليم الإلكتروني و(3848) فرصة تدريبية على شكل دورات تقليدية.

إدارة المخاطر

يلتزم البنك بتطبيق ضوابط حوكمة شاملة وتدابير واضحة ومنسجمة مع أفضل الممارسات العالمية والتشريعات والقوانين المحلية والدولية لإدارة المخاطر، مما يضمن الإدارة الحكيمة للمخاطر وبما يتماشى مع أهدافه الاستراتيجية.

وامتثالاً للتشريعات والمعايير الصادرة محلياً ودولياً يحرص البنك على التواصل الدائم مع الجهات الرقابية والتشريعية، مع وضع الإجراءات اللازمة لرصد مواضع الخطر الناجمة والتبليغ الفوري عن أية انتهاكات بهدف اتخاذ التدابير اللازمة. وضمن إطار التطوير والتحسين لعملية إدارة المخاطر فقد قام البنك خلال عام 2019 بما يلي:

- إجراء مراجعة شاملة لإجراءات العمل والصلاحيات المرتبطة بالأنظمة البنكية، بالتزامن مع إجراء الفحوصات الدورية لهذه الأنظمة.
- التوسع في تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر (CRSA) Control Risk Self-Assessment من خلال استحداث مؤشرات جديدة.
- رفع كفاءة وفعالية برنامج استمرارية الأعمال من خلال إجراء تعديلات وتحسينات تتواءم مع أفضل المعايير العالمية.
- تطبيق منهجيات قياس متقدمة في احتساب التقييم الداخلي لرأس المال ICAAP.
- تطبيق المنهجيات الحديثة في إدارة رأس المال في البنك مثل: Economic Capital, RAROC, EVA.
- إعداد الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي تقوم على دراسة عوامل السوق وأثرها على أعمال البنك من جهة وتلبية متطلبات الجهات الرقابية والمعايير الدولية من جهة أخرى.
- تطبيق أساليب متطورة تكنولوجياً في إدارة الأمن السيبراني، أخذة بعين الاعتبار أهمية توفير ضوابط أمنية ملائمة للتصدي لأي مخاطر إلكترونية محتملة.

• إعداد سيناريوهات الإجهاد لمختلف أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان، السوق والسيولة، التشغيل، أمن المعلومات والأمن السيبراني) وأية مخاطر جوهرية أخرى، وتوثيق النتائج وإرسالها إلى البنك المركزي الأردني وبما يضمن التوافق مع التعليمات الصادرة.

ويعد قطاع إدارة المخاطر في البنك قطاعاً مستقلاً بذاته ويرتبط مباشرة بمجلس الإدارة، حيث يختص بمسؤولية تقييم ومتابعة ورفع التوصيات بشأن الاستراتيجيات اللازمة لإعداد الضوابط المرتبطة بكافة المخاطر المحتملة.

ويقدم الإيضاح رقم 46 في القوائم المالية في هذا التقرير المزيد من المعلومات والتفاصيل عن إدارة المخاطر لدى البنك.

مراقبة الامتثال

يدرك البنك التحديات العديدة التي تفرضها بيئة العمل ذات الأنظمة التشريعية المتغيرة والصارمة، ولذلك يركز البنك كل جهوده لمجابهة التحديات التي تواجهه من خلال الامتثال لكافة الأنظمة والتشريعات واللوائح الصادرة عن الجهات التشريعية المختصة.

ويحرص البنك على دمج سياسة الامتثال لديه في صلب عملياته اليومية كجزء من ثقافة العاملين لديه، الأمر الذي من شأنه حماية سمعته وتعزيز مصداقيته لدى كافة أصحاب المصالح.

وضمن هذا الإطار فقد واصل البنك خلال عام 2019 تطبيق التدابير الوقائية والاحترازية الكفيلة بعدم تعرضه للعقوبات القانونية أو الدولية، وتجنب ضلوعه أو استخدامه في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويعتمد تطبيق سياسة الامتثال في البنك على الإجراءات الرئيسية التالية:

• المراجعة الدورية لسياسات وإجراءات مراقبة الامتثال في البنك والتأكد من توافقها مع التشريعات المحلية والدولية لمكافحة هذه العمليات غير المشروعة والتحديث المستمر لقوائم الحظر الدولية.

• رفع تقرير العملاء الأمريكيين إلى مصلحة الضرائب الأمريكية امتثالاً لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية FATCA.

• الرد على كافة الاستفسارات الواردة من الجهات الرقابية والإبلاغ عن أي أنشطة قد تنطوي على عمليات أو حركات مالية مشبوهة، وتلبية متطلبات البنوك والمراسلة والتعامل مع شكاوى العملاء الواردة.

• تعزيز ثقافة الامتثال لدى كافة موظفي البنك من خلال عقد الورشات والندوات التدريبية لمختلف مراكز العمل خاصة لموظفي الخط الأول (Front Line)، بالإضافة إلى إعداد نشرات توعية وتثقيف، وإصدار تعاميم خاصة بهدف تعريف الموظفين بهذا الجانب خاصة فيما يتعلق بنشر ثقافة التعرف على العملاء وبذل العناية الواجبة لتحقيق ذلك.

• تحديث الموقع الإلكتروني الداخلي للبنك وتضمينه كافة الأنظمة والقوانين والتشريعات المرتبطة بسياسة الامتثال.

• إجراء فحوصات الامتثال من خلال نظام إدارة الامتثال التنظيمي (Regulatory Compliance Management System) بشكل دوري وتنفيذ الزيارات التفقدية لفروع البنك الداخلية والخارجية للتأكد من التزامها بتطبيق التعليمات.

• استقبال ودراسة شكاوى العملاء والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها بما يضمن عدم تكرارها.

• إعداد التقارير اللازمة ورفعها للجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل منتظم مع التوصيات اللازمة إذا تطلب الأمر.

كما شهد عام 2019 تحديث وتطبيق عدد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز هذا الجانب ومنها:

• تطوير نظام مكافحة غسل الأموال لمراقبة الحركات والتعاملات المالية SAS AML.

• تطبيق نظام CDD الذي من شأنه تعزيز إجراءات العناية الواجبة بالعملاء.

أنظمة المعلومات

واصل البنك خلال العام 2019 جهوده الرامية إلى متابعة كل ما هو جديد من تقنيات مصرفية، لمواكبة التطور التكنولوجي المتزايد والمتسارع والانتشار الكبير لشبكة الإنترنت والتطبيقات المصرفية على الهواتف الذكية وتعاضل أهميتها، وقد تمكن البنك من مواكبة هذه التغيرات الكبيرة عن طريق تطوير قنواته المصرفية الرقمية، وتعزيز وتطوير الخدمات المقدمة لعملائه، والنجاح في تلبية كافة احتياجاتهم المصرفية، وبما يضمن تحسين تجربتهم الرقمية ويسر من معاملاتهم المصرفية التي يقومون بها، ويمنحهم ثقة أكبر لإتمام معاملاتهم في أي مكان في العالم وفي أي وقت.

ونجح البنك في إدخال العديد من التحسينات على أنظمته العاملة، وتبني الابتكارات الجديدة في الصناعة المصرفية، ليحافظ على ريادته المصرفية وسمعته كبنك سباق نحو التطور والتحديث، وبما يدعم النمو التشغيلي لعملياته كافة، ويزيد قدرته التنافسية في القطاع المصرفي الأردني. وتعبيراً عن توافق البنك مع تعليمات وتشريعات الجهات الرقابية، فقد واصل تطبيق متطلبات حاكمية أنظمة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، كما يتم تطبيق مجموعة من التعديلات والتحسينات لرفع توافرية الأنظمة والخدمات المقدمة من أنظمة المعلومات بالإضافة إلى استكمال مشروع الأمن السيبراني، وتطبيق مجموعة من الحلول والتقنيات الأمنية لتحسين منظومة الأمن والحماية لديه.

التسويق والترويج

في إطار سعي البنك المستمر لمواكبة التطورات المختلفة التي تشهدها الصناعة المصرفية، نفذ البنك خلال العام 2019 استراتيجية تسويقية نجحت في الوصول إلى كافة الشرائح المستهدفة من عملاء البنك القائمين والمستهدفين وتحقيق الانتشار الإعلاني وتعزيز الصورة الذهنية للبنك، من خلال استخدام الميزج الإعلاني الذي يجمع الوسائل الإعلانية المرئية والمسموعة والمقروءة مع التركيز على الإعلان الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي والتي أصبحت تحقق الانتشار الترويجي الأكبر.

وشهد العام 2019 إطلاق العديد من الحملات التسويقية لمنتجات وخدمات البنك المختلفة، بهدف تحفيز العملاء وتشجيعهم على الاستفادة منها، ومن أبرز الحملات التسويقية التي تم إطلاقها في مجال المنتجات حملات نذكر منها تلك الخاصة بحسابات التوفير، تحويل الرواتب، القروض الشخصية بسعر فائدة منافس، القروض السكنية، قروض السيارات ومنها ما كان بالتعاون شركة Kia وشركة Toyota، منتج الودائع لأجل بجوائز والتي ينفرد البنك في القطاع المصرفي بتقديمها، خدمات ادج، إضافة إلى خدمات الاستثمار.

وفي مجال البطاقات تم إطلاق عدد من الحملات كان من أبرزها الحملات الخاصة بالبطاقات الائتمانية، والحملات المرتبطة بمناسبات معينة مثل حملة عيد الأم، وحملة الاسترجاع النقدي في شهر رمضان المبارك بالشراكة مع كارفور، وبرنامج تقسيط المشتريات من خلال البطاقات الائتمانية، وحملة خدمة تحويل أرصدة البطاقات الائتمانية واستبدال البطاقات المصدرة من البنوك المنافسة، والحملة الترويجية المشتركة مع الخطوط الجوية القطرية، والحملة الترويجية الخاصة ببرنامج الخصومات على المشتريات بالتعاون مع عدد من مراكز التسوق والمطاعم، وحملة Black Friday & Cyber Monday.

أما فيما يخص الحملات الترويجية الخاصة بالقنوات الالكترونية للبنك، كان من أبرزها الحملات الخاصة بتطبيق إسكان موبايل، وخدمات حوالات ويسترن يونيون من خلال إسكان موبايل، وعملت هذه الحملات على تعزيز التواصل الدائم والفعال مع العملاء وإبقاءهم على اطلاع دائم على أحدث الخدمات التي يقدمها البنك.

كلُّ عُقدة..



والها حل

ما تعقدها.. اشترى اليوم وقسّط بفائدة 0%

الاستدامة وأنشطة المسؤولية الاجتماعية

سعى بنك الإسكان ضمن نهج ثابت ومستمر منذ نشأته عام 1973 لتعزيز دوره تجاه المجتمع، ولهذا أخذ البنك على عاتقه تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية ومبادئ الاستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لتصبح نهجاً أساسياً يسترشد به في رسم الأهداف وإعداد الخطط الاستراتيجية التي تقود البنك إلى أفضل مستويات الاتقان والفعالية في العمل وبما يرسخ صورة ذهنية إيجابية ومميزة للبنك بصفته أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، وجزءاً لا يتجزأ من نسيج المجتمع الأردني وركيزة أساسية في عملية التنمية المستدامة، علاوة على تعزيزه ثقافة الشفافية وتبني قواعد الحوكمة السليمة.



فقد واصل بنك الإسكان خلال العام 2019 ترجمة رسالته الاجتماعية وتحويلها إلى واقع ملموس مع إظهار أعلى مستويات الالتزام تجاه المجتمع، إذ حرص البنك على تسخير جهوده وإمكانياته لخدمة المجتمع والمساهمة في تنميته. وانطلاقاً من إيمان البنك الراسخ بأن المسؤولية الاجتماعية تمثل المشروع الوطني الأبرز الذي يسهم في دفع عجلة التنمية قدماً، فقد حرص على تكريس روح التضامن والتكافل بين مختلف فئات المجتمع وفق استراتيجية واضحة وشاملة تمثلت ببناء شراكات استراتيجية لخدمة المجتمع ومنها مؤسسة الحسين للسرطان، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جهد)، ومركز الإسعاف الجوي، وتكية أم علي وغيرها.

ولم يتوان البنك عن التبرع والدعم العيني والنقدي للعديد من المؤسسات على اختلاف قطاعاتها وبما ينسجم مع خطته الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية، وقد تم التبرع لكل من مستشفى الملكة رانيا العبد الله للأطفال، ومعهد الإعلام الأردني، ومؤسسة إيليا نقل، وصندوق الغارمات، وصندوق أسر الشهداء وغيرها الكثير من المؤسسات والجمعيات والمبادرات الهادفة إلى تنمية المجتمع.

وإيماناً من إدارة البنك في طاقات موظفيه ودورهم الفاعل في تحقيق أهداف استراتيجية المسؤولية الاجتماعية المعتمدة لدى البنك، أطلق البنك فريق "عطاء الإسكان" بهدف إتاحة المجال أمام موظفيه للمشاركة في المبادرات التطوعية التي يطلقها أو يشارك بها البنك، بهدف تعزيز ثقافة التطوع لدى الموظفين وتطبيق مبدأ المواطنة الصالحة. وقد شارك فريق "عطاء الإسكان" بعدة نشاطات تطوعية كان أبرزها المساهمة برسم جدارية في مدينة السلط ضمن نشاطات مركز الحسين للسرطان في شهر أكتوبر لمكافحة سرطان الثدي، وزراعة 500 شجرة مثمرة في الأغوار الوسطى بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة، والمساهمة الفاعلة ضمن نشاطات تكية أم علي في سكب الطعام خلال شهر رمضان ومبادرات أخرى عديدة مكنت الموظفين من استشعار الأثر الإيجابي للعمل التطوعي ليكونوا قدوة للآخرين في هذا المجال.

كما أولى البنك خلال العام 2019 اهتماماً كبيراً لتنفيذ عدة فعاليات داخلية بما يسهم بنشر جو من التآلف بين الموظفين وبرزخ معاني الإيجابية لديهم، تمثل ذلك بحملة "مبروك النقلة" بالتزامن مع الانتقال إلى مبنى الإدارة الجديد في الشميساني، وحملة "قد التحدي" التي طبّقها البنك تزامناً مع اليوم العالمي لمكافحة السرطان لحث الموظفين على استخدام الدرج بدلاً من المصعد، وحملة "النخوة بدمك" للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم الأردني.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن بنك الإسكان للتجارة والتمويل يصدر تقرير استدامة وفقاً لأحدث معايير إعداد تقارير الاستدامة العالمية، والذي تم اعتماده أيضاً من قبل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

خطة عمل البنك لعام 2020

تمّ الاعتماد في وضع أهداف خطة العمل لعام 2020 على مجموعة من الغرضيات والتوقعات لحجم النمو في مختلف أنشطة ومجالات عمل البنك وبما يفوق معدلات النمو المتوقعة للقطاع المصرفي الأردني، وذلك بهدف تحقيق نمو مستدام في أرباح البنك وتعزيز حصته السوقية.

وقد جاءت هذه التوجهات ضمن أربعة محاور رئيسية هي:

المحور المالي

- تحقيق نمو مستدام في الأرباح وتعزيز حقوق الملكية لمساهمي البنك.
- تحقيق نمو في إجمالي الدخل.
- تنويع مصادر الدخل وتعزيز مساهمة الإيرادات المتأتمية من غير الفوائد.
- رفع معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- تحقيق نمو في ميزانية البنك مع التركيز على الموجودات ذات النوعية العالية والتي تساهم بشكل أكبر في زيادة الدخل وفي مجال المطلوبات تركيز الجهود لجذب مصادر أموال ذات تكلفة منخفضة لتعزيز الربحية مع المحافظة على نسب سيولة مريحة.
- تحسين صافي هامش الفوائد.
- تحسين جودة المحفظة الائتمانية من خلال بذل أقصى جهد ممكن في معالجة الديون غير العاملة القائمة والحد من تصنيف حسابات أخرى ضمن الديون غير العاملة ومضاعفة الجهود المبذولة في التحصيل وتحقيق وفورات إضافية في المخصصات.
- ضبط المصاريف الرأسمالية، وترشيد النفقات الإدارية والعمومية بشكل فعال وتحسين مؤشر الكفاءة من خلال ترشيد الإنفاق في كافة مجالات العمل وبذل المزيد من الجهد في ضبط المصاريف باختلاف أشكالها.

محور السوق والعملاء

- العمل على تحقيق رؤية بنك الإسكان بأن يصبح البنك المفضل للعملاء، عن طريق توفير خدمات مصرفية مبتكرة ذات جودة عالية في قطاعي الأفراد والمؤسسات والشركات بطريقة تلبى احتياجاتهم وتتجاوز توقعاتهم، وتواكب المستجدات في الأسواق المالية والمصرفية.
- رفع كفاءة النشاط التسويقي في البنك لكافة الأنشطة والعمليات.
- تعزيز نشاط البنك في مجال البطاقات الائتمانية، ورفع معدلات استغلال السقوف الممنوحة لها.
- تعزيز الصورة الإيجابية عن البنك لدى المجتمع من خلال الاستمرار بالدور الفعّال للبنك في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- رفع درجة رضى العملاء عن مستوى الخدمات المقدمة من خلال قنوات الاتصال كافة، حيث أن مستوى الخدمة يمثل الميزة التنافسية التي يسعى البنك لتحقيقها والتميز بها عن المنافسين.
- التركيز على فئة الشباب من العملاء، وتطوير المنتجات والخدمات القائمة ودراسة جدوى إدخال منتجات وخدمات جديدة وفقاً لاحتياجاتهم ومتطلباتهم وتطوير إجراءات العمل المناسبة لذلك.
- تعميق أواصر العلاقة بين البنك وكافة عملائه من خلال دراسة احتياجاتهم والعمل على تلبيتها والتعرف على المشاكل التي تواجههم في تعاملهم مع البنك وحلّها دون إبطاء وفي وقت حدوثها.
- الاستمرار في تشجيع وتحفيز العملاء على استخدام القنوات الإلكترونية.

محور العمليات

- تعزيز أمن وحماية المعلومات والشبكات الإلكترونية للبنك.
- الاستمرار في عملية مراجعة وتطوير إجراءات العمل في البنك لضمان فعاليتها وسلاستها.
- إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بكفاءة وفعالية، والامتثال لكافة القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات التشريعية والرقابية.
- إدارة عملية التفرع الداخلي والخارجي بشكل فعال بما يضمن تقديم أفضل الخدمات للعملاء ضمن مناطق تواجدهم.
- البدء بإعداد خطط العمل اللازمة لتطبيق خدمات البنك الرقمي وأتمة الأعمال لتحسين سرعة ونوعية الخدمات المقدمة للعملاء، مع الاستمرار في رفع كفاءة القنوات الإلكترونية المتوفرة، وتنويع الخدمات المقدمة من خلالها، وتوجيه العملاء نحو استخدام القنوات البديلة مثل تطبيقات خدمات البنك على الهواتف الذكية والإنترنت والبنك الفوري، وذلك للاستفادة من خدمات البنك المختلفة التي يتم تقديمها من خلال هذه القنوات، وتوضيح مزايا استخدامها للعملاء.
- رفع كفاءة عملية إدارة المشاريع في البنك وتسريع دورة إنجاز المشاريع في جميع مراحلها، بما يحقق الأهداف والغايات المطلوبة من تنفيذها.
- تعزيز قدرات وإمكانات الفروع الخارجية والشركات التابعة من خلال تقديم الدعم والمساندة لها من قبل كافة الدوائر ومراكز العمل في البنك، والاستمرار بتعزيز كفاءتها ومساهمتها في زيادة أرباح البنك من خلال مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك بفعالية في مجالس إدارة هذه الشركات.

محور الموارد البشرية

- رفع درجة رضى الموظفين وولائهم للبنك وتحسين إنتاجيتهم من خلال الاستمرار بتطبيق مبادرة الموظف المثالي مع الاستمرار بمتابعة الموظفين المتميزين والاهتمام بهم وربط أدائهم بأنظمة الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية.
- وضع أسس وتعليمات واضحة تحكم تقدم الموظفين لتعبئة الوظائف الشاغرة في البنك.
- تعزيز فعالية دور إدارة الموارد البشرية في تحسين مستوى جودة الخدمة المقدمة للعملاء من خلال استقطاب الكفاءات البشرية وتدريبها وتأهيلها لغايات رفد الفروع ومراكز العمل المختلفة باحتياجاتها من الموارد البشرية.
- توفير الفرص التدريبية اللازمة التي تتناسب والاحتياجات الفعلية للموظف ووظيفته بما يساهم بالارتقاء بأداء الموظفين ومهاراتهم.
- تعزيز العمل بروح الفريق الواحد وتفعيل التواصل بين مختلف إدارات ومراكز العمل، والسرعة والمرونة في التجاوب لمتطلبات تنفيذ وإنجاز الأعمال المطلوبة.
- اعتماد أسس واضحة تستند عليها عملية تصنيف الفروع وتقييم أدائها، وبناء معادلة للتقييم قادرة على توجيه وتحفيز الطاقات نحو خدمة العملاء وتحقيق المستهدفات، وتقيس بموضوعية جهد كل موظف في مكان عمله.
- الاعتماد في تقييم الموظفين على معايير تحقيق الأهداف ومؤشرات قياس الأداء، وتهيئة الصف الثاني من الموظفين وإمدادهم بالمعارف والخبرات العلمية والعملية اللازمة لتنمية مهاراتهم.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز مفهوم محاسبة المسؤولية بهدف الحد من التجاوزات والأخطاء التي تضر بمصالح البنك وكذلك الحد من الشكاوى الفعلية التي ترد من العملاء.

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر



04

البيانات المالية
المجموعة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / 010923

الى السادة المساهمين
بنك الإسكان للتجارة والتمويل
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل (شركة مساهمة عامة محدودة) (البنك) وشركاته التابعة المشار اليها (بالمجموعة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019، وكل من قوائم الأرباح أو الخسائر الموحدة والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وإيضاحات حول القوائم المالية متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى. في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لبنك الإسكان للتجارة والتمويل كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الاردني .

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا .

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

كيفية تجاوب تدقيقنا مع أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
لقد اتبعنا منهج للتدقيق يشمل اختبار تصميم وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق الجوهرية القائمة على المخاطر. إن إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الإجراءات حول منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة ، واكتمال ودقة بيانات القروض المستخدمة في نماذج الخسارة المتوقعة ، ومراجعة الإدارة للنتائج ، وتحقيق الإدارة من صحتها والموافقة عليها ، وتحديد تصنيف مخاطر المقرضين ، واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وعملية احتساب المخصصات بشكل فردي. إن الإجراءات الموضوعية الأساسية التي قمنا بها لمعالجة أمر التدقيق الرئيسي، تضمنت ولكن لم تقتصر على ما يلي: • لعينة من القروض والتي تم اختيارها بناء على المخاطر، أجرينا مراجعة مفصلة للائتمان، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المراحل للمقرضين وتحديد الافتراضات المتعلقة بإحتساب مخصص الخسارة الائتمان المتوقعة ، مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في اتساق تطبيق البنك لسياسة انخفاض القيمة. علاوة على ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات انخفاض القيمة وضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة واللجان الرئيسية التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة القروض؛ • بالنسبة للقروض التي لم يتم اختبارها بشكل فردي، قمنا بتقييم الضوابط على عملية وضع النماذج، والمتضمنة مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. لقد اخترنا الضوابط على مخرجات النموذج والدقة الحسابية وإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إعادة التنفيذ أو احتساب عناصر خسائر الائتمان المتوقعة بشكل مستقل بناءً على مصدر المستندات ذات الصلة بمشاركة متخصصي النماذج لدينا.	1- كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية كما يرد في الإيضاح رقم (10) حول القوائم المالية الموحدة، لدى البنك تسهيلات إئتمانية مباشرة بحوالي 4,6 مليار دينار كما في 31 كانون الأول 2019 والتي تمثل ما نسبته 54.5% من إجمالي الموجودات. إن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المقاسة بالتكلفة المطفأة هو تقدير جوهرى ومعقد يتطلب من الإدارة تقدير جوهرياً في تقييم جودة الائتمان وتقدير الخسائر الكامنة في المحفظة. إن مخاطر القوائم المالية تنشأ من عدة جوانب وتتطلب حكماً جوهرياً من جانب الإدارة، مثل تقدير احتمالية التخلف عن السداد والخسارة عند التعثر للمراحل المختلفة، وتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان وحالة انخفاض قيمة الائتمان (التعثر) واستخدام تقنيات النماذج المختلفة والأخذ بالإعتبار التعديلات اليدوية. عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، أخذ البنك في الإعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل من قرض والمحافظ، ويقوم بتقسيم القروض والسلف حسب درجات المخاطر وتقديرات الخسائر لكل قرض بناءً على طبيعتها وملف المخاطر الخاص بها. تتضمن مراجعة هذه الأحكام والافتراضات المعقدة تحدياً على حكم مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور.

كيف تجاوب تدقيقنا مع أمور التدقيق الرئيسية	امور التدقيق الرئيسية
كما وقمنا بتحدي الافتراضات الرئيسية ، وفحصنا منهجية الإحتساب وتتبعنا عينة رجوعاً الى مصدر البيانات. كما وقمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل الحدود القصوى المستخدمة لتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان وسيناريوهات النظرة المستقبلية للإقتصاد الكلي بما في ذلك الأوزان ذات العلاقة ؛ • قمنا بتقييم التعديلات اللاحقة للنماذج وتعديلات الإدارة في سياق النماذج الرئيسية و القيود على البيانات التي حددها البنك من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات ، مع التركيز على احتمالية التعثر والخسائر عند التعثر المستخدمة في قروض الشركات ، وتحدينا مبرراتها ؛ • قمنا بتقييم مدى معقولية معلومات النظرة المستقبلية المدمجة في إحتساب انخفاض القيمة من خلال إشراك المتخصصين لدينا لتحدي السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة والوزن المطبق للأخذ بعين الإعتبار الخسائر غير النمطية ؛ • قمنا بتحديد فيما اذا كان مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة تم قيده وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني. • لقد قمنا بالتعاون مع متخصصي تكنولوجيا المعلومات الداخليين لدينا باختبار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في عملية انخفاض قيمة الائتمان والتحقق من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين الأنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. كما وقمنا بتقييم الضوابط المستندة إلى النظام واليدوية المتعلقة بالاعتراف والقياس لمخصص انخفاض القيمة.	يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك على التعرضات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" كما تم إعتادها من قبل البنك المركزي الاردني. يتم استثناء التعرضات الائتمانية الممنوحة للحكومة الاردنية وبكفالتها من احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالإضافة الى ذلك ، يتم تعديل الخسائر الائتمانية المتوقعة للأخذ بالإعتبار اي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الاردني . لمزيد من المعلومات حول مسألة التدقيق الرئيسية هذه ، يرجى الإطلاع على الإيضاحين رقم (10) و(46) حول القوائم المالية الموحدة.

كيف تجاوب تدقيقنا مع أمور التدقيق الرئيسية	امور التدقيق الرئيسية
قمنا بتقييم تصميم وتطبيق الرقابة في هذا المجال. لقد ناقشنا وحصلنا على خطاب تأكيد من قبل المستشار القانوني الداخلي للبنك حول الدعاوى والمطالبات القانونية الأخرى القائمة وما يتعلق بها من التزامات محتملة على البنك نتيجة لهذه الأمور. لقد حصلنا على خطاب تأكيد من قبل المستشار القانوني الخارجي للبنك حول الدعاوى والمطالبات القانونية الأخرى القائمة وما يتعلق بها من التزامات محتملة على البنك نتيجة لهذه الأمور. قمنا بتقييم رصيد المخصص الذي افصحت عنه الإدارة في قائمة المركز المالي الموحدة فيما يتعلق بالدعاوى القضائية والمطالبات القانونية الأخرى لتحديد ما إذا كان كافية. قمنا بتقييم الإفصاحات المتعلقة بالالتزامات المحتملة الناشئة عن المطالبات القانونية لتحديد ما إذا كانت كافية ومتوافقة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.	2- مخصص القضايا والدعاوى القانونية يتطلب الاعتراف والقياس لمخصص القضايا والقياس والإفصاح عن الالتزامات المحتملة فيما يتعلق الدعاوى القانونية استخدام الأحكام والتقدير من قبل إدارة البنك، ونتيجة لذلك، يعد هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية في تدقيقنا. تم الإفصاح عن القضايا والدعاوى القانونية المقامة على البنك ومخصص القضايا ضمن الإيضاحين رقم (20) و(51) حول القوائم المالية الموحدة، كما تم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (50) حول القوائم المالية الموحدة.
يعتمد منهج التدقيق لدينا على الضوابط الآلية، وبالتالي تم تصميم الإجراءات التالية لاختبار الوصول والرقابة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات: • حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات. • قمنا باختبار الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالرقابة الآلية والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي والتي تغطي أمان الوصول وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. • قمنا بفحص المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق هذه التقارير. • لقد أجرينا اختبارات على عناصر الرقابة الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المهمة ذات الصلة بإجراءات الأعمال	3- أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية لقد حددنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط الخاصة بالتقارير المالية للبنك كأمر تدقيق رئيسي بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات التي تتم معالجتها يوميًا بواسطة البنك وتعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية والآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. هناك خطر من أن إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة ليست مصممة بدقة ولا تعمل بشكل فعال. على وجه الخصوص، تعتبر الضوابط المدمجة ذات الصلة ضرورية للحد من احتمال الخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبيد أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهريّة.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الاردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمثيلها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

• بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .

• باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة ، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا . هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار .

• تقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل . الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل ضمن المجموعة "البنك وشركاته التابعة" لبدء رأي حول القوائم المالية الموحدة . إننا مسؤولون عن التوجيه والاشراف والأداء حول تدقيق المجموعة . نبقى المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا .

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا .

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا و حيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة .

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية . نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالصادقة عليها .

ديلويت أند توش (الشرق الاوسط) - الأردن

شفيق كميل بطشون

إجازة رقم (740)

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

27 شباط 2020

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019

2018 دينار	2019 دينار	إيضاح	
			الموجودات:
1,182,417,706	1,114,595,764	5	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية – بالصافي
552,436,392	452,515,681	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – بالصافي
37,578,850	56,296,849	7	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – بالصافي
3,735,411	3,673,524	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
4,255,354,746	4,158,821,005	10	تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي
372,003,362	388,454,051	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,486,802,987	1,826,623,951	11	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة – بالصافي
186,565,718	185,136,052	12	ممتلكات ومعدات – بالصافي
23,628,921	23,582,588	13	موجودات غير ملموسة – بالصافي
-	28,702,451	19/أ	موجودات حق الاستخدام
76,354,109	73,911,906	21/هـ	موجودات ضريبية مؤجلة
123,159,399	128,935,815	14	موجودات أخرى
8,300,037,601	8,441,249,637		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية:
			المطلوبات:
615,208,559	725,249,222	15	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5,873,760,855	5,810,512,968	16	ودائع عملاء
286,986,276	278,903,172	17	تأمينات نقدية
125,858,988	146,914,579	18	أموال مقترضة
53,814,157	49,697,700	20	مخصصات متنوعة
49,752,994	43,188,532	21/أ	مخصص ضريبة الدخل
4,141,270	6,569,323	21/هـ	مطلوبات ضريبية مؤجلة
-	26,734,220	19/ب	التزامات عقود تأجير
210,420,928	229,666,079	22	مطلوبات أخرى
7,219,944,027	7,317,435,795		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
			حقوق مساهمي البنك
315,000,000	315,000,000	23	رأس المال المكتتب به والمدفوع
328,147,537	328,147,537	23	علاوة الإصدار
219,222,999	235,755,327	23	احتياطي قانوني
10,798,320	11,184,797	24	احتياطي خاص
(113,597,748)	(112,455,441)	25	فروقات ترجمة عملات أجنبية
(2,219,625)	5,400,864	26	احتياطي القيمة العادلة – بالصافي
268,842,701	285,267,050	27	الأرباح المدورة
1,026,194,184	1,068,300,134		مجموع حقوق مساهمي البنك
53,899,390	55,513,708		حقوق غير المسيطرين
1,080,093,574	1,123,813,842		مجموع حقوق الملكية
8,300,037,601	8,441,249,637		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019

2018 دينار	2019 دينار	إيضاح	
418,271,541	446,277,759	30	الفوائد الدائنة
(137,274,756)	(149,533,212)	31	الفوائد المدينة
280,996,785	296,744,547		صافي إيرادات الفوائد
25,899,994	26,785,632	32	صافي إيرادات العمولات
306,896,779	323,530,179		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
11,208,811	10,449,425	33	أرباح عملات أجنبية
(460,109)	10,450	34	أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
169,739	226,968		توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
31,009,571	26,762,472	35	إيرادات أخرى
348,824,791	360,979,494		إجمالي الدخل
			المصروفات
75,981,500	82,381,180	36	نفقات الموظفين
15,824,709	22,830,232	19 و 13 و 12	استهلاكات وإطفاءات
54,067,600	54,146,653	37	مصاريف أخرى
62,693,808	55,135,145	38	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي
8,256,576	14,311,332	20	مخصصات متنوعة - بالصافي
216,824,193	228,804,542		إجمالي المصروفات
132,000,598	132,174,952		الربح للسنة قبل الضرائب
(37,473,860)	(48,467,752)	21 / ب	ضريبة الدخل
94,526,738	83,707,200		الربح للسنة
			ويعود إلى:
90,316,409	80,866,565		مساهمي البنك
4,210,329	2,840,635		حقوق غير المسيطرين
94,526,738	83,707,200		
فلس / دينار	فلس / دينار	39	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة مساهمي البنك
0.287 دينار	0.257 دينار		

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019

2018 دينار	2019 دينار	
94,526,738	83,707,200	الربح للسنة
		بنود الدخل الشامل الآخر التي قد يتم تحويلها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر
(8,706,550)	889,126	فروقات ترجمة عملات أجنبية
(1,826,051)	7,853,731	صافي التغير في احتياطي تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة - أدوات دين
		بنود الدخل الشامل الآخر التي لن يتم تحويلها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر
(284,115)	(233,242)	صافي التغير في احتياطي تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة - أدوات حقوق ملكية
(10,816,716)	8,509,615	مجموع بنود الدخل الشامل الآخر للسنة بعد الضريبة
83,710,022	92,216,815	مجموع الدخل الشامل للسنة
		ويعود إلى:
81,249,910	89,629,361	مساهمي البنك
2,460,112	2,587,454	غير المسيطرين
83,710,022	92,216,815	

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019

مجموعة حقوق الملكية	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق مساهمي البنك	الأرباح المدورة	احتياطي القيمة العادلة بالخاصة	فروقات ترجمة عملات أجنبية	الاحتياطيات			علاوة الإصدار	رأس المال لمكتتب به والمذموم	إيضاح	
						خاص	مخاطر مصرفية عامة	قانوني				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
للسنة المنتهية في												
31 كانون الأول / ديسمبر 2019												
1,080,093,574	53,899,390	1,026,194,184	268,842,701	(2,219,625)	(113,597,748)	10,798,320	-	219,222,999	328,147,537	315,000,000		الرصيد في بداية السنة
(370,386)	(83,337)	(287,049)	(287,049)	-	-	-	-	-	-	-		تعديلات سنوات سابقة
1,079,723,188	53,816,053	1,025,907,135	268,555,652	(2,219,625)	(113,597,748)	10,798,320	-	219,222,999	328,147,537	315,000,000		رصيد بداية السنة المعدل
83,707,200	2,840,635	80,866,565	80,866,565	-	-	-	-	-	-	-		الربح السنة
7,853,731	-	7,853,731	-	7,853,731	-	-	-	-	-	-	26	صافي التغير في احتياطي تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة
(233,242)	-	(233,242)	-	(233,242)	-	-	-	-	-	-		من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة – أدوات دين
889,126	(253,181)	1,142,307	-	-	1,142,307	-	-	-	-	-		صافي التغير في احتياطي تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة
92,216,815	2,587,454	89,629,361	80,866,565	7,620,489	1,142,307	-	-	-	-	-		من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة – أدوات حقوق ملكية
13,638	-	13,638	13,638	-	-	-	-	-	-	-		فروقات ترجمة عملات أجنبية
-	-	-	(16,918,805)	-	-	386,477	16,532,328	-	-	-		إجمالي الدخل الشامل
(48,139,799)	(889,799)	(47,250,000)	(47,250,000)	-	-	-	-	-	-	-	27	أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة
1,123,813,842	55,513,708	1,068,300,134	285,267,050	5,400,864	(112,455,441)	11,184,797	-	235,755,327	328,147,537	315,000,000		الرصيد في نهاية السنة
للسنة المنتهية في												
31 كانون الأول / ديسمبر 2018												
1,116,230,361	53,070,195	1,063,160,166	273,604,841	(109,459)	(106,641,415)	8,807,007	37,608,684	206,742,971	328,147,537	315,000,000		الرصيد في بداية السنة
(55,290,964)	(69,975)	(55,220,989)	(55,220,989)	-	-	-	(37,608,684)	-	-	-		أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
-	-	-	37,608,684	-	-	-	-	-	-	-		المحول من احتياطي مخاطر مصرفية عامة
1,060,939,397	53,000,220	1,007,939,177	255,992,536	(109,459)	(106,641,415)	8,807,007	-	206,742,971	328,147,537	315,000,000		رصيد بداية السنة المعدل
94,526,738	4,210,329	90,316,409	90,316,409	-	-	-	-	-	-	-		الربح السنة
(1,826,051)	-	(1,826,051)	-	(1,826,051)	-	-	-	-	-	-	26	صافي التغير في احتياطي تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة
(284,115)	-	(284,115)	-	(284,115)	-	-	-	-	-	-		من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة – أدوات دين
(8,706,550)	(1,750,217)	(6,956,333)	-	-	(6,956,333)	-	-	-	-	-		صافي التغير في احتياطي تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة
83,710,022	2,460,112	81,249,910	90,316,409	(2,110,166)	(6,956,333)	-	-	-	-	-		من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة – أدوات حقوق ملكية
5,097	-	5,097	5,097	-	-	-	-	-	-	-		فروقات ترجمة عملات أجنبية
-	-	-	(14,471,341)	-	-	1,991,313	-	12,480,028	-	-		إجمالي الدخل الشامل
(64,560,942)	(1,560,942)	(63,000,000)	(63,000,000)	-	-	-	-	-	-	-	27	أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة
1,080,093,574	53,899,390	1,026,194,184	268,842,701	(2,219,625)	113,597,748	10,798,320	-	219,222,999	328,147,537	315,000,000		الرصيد في نهاية السنة

- لا يمكن التصرف بمبلغ 6,283,303 دينار من الأرباح المدورة والذي يمثل فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 563,977 دينار والذي يمثل أثر التطبيق المذكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ولا يمكن التصرف به إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.
- لا يمكن التصرف بمبلغ 73,911,906 دينار من الأرباح المدورة والذي يمثل موجودات ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسوم أو التوزيع الإلزامي لا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً وذلك استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 13,788,639 دينار مفيد للتصرف به والذي يمثل أرباح تقييم العملاء الأجنبية مركز الفصح البيوي لدى المصرف الدولي للجارة والممول في سوريا خلال هذه السنة والسنوات السابقة.

إن الإيضاحات المرتبطة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019

2018 دينار	2019 دينار	إيضاح	
			الأنشطة التشغيلية
132,000,598	132,174,952		الربح للسنة قبل الضرائب
			تعديلات لبنود غير نقدية:
15,824,709	22,830,232		استهلاكات وإطفاءات
62,901,888	55,135,145	38	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
558,248	155,561		صافي خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(3,587,350)	(1,088,028)		صافي إيرادات الفوائد والعمولات المستحقة
(3,612,862)	(3,017,264)		تأثير تغييرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
3,245,903	7,681,497		مخصص مصروف تعويض نهاية الخدمة
1,103,230	(2,095,051)		إطفاء علاوات وخصم الإصدار
8,256,576	14,311,332		مخصصات متنوعة
2,432,574	4,173,664		أخرى
219,123,514	230,262,040		التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل التغيير في الموجودات والمطلوبات
			النقص (الزيادة) في الموجودات
268,059	(18,705,180)		الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي يزيد استحقاقها عن 3 أشهر)
(164,103,201)	46,126,214		التسهيلات الائتمانية المباشرة
(526,448)	(93,674)		الموجودات المالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
(15,744,283)	(4,170,130)		الموجودات الأخرى
			الزيادة (النقص) في المطلوبات
78,042,047	(80,088,970)		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (التي يزيد استحقاقها عن 3 أشهر)
45,628,284	(63,247,887)		ودائع العملاء
20,379,487	(8,083,104)		التأمينات النقدية
19,101,482	8,968,981		المطلوبات الأخرى
(12,974,559)	(26,082,475)		المخصصات المتنوعة
189,194,382	84,885,815		التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل ضريبة الدخل
(52,514,979)	(53,352,248)		ضريبة الدخل المدفوعة
136,679,403	31,533,567		صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل
			الأنشطة الاستثمارية
(96,189,680)	(120,269,899)		(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
107,083,327	113,666,056		بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
(374,159,226)	(655,478,562)		(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
301,109,431	318,672,790		استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(17,632,584)	(11,973,120)		(شراء) ممتلكات ومعدات
257,270	147,193		المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(4,090,536)	(5,288,935)		(شراء) موجودات غير ملموسة
-	(7,976,544)		المسدد مقابل التزامات الإيجارات
(83,621,998)	(368,501,021)		صافي (الاستخدامات) النقدية في عمليات الاستثمار
			الأنشطة التمويلية
23,400,330	21,055,591		الأموال المقترضة
(11,678,127)	-		المسدد من الأموال المقترضة
(62,947,665)	(45,047,795)		أرباح مدفوعة للمساهمين
(1,560,942)	(889,799)		حقوق غير المسيطرين
(52,786,404)	(24,882,003)		صافي (الاستخدامات) النقدية في عمليات التمويل
271,001	(361,849,457)		صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
(4,347,410)	4,009,878		تأثير تغيير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
1,271,205,423	1,267,129,014		النقد وما في حكمه في بداية السنة
1,267,129,014	909,289,435	40	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

1 عام

- تأسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل (البنك) خلال عام 1973 وتم تسجيله كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية، يقع مركزها الرئيسي في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لقانون الشركات رقم (12) لسنة 1964.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي بمدينة عمان وفروعه داخل المملكة وعددها (125) وخارجها في فلسطين والبحرين وعددها (16) ومن خلال الشركات التابعة له في الأردن وسوريا والجزائر وبريطانيا.
- أسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 23 كانون الثاني / يناير 2020 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2 أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني.
- إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:
- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)" تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حده وتؤخذ النتائج الأشد.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.
- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً - لتعميم البنك المركزي الأردني رقم (4076/1/15) تاريخ 27 آذار 2014 ورقم (2510/1/10) تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم (13967/1/10) بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم (16607/1/10) بتاريخ 17 كانون الأول 2017،

حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم (16239/1/10) بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم إستكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

– يتم احتساب مخصصات إضافية في القوائم المالية الموحدة مقابل بعض الاستثمارات الخارجية للبنك في بعض الدول المجاورة.

– تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

– إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

– إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 باستثناء أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي بدأت في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019 والواردة في الإيضاح (3 – أ و 3 – ب).

أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.

يملك البنك كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 الشركات التابعة التالية:

أ- الشركات التابعة الخارجية

– المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا: تبلغ نسبة الملكية 49.063% من رأسمال المصرف المدفوع والبالغ 5.25 مليار ليرة سوري، ونظراً لأن البنك لديه القدرة للسيطرة على السياسات التشغيلية والمالية وإدارة المصرف فقد تم توحيد حسابات المصرف في القوائم المالية المرفقة، ويقوم المصرف بكافة الأعمال المصرفية التجارية، وتعود الملكية في هذا المصرف لعام 2003، كما إن المصرف الدولي للتجارة والتمويل يملك شركة تابعة هي شركة المركز المالي الدولي سوريا وتبلغ نسبة مساهمته 85% من رأس المال البالغ 100 مليون ليرة سوري كما إن بنك الإسكان للتجارة والتمويل يملك 5% من رأسمال هذه الشركة.

– بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر: تبلغ نسبة الملكية 85% من رأسمال البنك البالغ 15 مليار دينار جزائري، ويقوم البنك بكافة الأعمال المصرفية التجارية، وتعود الملكية في هذا البنك لعام 2002.

– بنك الأردن الدولي / لندن: تبلغ نسبة الملكية فيه 75% من رأسماله المدفوع والبالغ 65 مليون جنيه استرليني (65 مليون سهم) ويقوم البنك بكافة الأعمال المصرفية.

ب - الشركات التابعة المحلية

– شركة المركز المالي الدولي/ الأردن: تبلغ نسبة ملكية البنك 77.5% في رأسماله المدفوع البالغ 5 مليون دينار، وتقوم الشركة بأعمال الوساطة المالية لدى بورصة عمان وغيرها من البورصات (أسواق الأوراق المالية) في المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها، وتقوم بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية وتداولها لحساب الغير و/أو لحسابها، وتعود الملكية في هذه الشركة لعام 1998.

– الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي/ الأردن: تبلغ نسبة الملكية 100% من رأسمالها المدفوع البالغ 30 مليون دينار (30 مليون سهم)، وتقوم الشركة بأعمال التأجير التمويلي للآليات والمعدات والأجهزة على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى القيام بتأجير العقارات والأراضي والسيارات بكافة أشكالها و/أو أية أمور أخرى يمكن للشركة شراؤها بهدف تأجيرها تأجيراً تمويلياً، وتعود الملكية في هذه الشركة لعام 2005.

– الشركة الأردنية للاستثمارات العقارية/ الأردن: تبلغ نسبة الملكية 100% من رأسمالها المدفوع والبالغ 40 ألف دينار، وتقوم الشركة بإدارة موظفي الخدمات غير البنكية، وتعود الملكية في هذه الشركة لعام 1997.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك :

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها ؛
- تتعرض للعوائد المتغيرة، أو لها الحق في العوائد المتغيرة، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها ؛ و
- لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.
- ويعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.
- وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف :
- حجم حقوق التصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى ؛
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى ؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة، يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها ؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليها ؛
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيّد في حقوق الملكية ؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به ؛
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الأرباح أو الخسائر ؛
- إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيمة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.
- لتصويت في أي من الشركات المستثمر بها،

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، وإذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك. تمثل حقوق غير المسيطرين الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق ملكية الشركات التابعة.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل الإدارة التنفيذية وصناع القرار في البنك. القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصرفات فوائد" في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو عند الاقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصرفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية ائتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية ائتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصرفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصرفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل التزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصرفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح وأسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر في هذا البند، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الاقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبنء متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الاستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في قائمة الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبنء متحوط له يؤثر على قائمة الأرباح أو الخسائر.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و

• بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء. تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوبات المالية أو المطلوبات المالية ، أو خصمها منها ، حسب الضرورة. عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي: إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛

• في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام). بعد الاعتراف الأولي، سيتم أخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام أو عند إلغاء الاعتراف من تلك الأداة.

الموجودات المالية

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني ، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر . يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية .

وعلى وجه التحديد:

• أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ؛

• أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛

- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة ، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- ومع ذلك ، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حده كما يلي :
- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن اندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) ، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل .

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم .

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي . قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين) . تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود ، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى ، بالإضافة إلى هامش الربح . يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملية المقوم بها الأصل المالي .

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي . إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي ، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع ، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حده.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية . تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ "السيناريوهات" الحالة الأسوأ أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ أو/ و
 - موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها لتحقيق البيع؛ أو
 - موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.
- يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر ؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات ؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء . يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل كل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف "عدم التطابق المحاسبي". يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي .
 - إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
 - إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي .
- لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر :

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية .

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالاعتبار بشكل منفصل أدناه) ، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى ، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال للأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغلة ، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي ، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحاً منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر .

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة . يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل ، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة .

يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)" تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد ، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

• عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حده ويؤخذ النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي "متدنياً ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي . يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة . تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

• صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقرض أو المصدر؛

• إخلال في العقد ، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛

• قيام البنك بمنح المقرض ، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقرض ، تنازلاً.

• إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو

• شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد ، وبدا من ذلك ، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقرض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى ائتمانياً عند منح المقرض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي ، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز ، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض انخفاضاً كبيراً ، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح ، يعتبر الأصل قد تدنى ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة ، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف عن السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف عن السداد:

• تخلف المقرض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك.

• من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد انتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقرض إلتزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك بإعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي أنه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الإعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الإعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالإعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف عن السداد عند الإعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الاحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الاستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الاستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد.

يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر إئتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

• احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير.

• احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر احتمالات التخلف عن السداد استشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصّات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمّام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (45) يوماً، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج إنخفاض القيمة، بمعنى أن مخصّص الخسارة يقاس كرسيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. ويؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقرض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقرض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط. العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة، أو الاستحقاق، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن. إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متديناً ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقرض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة. عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة: احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية.

• احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة. وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقرض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقرض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الإعتراف، يقوم البنك بإحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بإستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما يقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري وإستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة. عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمترجمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر، مع إستثناء الإستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المترجمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة الاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة إسترداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند إستردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كإستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- إلتزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص.
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون إلتزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين: يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب، تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

القروض والسلف

تتضمن "القروض والسلف" المدرجة في بيان المركز المالي الموحد ما يلي:

- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة، والتي يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

• القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.

• ذمم الإيجار.

• يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

• يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

• يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

• عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وإبرام إتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو إقراض الأسهم) يتم احتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الاعتراف بالأصل في القوائم المالية للبنك.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدية بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الإلتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ إستحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. ويصنف الإلتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب.
- عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير.
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الإعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك.
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الإستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخلياً على هذا الأساس.
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تُدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر".

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، يُدرج مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الإعتراف بآثار التغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولا يعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر ولاحقاً في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك، تُحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الإعتراف بالإلتزام المالي.

وبخصوص الإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الإعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، فإن البنك يقيّم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للإلتزام المالي، أو عند الإقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الإعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال، انظر "صافي إيرادات الفوائد" أعلاه.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء إلتزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة اختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية وإعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار

إلخ. الغائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني. يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو للإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو كتحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو كتحوطات مخاطر العملات الأجنبية للإلتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو كتحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الإستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذات القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند إستحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً: • بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9). • المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر. تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى. لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

إلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تُقاس الإلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي إلتزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة مثل (عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوُّط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوُّطات القيمة العادلة أو تحوُّطات التدفقات النقدية أو تحوُّطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الإقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوُّطات مخاطر الصرف الأجنبي على إلتزامات البنك كتحوُّطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوُّط للقيمة العادلة على تحوُّطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوُّط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوُّط والبند المتحوُّط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوُّط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوُّط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوُّط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوُّط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوُّط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوُّط متطلبات فعالية التحوُّط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوُّط له وبين أداة التحوُّط.
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية.
- نسبة التحوُّط لعلاقة التحوُّط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوُّط له والتي يقوم البنك بالتحوُّط له فعلياً وكمية أداة التحوُّط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوُّط لتلك الكمية من البند المتحوُّط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوّط من أجل الإمتثال لمتطلبات نسبة التحوّط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوّط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوّط بطريقة تجعل جزءاً من بند التحوّط لا يعد جزءاً من علاقة التحوّط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوّط إلا لحجم بند التحوّط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوّط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوّط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوّط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوّط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوّط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوّط له إلى الاعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوّطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوّط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوّط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوّط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة علاقة التحوّط).

في بعض علاقات التحوط، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً إختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوّط على حده، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوّط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوّط والحركات في إحتياطي التحوّط في حقوق الملكية.

التحوّطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغيير القيمة العادلة لأدوات التحوّط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوّط أداة التحوّط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوّط له التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة بالتغير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوّط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوّط له المرتبط بالخطر المتحوّط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوّط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوّط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوّط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوّط في قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوّط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوّط إلا عندما تتوقف علاقة التحوّط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوّط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الإستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوّطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوّط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوّطات للتدفقات النقدية في إحتياطي التحوّط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصور بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوّط له من بداية التحوّط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوّط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوّط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوّط فقط عندما تتوقف علاقة التحوّط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوّط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوّل محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة، ويحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

تحوّطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوّطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوّطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوّط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في إحتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوّط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوّط المتراكم في إحتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى لأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

حسابات مدارة لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. ويتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الأرباح أو الخسائر، ويتم إعداد مخصص مقابل إنخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضّل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. ويتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة وليست قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس.
- مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

منافع الموظفين

منافع الموظف قصيرة الأجل

يتم إثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم إثبات الالتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على البنك التزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الالتزام بصورة موثوقة.

منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل

صافي التزامات البنك فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة. يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد، يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 بتاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2150/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017، بعد تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2020 وتعديل البند ثانياً منه.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة. تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزويل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزويل لاغراض ضريبية. تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها، يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

الموجودات المالية المرهونة

وهي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح اطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الاصلي.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة، (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها، وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية أخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم إستهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

%	
2	مباني
15-5	معدات وأجهزة وأثاث وتركيبات
20	وسائط نقل
33-10	برامج وأجهزة الحاسب الآلي

عندما يقل المبلغ الممكن إسترداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن إسترداده وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

الشهرة

يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الإستثمار في الشركة الحليفة أو التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك، يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة.

أما الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة فتظهر كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الإستثمار. يتم توزيع الشهرة على وحدة/وحدات توليد النقد لأغراض إختبار التدني في القيمة. يتم إجراء إختبار لقيمة الشهرة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للإسترداد المقدرة لوحدة/لوحدة توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة / وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

الموجودات غير الملموسة الأخرى

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها، أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة. يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في نفس الفترة. ويتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. انظمة حاسوب وبرامج: يتم إطفائها بإستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن 3 سنوات من تاريخ الشراء.

التدني في الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للبنك في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات. في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات. المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحا منها تكاليف البيع - أو قيمة إستخدامه أيهما أكبر. يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة. لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الإستهلاك أو الإطفاء إذا لم يتم الإعتراف بخسارة التدني في القيمة.

العملات الأجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها. تُسجل المعاملات بعملة غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تمت من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة. وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الإستبعاد الجزئي بحصة في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع أجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالياً)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بالنسبة التي تم إستبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

عقود الإيجار

السياسة المحاسبية المتبعة ابتداءً من الأول من كانون الثاني 2019

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعزومة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة، وبالنسبة لهذه العقود، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الاستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة. يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصصة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يقوم البنك باستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة)، مطروحاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض.
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد.
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات.
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.
- يتم عرض التزامات الإيجار كبنء منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.
- يتم لاحقاً قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.
- يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:
- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.

• تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
• يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.
• يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم استهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل، ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.
• يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبنء منفصل في قائمة المركز المالي الموحد.
• يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".
• لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الأرباح أو الخسائر.

البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.
يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجراً كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.
عندما يكون البنك مؤجراً بسيطاً، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.
يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.
يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كدعم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترة المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.
عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات أخرى غير التأجير، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة أو التي سيتم استلامها بموجب العقد لكل مكون.

السياسة المحاسبية المتبعة حتى 31 كانون الأول 2018

تصنف عقود الإيجار كإيجارات تمويلية عندما تنص شروط الإيجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالتملك المستأجر بشكل جوهري. أما جميع عقود الإيجار الأخرى فتصنف كإيجارات تشغيلية.

البنك كمؤجر

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي الإستثمار في عقود الإيجار. يتم توزيع إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترة المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي الإستثمارات القائمة فيما يتعلق بعقود الإيجار. يتم الاعتراف بالدخل من الإيجارات التشغيلية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار. كما تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في مناقشة وترتيب العقد التشغيلي إلى القيمة الدفترية للموجودات المؤجرة وتفيد وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمستأجر

تسجل الموجودات المقترناة من خلال عقود الإيجار التمويلية عند الاعتراف الأولي بقيمتها العادلة عند بداية عقد الإيجار أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار، أيهما أقل. كما يتم تسجيل مطلوبات التأجير التمويلي بنفس القيمة، ويتم عرض هذه الإلتزامات في قائمة المركز المالي كمطلوبات تأجير تمويلي.

يتم توزيع دفعات الإيجار بين مصاريف تمويل وتخفيض مطلوبات التأجير التمويلي من أجل تحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من مطلوبات التأجير التمويلي، ويتم الاعتراف بمصاريف التمويل مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار التشغيلي كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار، باستثناء الحالات التي يكون فيها أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر. يتم الاعتراف بالإيجارات الطارئة الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها. في حالة تم إستلام حوافز إيجار للدخول في عقود إيجار تشغيلية، يتم الاعتراف بهذه الحوافز كإلتزام. يتم الاعتراف بالحوافز الكلية للحوافز على أنها تخفيض لمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت، إلا إذا كان هناك أساس منتظم أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر.

3 تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- تعديلات لم ينتج عنها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك:

تم إتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2019، في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية.

المعايير الجديدة والمعدلة

التحسينات السنوية على

المعايير الدولية للتقارير المالية

الصادرة خلال الأعوام 2015 – 2017

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) "إندماج الأعمال" و (11) "الترتيبات المشتركة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) "ضرائب الدخل" و (23) "تكاليف الإقتراض" وكما يلي:

معييار المحاسبة الدولية رقم (12) "ضرائب الدخل"

توضح التعديلات أنه يتوجب على المنشأة الاعتراف بتبعات ضريبة الدخل على الأرباح الموزعة في قائمة الأرباح أو الخسائر أو قائمة الدخل الشامل الآخر أو قائمة حقوق الملكية وفقاً للمكان الذي إعترفت فيه المنشأة بالمعاملات التي ولدت الأرباح القابلة للتوزيع، هذا هو الحال بصرف النظر عما إذا كانت معدلات الضريبة المختلفة تنطبق على الأرباح الموزعة وغير الموزعة.

معييار المحاسبة الدولية رقم (23) "تكاليف الإقتراض"

توضح التعديلات أنه في حال بقي إقتراض قائماً بعد أن يكون الأصل المرتبط بهذا الإقتراض جاهزاً للاستخدام المقصود أو البيع، يصبح هذا الإقتراض جزءاً من الأموال التي تقتترضها المنشأة عموماً عند حساب معدل الرسملة على القروض العامة.

المعييار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "إندماج الأعمال"

توضح التعديلات أنه عندما تحصل المنشأة على السيطرة على نشاط تجاري مشترك، تطبق المنشأة متطلبات إندماج الأعمال التي تم تحقيقها على مراحل، بما في ذلك إعادة قياس حصتها السابقة في العملية المشتركة بالقيمة العادلة. يتم إعادة قياس الحصص السابقة متضمنة أي موجودات ومطلوبات وشهرة غير معترف بها تتعلق بالعملية المشتركة.

المعييار الدولي للتقارير المالية رقم (11) "الترتيبات المشتركة"

توضح التعديلات أنه عندما يكون هنالك طرف يشارك في العملية المشتركة ولكن لا يمتلك سيطرة مشتركة على مثل هذه العملية المشتركة، لا يترتب على المنشأة إعادة تقييم حصصها السابقة في العملية المشتركة.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية

لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم

التيقن حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأساس الضريبية، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والمنافع الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وهي تتناول على وجه التحديد:

• ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب أن تعتبر بشكل إجمالي.

• إفتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية.

• تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأساس الضريبي، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والإعفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة.

• وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية"	تتعلق هذه التعديلات بمزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي، حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناءً على نموذج الأعمال، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة".	تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات أن المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها.
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) "منافع الموظفين"	تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

ب - تعديلات أثرت على القوائم المالية الموحدة للبنك:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار"

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) "عقود الإيجار التشغيلي - الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في كانون الثاني 2016 وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عموماً في المركز المالي للبنك، ما لم تكن المدة (12) شهراً أو أقل أو عقد إيجار لأصول منخفضة القيمة. وبالتالي، فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (17) "الإيجارات" في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم إلغاؤه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار، يعترف المستأجر بالتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل، يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر، وهو ما يعادل عموماً القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافاً إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم إطفائها على مدى العمر الإنتاجي.

اختر البنك استخدام المنهج المبسط والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حدة)، تم قياس الحق في استخدام الأصول المؤجرة عموماً بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

تم قياس موجودات حق الإستخدام بمبلغ مساوٍ للإلتزامات الإيجار، بعد أن تم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقاً أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018 ولم ينتج قيد أية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني / يناير 2019 بموجب هذه الطريقة. لم يكن هناك عقود إيجار متدنية تتطلب إجراء تعديل على موجودات حق الإستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.

تتعلق موجودات حق الإستخدام المعترف بها لعقارات مستأجرة كما في 31 كانون الأول 2019 وأول كانون الثاني 2019.

إن أثر تطبيق المعيار على الأرصدة الإفتتاحية لكل من حق إستخدام موجودات والإلتزامات عقود الإيجار بلغ 33,006,764 دينار.

توضح الجداول أدناه أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) لكل بند مالي كما في 31 كانون الأول 2019.

قائمة المركز المالي

البند	الرصيد كما ورد في القوائم المالية دينار	أثر التطبيق دينار	الرصيد فيما لم يتم التطبيق دينار
موجودات حق الإستخدام	28,702,451	28,702,451	-
موجودات أخرى	128,935,815	(3,133,584)	132,069,399
إجمالي الأثر على الموجودات		25,568,867	
إلتزامات عقود الإيجار	26,734,220	26,734,220	-
إجمالي الأثر على المطلوبات		26,734,220	

قائمة الأرباح أو الخسائر

البند	الرصيد كما ورد في القوائم المالية دينار	أثر التطبيق دينار	الرصيد فيما لم يتم التطبيق دينار
الفوائد المدينة	149,533,212	(1,820,680)	147,712,532
إستهلاكات وإطفاءات	22,830,232	(4,178,663)	18,651,569
مصاريف أخرى	54,146,653	5,585,228	59,731,881
ضريبة الدخل	48,467,752	151,839	48,619,591
إجمالي الأثر على قائمة الأرباح أو الخسائر		(262,276)	

قائمة التدفقات النقدية

البند	الرصيد كما ورد في القوائم المالية دينار	أثر التطبيق دينار	الرصيد فيما لم يتم التطبيق دينار
الربح قبل الضريبة	132,174,952	(414,115)	132,589,067
إستهلاكات وإطفاءات	22,830,232	4,178,663	18,651,569
الموجودات الأخرى	(4,170,130)	4,060,157	(8,230,287)
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		7,824,705	
المسدد مقابل التزامات الإيجارات	(7,976,544)	(7,976,544)	-
صافي (الإستخدامات النقدية) في عمليات الإستثمار		(7,976,544)	

أنشطة التأجير للبنك وآلية المعالجة المحاسبية لها:

يقوم البنك بإستجار عقارات للإستخدام في أنشطته الإعتبارية وفي العادة تكون عقود الإيجار لغترات ثابتة تتراوح من سنة إلى ثلاثين سنة، وقد يتضمن بعضها خيارات تمديد ويتم التفاوض على شروط الإيجار على أساس أفرادي وتحتوي على مجموعة من الأحكام والشروط المختلفة، ولا تتضمن عقود الإيجار أية تعهدات ولا يجوز إستخدامها كضمانات لأغراض الإقتراض.

حتى نهاية السنة المالية 2018، تم تصنيف عقود إيجار العقارات اما كعقد إيجار تشغيلي أو عقد إيجار تمويلي، ويتم قيد المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت خلال فترة عقد التأجير.

ابتداء من الأول من كانون الثاني/ يناير 2019، تم الإعتراف بعقود الإيجار كموجودات حق إستخدام والإلتزامات المتعلقة بها في التاريخ الذي يكون فيه الأصل جاهزاً للإستخدام من قبل المجموعة، يتم توزيع قيمة كل دفعة إيجار ما بين إلتزامات التأجير وتكاليف التمويل، ويتم قيد تكاليف التمويل في قائمة الأرباح أو الخسائر خلال فترة عقد الإيجار للتوصل إلى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الإلتزام لكل فترة ويتم إستهلاك موجودات حق الانتفاع خلال العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقصر وفقاً لطريقة القسط الثابت.

ويتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقود الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية، وتشمل إلتزامات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية:

- مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمّنة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة القبض.
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو معدل.
- المبالغ التي يتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- خيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين معقول من هذا الخيار.
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كانت شروط عقد الإيجار تتضمن هذا الخيار.

يتم خصم دفعات الإيجار بإستخدام سعر الفائدة عقد الإيجار الضمني أو معدل سعر الإقتراض الإضافي للمستأجر في حال عدم توفرها، وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لإقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة.

يتم قياس موجودات حق انتفاع بالتكلفة والتي تشمل ما يلي:

• قيمة القياس الأولي لإلتزامات الإيجار.

• أي دفعات إيجار يتم إجراؤها في أو قبل تاريخ البدء مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة.

• أي تكاليف مباشرة الأولية.

• تكاليف الإرجاع (التجديد والترميم).

يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود تأجير الأصول ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصروف في قائمة الأرباح أو الخسائر، إن عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل. بينما الأصول ذات القيمة المنخفضة مثل معدات تكنولوجيا المعلومات منخفضة القيمة وعناصر صغيرة من أثاث المكاتب.

عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) لأول مرة، استخدم البنك ما يلي:

• استخدام معدل خصم واحد لمحفظة عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول.

• الاعتماد على التقييمات السابقة بشأن ما إذا كانت عقود الإيجار متدنية.

• محاسبة عقود الإيجار التشغيلي مع مدة إيجار متبقية تقل عن 12 شهراً في أول كانون الثاني 2019 كإيجارات قصيرة الأجل.

• استبعاد التكاليف المباشرة الأولية لقياس موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.

• استخدام الإدراك السابق في تحديد مدة عقد الإيجار حيث يحتوي العقد على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

اختار البنك أيضاً عدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد يحتوي أو لا يحتوي على عقد إيجار في تاريخ التطبيق الأولي. وبدلاً من ذلك اعتمد البنك بالنسبة للعقود التي تم إبرامها قبل تاريخ الانتقال على تقييمها تم من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار".

ج- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وتفاصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية". (يبدأ من أول كانون الثاني 2020).	تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية. ينص التعريف الجديد على أن المعلومات تكون جوهرية إذا كان إهمالها أو تضليلها أو إخفاؤها يمكن أن يؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية المعدلة للأغراض العامة والتي توفر معلومات مالية حول تقارير منشأة محددة.
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (3) "إندماج الأعمال" (يبدأ من أول كانون الثاني 2020).	توضح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" المعدل. يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الإعتراف والعرض والإفصاح.

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	المعايير الجديدة والمعدلة
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2 و3 و6 و14) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (1 و8 و34 و37 و38) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (12 و19) وتفسير (20 و22) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (32) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتباسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي.	
ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقاً لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين". يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء.	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين" (يبدأ من أول كانون الثاني 2022).
تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الإستثمارات في المنشآت الحليفة والمشاركات المشتركة (2011)" تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. ولا يزال التطبيق مسموحاً به

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك في فترة التطبيق الأولى.

4 الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وإفتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام وإجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والإفتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذا التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذا التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم إتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقيييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، كما تم إعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 بتاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ ٢١ تشرين الثاني 2019 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2150/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017، بعد تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2020 وتعديل البند ثانياً منه.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية إلتزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل إلتزامات البنك تجاه الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة بموجب التعليمات الداخلية للبنك.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (46).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال.

يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب البنك الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم إستبعادها قبل إستحقاقها لفهم سبب إستبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الإحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغيير مستقبلي لتصنيف تلك الموجودات.

الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات والمستخدمة من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (46).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، إلخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ الأكثر شيوعاً عند حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لإختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والإفتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وإفتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (46). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الإفتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن إفتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ- تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر إتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. تخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني. ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد. وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا، ويعمل البنك بالتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب- قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام إعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج- الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسباً. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالإعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقعات المتوقعة وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك.
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة إستحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في إعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الإعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد أو (الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنشاؤه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات/ السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو.

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى إفتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

إحتمالية التعثر

تشكل إحتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، وتعتبر إحتمالية التعثر تقديراً لإحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والإفتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفترض التعثر

تعتبر الخسارة بإفترض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الإقتراض الإضافي للبنك "IBR". طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الإقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5 نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
143,277,306	146,664,149	نقد في الصناديق والخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية:
519,860,314	494,632,182	حسابات جارية وتحت الطلب
72,855,373	46,442,778	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
346,424,713	341,875,608	متطلبات الإحتياطي النقدي
100,000,000	85,004,400	شهادات إيداع *
1,039,140,400	967,954,968	مجموع الأرصدة لدى بنوك مركزية
1,182,417,706	1,114,619,117	إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
-	(23,353)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,182,417,706	1,114,595,764	صافي النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية

* لا يوجد شهادات إيداع مشتركة من البنك المركزي الأردني تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة شهور كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018.

– لا يوجد أرصدة مقيدة السحب بإستثناء الإحتياطي النقدي كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018.

– فيما يلي الحركة على الأرصدة لدى بنوك مركزية كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018.

2019

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	مجموع دينار
1,039,140,400	-	-	-	1,039,140,400
الأرصدة الجديدة خلال العام	967,954,968	-	-	967,954,968
الأرصدة المسددة	(1,039,140,400)	-	-	(1,039,140,400)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	967,954,968	-	-	967,954,968

2018

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	مجموع دينار
1,088,004,244	-	-	-	1,088,004,244
الأرصدة الجديدة خلال العام	1,039,140,400	-	-	1,039,140,400
الأرصدة المسددة	(1,088,004,244)	-	-	(1,088,004,244)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,039,140,400	-	-	1,039,140,400

– لا يوجد تحويلات بين المراحل الأولى والثانية والثالثة أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018.

6 أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع 31 كانون الأول/ ديسمبر		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول/ ديسمبر		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول/ ديسمبر		البيان
2018 دينار	2019 دينار	2018 دينار	2019 دينار	2018 دينار	2019 دينار	
206,400,764	189,216,959	176,712,647	155,112,950	29,688,117	34,104,009	حسابات جارية وتحت الطلب
346,243,708	263,516,156	243,225,179	163,712,055	103,018,529	99,804,101	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل
552,644,472	452,733,115	419,937,826	318,825,005	132,706,646	133,908,110	المجموع
(208,080)	(217,434)	(158,976)	(10,733)	(49,104)	(206,701)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
552,436,392	452,515,681	419,778,850	318,814,272	132,657,542	133,701,409	الصافي

– بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 28,830,901 دينار كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 (33,353,230 دينار كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018).

– لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018.

فيما يلي الحركة على الأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	مجموع دينار	
552,644,472	-	-	552,644,472	الرصيد كما في بداية السنة
452,733,115	-	-	452,733,115	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(552,644,472)	-	-	(552,644,472)	الأرصدة المسددة خلال السنة
452,733,115	-	-	452,733,115	الرصيد كما في نهاية السنة

2018

المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	مجموع دينار	
494,547,239	-	-	494,547,239	الرصيد كما في بداية السنة
552,644,472	-	-	552,644,472	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(494,547,239)	-	-	(494,547,239)	الأرصدة المسددة خلال السنة
(552,644,472)	-	-	(552,644,472)	الرصيد كما في نهاية السنة

– فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	مجموع دينار	
208,080	-	-	208,080	الرصيد كما في بداية السنة
217,434	-	-	217,434	خسارة التدني على الأرصدة لجديدة خلال السنة
(208,080)	-	-	(208,080)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة خلال السنة
217,434	-	-	217,434	الرصيد كما في نهاية السنة

2018

المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	مجموع دينار	
-	-	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
208,080	-	-	208,080	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
208,080	-	-	208,080	الرصيد كما في نهاية السنة

7 إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع 31 كانون الأول / ديسمبر		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول / ديسمبر		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول / ديسمبر		البيان
2018 دينار	2019 دينار	2018 دينار	2019 دينار	2018 دينار	2019 دينار	
						إيداعات تستحق خلال فترة:
10,664,268	7,653,875	5,664,268	7,653,875	5,000,000	-	من 3 أشهر إلى 6 أشهر
25,000,000	36,832,950	-	6,832,950	25,000,000	30,000,000	من 6 أشهر إلى 9 أشهر
2,122,341	12,004,964	2,122,341	12,004,964	-	-	من 9 أشهر إلى 12 شهر
37,786,609	56,491,789	7,786,609	26,491,789	30,000,000	30,000,000	المجموع
(207,759)	(194,940)	(179,647)	(173,962)	(28,112)	(20,978)	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
37,578,850	56,296,849	7,606,962	26,317,827	29,971,888	29,979,022	الصافي

– لا يوجد إيداعات مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018.

– فيما يلي الحركة على الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018:

2019

مجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الأولى إفرادي دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019				
37,786,609	-	-	37,786,609	الرصيد كما في بداية السنة
56,491,789	-	-	56,491,789	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(37,786,609)	-	-	(37,786,609)	الإيداعات المسددة خلال السنة
56,491,789	-	-	56,491,789	الرصيد كما في نهاية السنة

2018

مجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الأولى إفرادي دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018				
38,122,776	-	-	38,122,776	الرصيد كما في بداية السنة
37,786,609	-	-	37,786,609	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(38,122,776)	-	-	(38,122,776)	الإيداعات المسددة خلال السنة
37,786,609	-	-	37,786,609	الرصيد كما في نهاية السنة

– فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

مجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الأولى إفرادي دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019				
207,759	-	-	207,759	الرصيد كما في بداية السنة
187,300	-	-	187,300	خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة
(207,759)	-	-	(207,759)	المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة
7,640	-	-	7,640	فرق ترجمة عملات أجنبية
194,940			194,940	الرصيد كما في نهاية السنة

2018

مجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الأولى إفرادي دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018				
-	-	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
380,512	-	-	380,512	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
380,512	-	-	380,512	الرصيد المعدل بعد تطبيق المعيار
(187,389)	-	-	(187,389)	المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة
22,987	-	-	22,987	المحول من المخصص العام
(8,351)	-	-	(8,351)	فرق ترجمة
207,759	-	-	207,759	الرصيد كما في نهاية السنة

8 موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
		موجودات مالية متوفرة لها أسعار سوقية
3,036,343	3,040,727	أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية
3,036,343	3,040,727	المجموع
		موجودات مالية غير متوفرة لها أسعار سوقية
66,271	-	سندات مالية حكومية وبكفالتها
632,797	632,797	أسهم شركات غير مدرجة في الأسواق المالية
699,068	632,797	المجموع
3,735,411	3,673,524	الإجمالي
		تحليل السندات والأذونات:
66,271	-	ذات عائد ثابت
66,271	-	المجموع

9 موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
2,500,000	2,500,000	أسهم متوفر لها أسعار سوقية
19,476,065	23,128,516	أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية*
21,976,065	25,628,516	مجموع الأسهم
151,471,794	157,903,675	سندات خزينة أردنية
82,953,356	82,325,965	أذونات سندات حكومات أجنبية
115,904,378	122,969,903	سندات شركات
350,329,528	363,199,543	مجموع السندات
(302,231)	(374,008)	ينزل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
350,027,297	362,825,535	مجموع السندات بالصافي
372,003,362	388,454,051	الإجمالي

– تستحق السندات على عدة دفعات آخرها في عام 2049.

– تتراوح أسعار الفائدة على السندات من 1.75% إلى 6.63%.

– فيما يلي الحركة على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر للأسهم خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018:

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
1,983,995	21,976,065	القيمة العادلة كما في بداية السنة
17,632,667	-	تحويلات من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
19,616,662	21,976,065	القيمة العادلة كما في بداية السنة
2,803,083	4,045,387	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(443,680)	(364,237)	التغير في القيمة العادلة خلال السنة
-	(28,699)	الاستثمارات المستحقة خلال السنة
21,976,065	25,628,516	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر للسندات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و2018:

2019

المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	مجموع دينار	
339,523,905	10,805,623	-	350,329,528	القيمة العادلة كما في بداية السنة
112,722,973	-	-	112,722,973	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(113,637,358)	-	-	(113,637,358)	الاستثمارات المستحقة خلال السنة
11,486,097	188,591	-	11,674,688	التغير في القيمة العادلة خلال السنة
(820,025)	(154,672)	-	(974,697)	إطفاء علاوة/ خصم الإصدار
-	(101,024)	-	(101,024)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
3,155,666	29,767	-	3,185,433	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
352,431,258	10,768,285	-	363,199,543	الرصيد كما في نهاية السنة

2018

المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	مجموع دينار	
-	-	-	-	القيمة العادلة كما في بداية السنة
361,492,491	6,962,678	691,856	369,147,025	تحويلات من موجودات مالية بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة
361,492,491	6,962,678	691,856	369,147,025	رصيد بداية السنة المعدل
93,418,668	-	-	93,418,668	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(108,662,880)	-	(691,856)	(109,354,736)	الاستثمارات المستحقة خلال السنة
(1,225,827)	(312,059)	-	(1,537,886)	التغير في القيمة العادلة خلال السنة
(4,216,980)	4,216,980	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(1,281,567)	(61,976)	-	(1,343,543)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
339,523,905	10,805,623	-	350,329,528	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	إفرادي	إفرادي	دينار
302,231	-	87,536	214,695	الرصيد كما في بداية السنة
165,063	-	-	165,063	الخسارة الائتمانية المتوقعة للإستثمارات الجديدة خلال السنة
(95,913)	-	-	(95,913)	المسترد من خسارة التدني على الإستثمارات المستحقة
(3,686)	-	(70,073)	66,387	الأثر على المخصص الناتج عن التعديلات
6,314	-	3,668	2,646	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
374,009	-	21,131	352,878	الرصيد كما في نهاية السنة

2018

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	إفرادي	إفرادي	دينار
-	-	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
311,901	-	128,770	183,131	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
311,901	-	128,770	183,131	رصيد بداية السنة المعدل
170,477	-	-	170,477	المحول من مخصص تسهيلات
4,541	-	-	4,541	الخسارة الائتمانية المتوقعة للإستثمارات الجديدة خلال السنة
(173,331)	-	(48,208)	(125,123)	المسترد من خسارة التدني على الإستثمارات المستحقة
-	-	30,174	(30,174)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(11,357)	-	(23,200)	11,843	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
302,231	-	87,536	214,695	الرصيد كما في نهاية السنة

10 تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
		الأفراد (التجزئة)
12,784,648	5,123,088	حسابات جارية مدينة
740,669,106	777,744,401	قروض وكمبيالات *
15,430,232	16,935,311	بطاقات الإئتمان
1,216,608,027	1,217,404,841	القروض العقارية
803,108,141	786,303,762	منها سكني
		الشركات:
		الشركات الكبرى
464,535,898	266,181,191	حسابات جارية مدينة
997,444,052	1,277,486,850	قروض وكمبيالات *
		منشآت صغيرة ومتوسطة
106,354,098	72,876,785	حسابات جارية مدينة
199,572,837	234,032,547	قروض وكمبيالات *
892,185,795	730,959,320	الحكومة والقطاع العام
4,645,584,693	4,598,744,334	المجموع
(291,832,350)	(333,607,743)	ينزل: مخصص تحدي الخسائر الائتمانية المتوقعة
(98,397,597)	(106,315,586)	فوائد معلقة
4,255,354,746	4,158,821,005	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 27,285,533 دينار كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 (34,117,345 دينار كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018).

– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 344,498,537 دينار أي ما نسبته 7.49 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 (290,870,587 دينار أي ما نسبته 6.26 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018).

– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 240,420,406 دينار أي ما نسبته 5.35 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 (193,430,468 دينار أي ما نسبته 4.25 % من رصيد التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018).

– بلغ رصيد الديون غير العاملة المحولة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة 24,073,213 دينار خلال عام 2019 مقابل 20,922,474 دينار خلال عام 2018 علماً بأن رصيد الديون خارج قائمة المركز المالي الموحدة تبلغ 369,337,944 دينار كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 (326,449,577 دينار كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018).

– بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 730,959,319 دينار أي ما نسبته 15.9 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 (698,176,992 دينار أي ما نسبته 15.03 % كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018).

فيما يلي الحركة على ارصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنوات المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و2018:

2019

مجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الاولى		البيان
		تجمالي دينار	افرادى دينار	تجمالي دينار	افرادى دينار	
4,645,584,693	303,583,673	114,148,672	364,212,379	1,834,400,248	2,029,239,721	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	-	-	2,168,092	(2,168,092)	أثر إعادة التصيف
4,645,584,693	303,583,673	114,148,672	364,212,379	1,836,568,340	2,027,071,629	رصيد بداية السنة المعدل
1,129,602,276	12,624,254	28,537,384	30,001,206	478,308,722	580,130,710	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(684,963,490)	(18,506,706)	(27,059,377)	(33,284,425)	(346,113,810)	(259,999,172)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(8,676,003)	(32,005,140)	(53,089,466)	38,507,533	55,263,078	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(6,965,286)	76,160,950	81,246,852	(71,020,380)	(79,422,136)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	123,223,575	(24,203,331)	(53,843,291)	(29,660,575)	(15,516,378)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(468,281,279)	8,445,535	(10,852,957)	(13,802,369)	(144,535,936)	(307,535,552)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(26,004,901)	(26,004,901)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
2,807,036	632	(179,256)	168,117	2,865,049	(47,508)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
4,598,744,334	387,724,773	124,546,946	321,609,001	1,764,918,943	1,999,944,671	الرصيد كما في نهاية السنة

2018

مجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الاولى		البيان
		تجمالي دينار	افرادى دينار	تجمالي دينار	افرادى دينار	
4,489,400,789	281,442,652	52,277,759	263,543,054	1,827,616,214	2,064,521,110	الرصيد كما في بداية السنة
814,182,298	9,825,366	21,746,277	29,566,109	447,702,678	305,341,868	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(467,350,787)	(26,651,490)	(4,506,039)	(8,813,734)	(270,638,437)	(156,741,087)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(6,479,856)	(17,912,874)	(22,828,421)	24,339,190	22,881,961	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(4,313,771)	86,425,063	129,479,613	(83,207,513)	(128,383,392)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	66,922,209	(13,512,686)	(22,867,634)	(21,082,327)	(9,459,562)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(152,673,668)	5,892,120	(10,327,434)	(3,745,048)	(75,537,398)	(68,955,908)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(22,389,869)	(22,389,869)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
(15,584,070)	(663,688)	(41,394)	(121,560)	(14,792,159)	34,731	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
4,645,584,693	303,583,673	114,148,672	364,212,379	1,834,400,248	2,029,239,721	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنوات المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و2018:

التقرير السنوي 2019

الإجمالي دينار	الحكومة والقطاع العام دينار	فروع عقارية دينار	الأفراد دينار	الشركات المتوسطة والصغيرة دينار	الشركات الكبرى دينار	
						للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:
291,832,360	437,023	58,047,200	33,836,340	29,273,078	170,238,709	رصيد بداية السنة
-	-	1,677,826	(1,123,754)	1,366,855	(1,920,927)	أثر إعادة تصنيف
370,386	-	-	370,386	-	-	تعديلات سنوات سابقة
292,202,736	437,023	59,725,026	33,082,972	30,639,933	168,317,782	رصيد بداية السنة المعدل
21,855,451	403,004	1,340,348	4,829,618	4,329,529	10,952,952	خسارة اللدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(13,966,106)	(407,635)	(2,050,453)	(3,825,031)	(1,681,751)	(6,003,236)	المسترد من خسارة اللدني على التسهيلات المسددة
5,982,690	24,469	2,074,984	3,298,663	224,485	360,089	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(13,651,277)	(24,469)	8,589	(1,801,670)	(1,085,242)	(10,748,485)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
7,668,586	-	(2,083,573)	(1,496,993)	860,756	10,388,396	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
50,185,491	(16,272)	15,015,072	7,833,773	8,524,702	18,828,216	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث
(8,201,813)	1,549	923,319	(1,341,453)	(1,180,815)	(6,604,413)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(8,324,629)	-	(72,040)	(35,215)	(1,290,584)	(6,926,790)	التسهيلات المعدومة
(141,386)	-	(378)	(817)	(60,645)	(79,546)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
333,607,743	417,669	74,880,894	40,543,847	39,280,368	178,484,965	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						أعادة توزيع:
257,290,111	417,669	52,400,999	2,869,212	32,857,041	168,745,190	المخصصات على مستوى إفرادي
76,317,632	-	22,479,895	37,674,635	6,423,327	9,739,775	المخصصات على مستوى تجميعي

الإجمالي دينار	الحكومة والقطاع العام دينار	قروض عقارية دينار	الأفراد دينار	الشركات المتوسطة والصغيرة دينار	الشركات الكبرى دينار	
						للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:
184,254,307	-	15,528,233	20,471,246	28,368,876	119,885,952	رصيد بداية السنة
-	1,110,487	(467,300)	(519,276)	(4,607,383)	4,483,472	أثر إعادة تصنيف
68,117,445	641,744	16,098,611	10,152,144	5,015,526	36,209,420	أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي 9
252,371,752	1,752,231	31,159,544	30,104,114	28,777,019	160,578,844	رصيد بداية السنة المعدل
(3,590,166)	-	(168,101)	-	(2,627,293)	(794,772)	المحول إلى مخصص تسهيلات غير مباشرة
17,364,312	453	1,882,189	2,905,942	5,700,499	6,875,229	خسارة التخذي على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(12,044,830)	(2,072)	(2,150,785)	(1,959,999)	(3,486,364)	(4,445,610)	المسترد من خسارة التخذي على التسهيلات المسددة
(46,379,540)	(23,985,928)	1,766,733	1,481,363	(24,566,943)	(1,074,765)	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
34,784,517	23,985,928	(1,768,666)	(1,097,257)	16,507,475	(2,842,963)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
11,595,023	-	1,933	(384,106)	8,059,468	3,917,728	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
33,895,356	(81,127)	8,491,976	8,803,907	5,315,353	11,365,247	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث
14,270,406	(1,232,462)	19,184,061	(5,374,259)	(3,586,701)	5,279,767	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة
(10,109,137)	-	(344,767)	(640,472)	(525,819)	(8,598,079)	
(325,343)	-	(6,917)	(2,893)	(293,616)	(21,917)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
291,832,350	437,023	58,047,200	33,836,340	29,273,078	170,238,709	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						إعادة توزيع:
271,589,907	437,023	53,715,208	24,905,943	27,011,504	165,520,229	المخصصات على مستوى إفرادي
20,242,443	-	4,331,992	8,930,397	2,261,574	4,718,480	المخصصات على مستوى إجمالي

الفوائد المتعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المتعلقة:

الإجمالي دينار	الحكومة والقطاع العام دينار	قروض عقارية دينار	الأفراد دينار	الشركات المتوسطة والصغيرة دينار	الشركات الكبرى دينار	
						للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019:
98,397,597	3,890	13,956,530	16,657,671	21,650,361	46,129,145	الرصيد في بداية السنة
-	-	(259,642)	(76,351)	(840,215)	1,176,208	أثر إعادة التصنيف
98,397,597	3,890	13,696,888	16,581,320	20,810,146	47,305,353	رصيد بداية السنة المعدل
2,106,363	-	695,210	674,173	483,363	253,607	الفوائد المتعلقة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,815,058)	(3,890)	(918,895)	(781,768)	(739,486)	(371,019)	الفوائد المتعلقة المحوكة للإيرادات عن التعرضات المسددة خلال السنة
4,475,851	-	1,200,530	376,812	816,034	2,082,475	إجمالي الأثر على الفوائد المتعلقة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
22,347,437	-	2,873,579	4,219,266	3,979,342	11,275,250	الأثر على الفوائد المتعلقة الناتج عن تعديلات
(18,171,857)	-	(738,194)	(290,865)	(2,211,943)	(14,930,855)	الفوائد المتعلقة على التعرضات المعدومة
(24,737)	-	(37)	(547)	(23,428)	(725)	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
106,315,586	-	16,809,081	20,778,391	23,114,028	45,614,086	الرصيد في نهاية السنة

الإجمالي دينار	الحكومة والقطاع العام دينار	قروض عقارية دينار	الأفراد دينار	الشركات المتوسطة والصغيرة دينار	الشركات الكبرى دينار	
						للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018:
92,509,068	-	14,021,783	13,667,876	20,081,617	44,737,782	الرصيد في بداية السنة
-	-	(790,859)	413,767	(401,985)	779,077	ملاحظات
92,509,068	-	13,230,924	14,081,643	19,679,632	45,516,859	رصيد بداية السنة المعدل
1,106,386	-	2,206	323,381	690,862	89,887	الفوائد المتعلقة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(11,468,829)	-	(1,390,994)	(278,311)	(1,248,782)	(8,550,742)	الفوائد المتعلقة المحوكة للإيرادات عن التعرضات المسددة خلال السنة
3,382,619	-	714,332	671,669	50,557	1,946,061	إجمالي الأثر على الفوائد المتعلقة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
25,295,126	3,890	1,986,111	3,024,073	3,765,888	16,515,164	الأثر على الفوائد المتعلقة الناتج عن تعديلات
(12,348,062)	-	(586,180)	(1,163,114)	(1,210,398)	(9,388,370)	الفوائد المتعلقة على التعرضات المعدومة
(78,651)	-	131	(1,670)	(77,398)	286	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
98,397,597	3,890	13,956,530	16,657,671	21,650,361	46,129,145	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي التعرضات الائتمانية وفقاً لمعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

الصافي دينار	المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الأولى			البنك
	مؤاد معلقة دينار	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة دينار	التسهيلات الائتمانية المباشرة دينار	مؤاد معلقة دينار	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة دينار	التسهيلات الائتمانية المباشرة دينار	مؤاد معلقة دينار	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة دينار	التسهيلات الائتمانية المباشرة دينار	
1,319,566,990	45,398,077	125,627,580	172,545,634	181,225	42,341,456	185,334,753	34,784	10,515,929	1,185,787,654	الشركات الخرى
244,514,938	22,985,887	28,716,200	71,019,769	101,609	6,186,026	40,874,326	26,532	4,378,140	195,015,237	الشركات المتوسطة والصغيرة
738,480,562	20,735,412	30,468,956	61,941,400	4,869	5,173,978	28,280,686	38,110	4,900,913	709,580,714	الأفراد
1,125,714,864	16,777,045	31,212,186	82,217,970	20,183	39,662,728	191,666,182	11,853	4,005,982	943,520,689	قروض عقارية
730,541,651	-	-	-	-	-	-	-	417,669	730,959,320	الحكومة والقطاع العام
4,158,821,005	105,896,421	216,024,922	387,724,773	307,886	93,364,188	446,155,947	111,279	24,216,633	3,764,863,614	الإجمالي

2018

الصافي دينار	المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الأولى			البنك
	مؤاد معلقة دينار	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة دينار	التسهيلات الائتمانية المباشرة دينار	مؤاد معلقة دينار	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة دينار	التسهيلات الائتمانية المباشرة دينار	مؤاد معلقة دينار	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة دينار	التسهيلات الائتمانية المباشرة دينار	
1,245,612,096	46,117,461	109,196,889	144,543,986	4,180	47,291,903	226,560,962	7,504	13,749,917	1,090,875,002	الشركات الخرى
255,003,496	21,594,446	22,809,000	54,197,111	31,482	2,449,638	36,792,094	24,433	4,014,440	214,937,730	الشركات المتوسطة والصغيرة
718,389,975	16,634,906	24,607,909	51,827,741	4,217	5,163,047	37,913,756	18,548	4,065,384	679,142,489	الأفراد
1,144,604,297	13,949,875	19,571,491	53,014,835	5,780	34,840,885	153,996,238	875	3,634,824	1,009,596,954	قروض عقارية
891,744,882	-	-	-	-	24,470	23,098,004	3,890	412,553	869,087,791	الحكومة والقطاع العام
4,255,354,746	98,296,688	176,185,289	303,583,673	45,659	89,769,943	478,361,064	55,250	25,877,118	3,863,639,966	الإجمالي

– فيما يلي توزيع إجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للشركات الكبرى:

2018 المجموع دينار	المجموع دينار	31 كانون الأول / ديسمبر 2019			
		المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية دينار	المرحلة الأولى دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
680,335,844	853,104,956	2,236,278	47,542,584	803,326,094	من (1) إلى (5)
397,529,582	327,603,367	18,876,696	102,447,541	206,279,130	من (6) إلى (7)
109,699,557	113,513,321	113,513,321	-	-	من (8) إلى (10)
274,414,965	249,446,397	37,919,339	35,344,628	176,182,430	غير مصنف
1,461,979,948	1,543,668,041	172,545,634	185,334,753	1,185,787,654	المجموع

– فيما يلي الحركة على التسهيلات للشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018:

2019

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
1,461,979,948	144,543,985	29,784,659	196,776,301	210,673,621	880,201,382	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
(16,719,941)	(2,097,863)	180,240	(29,743,061)	6,711,352	8,229,391	أثر إعادة التصنيف
1,445,260,007	142,446,122	29,964,899	167,033,240	217,384,973	888,430,773	رصيد بداية السنة المعدل
464,300,051	4,386,786	18,114,271	23,706,451	22,180,214	395,912,329	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(212,769,689)	(8,060,575)	(13,526,201)	(12,822,285)	(15,506,886)	(162,853,742)	التسهيلات المسددة
-	(1,665,895)	(5,365,536)	(17,900,899)	5,632,239	19,300,091	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(429,462)	11,668,512	39,444,391	(11,340,605)	(39,342,836)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	48,587,545	(3,030,186)	(35,194,715)	(2,408,343)	(7,954,301)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(129,828,280)	9,139,831	(2,387,293)	(14,267,732)	(37,264,065)	(85,049,021)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(21,855,560)	(21,855,560)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
(1,438,488)	(3,158)	(93,838)	(8,326)	(1,293,632)	(39,534)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,543,668,041	172,545,634	35,344,628	149,990,125	177,383,895	1,008,403,759	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

2018

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
1,377,759,873	138,530,787	4,889,964	163,101,516	157,926,460	913,311,146	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
223,840,566	2,331,217	10,836,745	11,363,309	49,105,228	150,204,067	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(150,690,819)	(7,441,221)	(365,925)	(4,414,803)	(20,932,954)	(117,535,916)	التسهيلات المسددة
-	(161,823)	(1,450,440)	(12,322,953)	1,612,263	12,322,953	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(68,934)	20,767,523	55,653,242	(20,767,523)	(55,584,308)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	24,273,948	(2,188,274)	(14,795,097)	(325,993)	(6,964,584)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
32,062,562	5,065,936	(2,680,344)	(1,813,086)	47,071,484	(15,581,428)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(17,986,449)	(17,986,449)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
(3,005,785)	524	(24,590)	4,173	(3,015,344)	29,452	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,461,979,948	144,543,985	29,784,659	196,776,301	210,673,621	880,201,382	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

– فيما يلي الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات المتعلقة بالشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
170,238,708	109,196,886	3,605,332	43,686,572	3,818,243	9,931,675	رصيد بداية السنة
(1,920,928)	(1,378,469)	35,546	(768,650)	67,758	122,887	أثر إعادة التصنيف
168,317,780	107,818,417	3,640,878	42,917,922	3,886,001	10,054,562	رصيد بداية السنة المعدل
10,952,950	2,887,644	3,338,091	1,926,952	931,893	1,868,370	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(6,003,236)	(2,522,711)	(1,754,826)	(109,396)	(647,544)	(968,759)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	(623,895)	(122,676)	(434,589)	122,676	1,058,484	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(92,411)	491,665	381,886	(409,783)	(371,357)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	11,104,702	(213,502)	(10,851,269)	(33,922)	(6,009)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
18,828,216	18,488,984	694,084	176,457	(36,526)	(494,783)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(6,604,414)	(4,523,726)	6,249	2,255,788	(59,762)	(4,282,963)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(6,926,790)	(6,926,790)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
(79,541)	17,366	(1,377)	(881)	(91,841)	(2,808)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
178,484,965	125,627,580	6,078,586	36,262,870	3,661,192	6,854,737	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

2018

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
160,578,844	107,591,790	401,394	36,689,315	3,470,368	12,425,977	رصيد بداية السنة
(794,772)	(794,772)	-	-	-	-	مناقلة إلى مخصصات أخرى
6,875,229	1,296,011	1,613,591	1,356,015	1,039,183	1,570,429	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(4,445,610)	(1,725,867)	(7,779)	(211,344)	(503,124)	(1,997,496)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	-	(41,796)	(262,273)	41,796	262,273	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(30,799)	910,150	473,470	(910,150)	(442,671)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	3,948,527	(254,130)	(3,668,384)	(25,118)	(895)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
11,365,247	9,335,793	959,684	1,225,569	(4,292)	(151,507)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
5,279,767	(1,866,748)	27,570	8,084,224	769,735	(1,735,014)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(8,598,080)	(8,598,080)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
(21,917)	41,031	(3,352)	(20)	(60,155)	579	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
170,238,708	109,196,886	3,605,332	43,686,572	3,818,243	9,931,675	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

– فيما يلي توزيع إجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للشركات الصغيرة والمتوسطة:

2018 المجموع دينار	31 كانون الأول / ديسمبر 2019				
	المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية دينار	المرحلة الأولى دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
95,243,775	93,626,774	917,916	16,116,751	76,592,107	من (1) إلى (5)
34,506,709	28,062,418	1,100,993	5,394,407	21,567,018	من (6) إلى (7)
37,883,140	48,136,874	48,136,874	-	-	من (8) إلى (10)
138,293,311	137,083,266	20,863,986	19,363,168	96,856,112	غير مصنف
305,926,935	306,909,332	71,019,769	40,874,326	195,015,237	المجموع

– فيما يلي الحركة على التسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018:

2019

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
305,926,935	54,197,111	15,577,913	21,214,181	107,964,135	106,973,595	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
5,272,726	1,944,580	(182,668)	2,824,780	(4,649,852)	5,335,886	أثر إعادة التصنيف
311,199,661	56,141,691	15,395,245	24,038,961	103,314,283	112,309,481	رصيد بداية السنة المعدل
86,812,437	3,519,900	3,924,076	4,243,611	48,643,006	26,481,844	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(63,369,815)	(2,947,584)	(2,767,591)	(4,072,615)	(35,228,133)	(18,353,892)	التسهيلات المسحقة
-	(546,445)	(1,497,858)	(7,154,949)	1,612,730	7,586,522	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(279,766)	10,502,158	16,013,410	(10,387,169)	(15,848,633)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	18,503,247	(3,070,203)	(7,870,559)	(4,191,712)	(3,370,773)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(23,858,723)	(231,118)	(3,037,461)	(3,686,314)	(6,262,219)	(10,641,611)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(3,080,186)	(3,080,186)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
(794,042)	(59,970)	(85,198)	(387)	(644,674)	(3,813)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
306,909,332	71,019,769	19,363,168	21,511,158	96,856,112	98,159,125	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
312,524,528	47,794,409	3,001,283	16,055,898	142,717,485	102,955,453	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
105,392,195	5,319,355	4,880,442	4,524,063	63,900,629	26,767,706	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(100,625,558)	(4,236,682)	(1,134,505)	(3,389,816)	(76,790,858)	(15,073,697)	التسهيلات المسددة
-	(289,764)	(605,890)	(4,183,941)	842,114	4,237,481	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,093,041)	12,347,573	12,971,703	(12,110,034)	(12,116,201)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	9,442,273	(484,462)	(3,537,508)	(4,143,784)	(1,276,519)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(6,090,386)	(809,086)	(2,412,388)	(1,226,169)	(3,121,180)	1,478,437	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(1,735,276)	(1,735,276)	-	-	-	-	التسهيلات المودومة
(3,538,568)	(195,077)	(14,140)	(49)	(3,330,237)	935	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
305,926,935	54,197,111	15,577,913	21,214,181	107,964,135	106,973,595	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

– فيما يلي الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للشركات الصغيرة والمتوسطة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
29,273,078	22,809,000	656,300	1,793,338	1,610,302	2,404,138	رصيد بداية السنة
1,366,855	1,631,649	(36,026)	195,029	(75,568)	(348,229)	أثر إعادة التصنيف
30,639,933	24,440,649	620,274	1,988,367	1,534,734	2,055,909	رصيد بداية السنة المعدل
4,329,527	2,023,673	436,761	395,294	1,106,747	367,052	خسارة التحني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1,681,751)	(626,629)	(229,204)	(105,122)	(527,294)	(193,502)	المسترد من خسارة التحني على التسهيلات المستحقة
-	(359,943)	(58,762)	(501,033)	114,567	805,171	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(109,362)	216,750	420,352	(184,108)	(343,632)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,330,061	(97,528)	(1,065,020)	(46,160)	(121,353)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
8,524,702	5,314,501	402,066	3,337,586	(87,007)	(442,444)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(1,180,815)	(1,956,488)	122,357	304,537	400,185	(51,406)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(1,290,584)	(1,290,584)	-	-	-	-	التسهيلات المودومة
(60,646)	(49,678)	(1,649)	-	(9,273)	(46)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
39,280,366	28,716,200	1,411,065	4,774,961	2,302,391	2,075,749	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
28,777,019	22,991,930	171,736	1,230,745	2,401,820	1,980,788	رصيد بداية السنة
(2,627,293)	(2,627,293)	-	-	-	-	مناقلة إلى مخصصات أخرى
5,700,499	3,545,489	259,572	469,999	1,034,262	391,177	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(3,486,364)	(1,842,684)	(51,245)	(158,677)	(1,306,567)	(127,191)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	(55,119)	(40,652)	(133,136)	75,939	152,968	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(363,819)	298,630	450,738	(228,946)	(156,603)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	454,380	(32,383)	(337,888)	(64,698)	(19,411)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
5,315,353	5,032,611	72,975	359,891	(73,673)	(76,451)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(3,586,701)	(3,555,595)	(18,434)	(88,318)	(183,014)	258,660	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة
(525,819)	(525,819)	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
(293,616)	(245,081)	(3,899)	(16)	(44,821)	201	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
29,273,078	22,809,000	656,300	1,793,338	1,610,302	2,404,138	

– فيما يلي توزيع إجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للأفراد:

2018 المجموع دينار	31 كانون الأول / ديسمبر 2019				
	المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية دينار	المرحلة الأولى دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
48,063,156	36,504,510	8,062	1,556,388	34,940,060	من (1) إلى (5)
-	324,781	-	-	324,781	من (6) إلى (7)
3,614,366	2,057,678	2,057,678	-	-	من (8) إلى (10)
717,206,464	760,915,831	59,875,660	26,724,298	674,315,873	غير مصنف
768,883,986	799,802,800	61,941,400	28,280,686	709,580,714	المجموع

– فيما يلي الحركة على التسهيلات المتعلقة بالأفراد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
768,883,986	51,827,741	30,635,896	7,277,860	638,357,171	40,785,318	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
(30,771,340)	(1,939,451)	-	(6,345,682)	145,245	(22,631,452)	أثر إعادة التصنيف
738,112,646	49,888,290	30,635,896	932,178	638,502,416	18,153,866	رصيد بداية السنة المعدل
348,883,566	2,628,289	5,723,391	825,049	311,741,962	27,964,875	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(213,850,478)	(3,340,509)	(8,327,622)	(290,104)	(192,691,009)	(9,201,234)	التسهيلات المسددة
-	(2,607,041)	(10,557,200)	-	13,164,241	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,759,348)	19,337,747	37,956	(17,616,355)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	16,757,269	(6,789,485)	-	(9,881,488)	(86,296)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(73,030,370)	687,442	(3,298,428)	51,308	(68,908,353)	(1,562,339)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(311,623)	(311,623)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
(941)	(1,369)	-	-	739	(311)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
799,802,800	61,941,400	26,724,299	1,556,387	674,312,153	35,268,561	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

2018

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
751,081,149	42,390,746	15,463,079	533,757	649,863,118	42,830,449	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
258,692,544	1,386,965	4,510,648	642,074	233,154,550	18,998,307	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(150,626,827)	(1,643,818)	(1,574,317)	(889)	(135,789,159)	(11,618,644)	التسهيلات المسددة
-	(2,109,440)	(4,718,112)	(243,231)	6,827,552	243,231	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,256,970)	25,431,191	7,432,374	(24,174,221)	(7,432,374)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	13,981,649	(4,820,979)	-	(9,122,106)	(38,564)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(88,521,574)	821,712	(3,655,614)	(1,085,737)	(82,402,438)	(2,199,497)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(1,737,196)	(1,737,196)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
(4,110)	(5,907)	-	(488)	(125)	2,410	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
768,883,986	51,827,741	30,635,896	7,277,860	638,357,171	40,785,318	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

– فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأفراد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
33,836,340	24,607,909	5,158,301	4,746	3,776,057	289,327	رصيد بداية السنة
370,386	370,386	-	-	-	-	تعديلات سنوات سابقة
(1,123,748)	(888,945)	-	(1)	263	(235,065)	أثر إعادة التصنيف
33,082,978	24,089,350	5,158,301	4,745	3,776,320	54,262	رصيد بداية السنة المعدل
4,829,618	1,544,918	1,080,083	56,659	2,036,691	111,267	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(3,825,031)	(1,404,297)	(1,391,294)	-	(1,024,182)	(5,258)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	(1,631,907)	(1,817,885)	-	3,449,792	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,056,367)	1,137,303	15,410	(96,346)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,191,281	(1,136,498)	-	(53,368)	(1,415)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,833,773	9,356,635	1,869,676	(14,436)	(3,378,102)	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(1,341,453)	(1,584,621)	213,514	(1,599)	52,782	(21,529)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(35,215)	(35,215)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
(823)	(821)	(1)	-	-	(1)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
40,543,847	30,468,956	5,113,199	60,779	4,763,587	137,326	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
30,104,114	19,847,165	3,459,812	6,949	6,244,520	545,668	رصيد بداية السنة
2,905,942	694,438	766,165	4,745	1,272,790	167,804	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1,959,999)	(684,292)	(328,806)	(1)	(880,861)	(66,039)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	(893,352)	(976,906)	(6,938)	1,870,258	6,938	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(556,238)	712,344	180,880	(156,106)	(180,880)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,065,484	(1,006,637)	-	(58,802)	(45)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
8,803,907	7,766,707	3,062,686	(180,799)	(1,840,248)	(4,439)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(5,374,259)	(1,988,749)	(530,357)	(9)	(2,675,480)	(179,664)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(640,472)	(640,472)	-	-	-	-	التسهيلات المودومة
(2,893)	(2,782)	-	(81)	(14)	(16)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
33,836,340	24,607,909	5,158,301	4,746	3,776,057	289,327	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

– فيما يلي توزيع إجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للقروض العقارية كما يلي:

2018 المجموع دينار	31 كانون الأول / ديسمبر 2019				
	المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية دينار	المرحلة الأولى دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
127,740,045	122,416,318	1,796,098	9,909,676	110,710,544	من (1) إلى (5)
114,716,872	159,331,605	10,197,065	132,691,177	16,443,363	من (6) إلى (7)
17,843,230	21,249,366	21,249,366	-	-	من (8) إلى (10)
956,307,880	914,407,552	48,975,441	49,065,329	816,366,782	غير مصنف
1,216,608,027	1,217,404,841	82,217,970	191,666,182	943,520,689	المجموع

– فيما يلي الحركة على التسهيلات للقروض العقارية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
1,216,608,027	53,014,835	38,150,205	115,846,032	877,405,320	132,191,635	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
42,218,542	2,092,741	2,428	33,263,964	(38,662)	6,898,071	أثر إعادة التصنيف
1,258,826,569	55,107,576	38,152,633	149,109,996	877,366,658	139,089,706	رصيد بداية السنة المعدل
125,050,542	2,089,279	775,646	1,226,095	95,743,540	25,215,982	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(135,886,069)	(4,158,038)	(2,437,963)	(15,998,294)	(102,687,782)	(10,603,992)	التسهيلات المسددة
-	(3,856,622)	(14,584,546)	(5,036,742)	18,098,323	5,379,587	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(4,496,710)	34,652,533	25,751,095	(31,676,251)	(24,230,667)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	39,375,514	(11,313,457)	(10,778,017)	(13,179,032)	(4,105,008)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(34,869,177)	(1,150,620)	(2,129,775)	4,100,369	(32,101,299)	(3,587,852)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(757,532)	(757,532)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
5,040,508	65,123	(220)	176,829	4,802,626	(3,850)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,217,404,841	82,217,970	43,114,851	148,551,331	816,366,783	127,153,906	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

2018

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
1,203,827,512	52,726,710	28,923,434	83,851,883	877,109,150	161,216,335	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
125,580,691	787,828	1,518,443	12,428,489	101,542,271	9,303,660	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(64,701,617)	(13,329,768)	(1,431,293)	(1,008,226)	(37,125,466)	(11,806,864)	التسهيلات المسددة
-	(3,918,830)	(11,138,431)	(6,078,296)	15,057,261	6,078,296	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,894,825)	27,878,775	29,436,366	(26,155,735)	(29,264,581)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	19,224,340	(6,018,972)	(4,535,029)	(7,490,444)	(1,179,895)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(38,132,002)	813,556	(1,579,085)	1,876,041	(37,085,264)	(2,157,250)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(930,948)	(930,948)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
(9,035,609)	(463,228)	(2,666)	(125,196)	(8,446,453)	1,934	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,216,608,027	53,014,835	38,150,205	115,846,032	877,405,320	132,191,635	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

– فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
58,047,200	19,571,491	3,090,988	31,749,897	1,503,312	2,131,512	رصيد بداية السنة
1,677,826	635,782	22,718	551,381	7,544	460,401	أثر إعادة التصنيف
59,725,026	20,207,273	3,113,706	32,301,278	1,510,856	2,591,913	رصيد بداية السنة المعدل
1,340,350	551,408	112,668	78,916	364,544	232,814	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,050,453)	(1,446,270)	(162,364)	(68,375)	(123,765)	(249,679)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	(1,753,899)	(1,202,599)	(186,741)	2,824,800	318,439	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,126,017)	1,485,120	1,202,192	(79,920)	(481,375)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,796,343	(885,496)	(403,887)	(22,957)	(484,003)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
15,015,072	16,018,711	1,263,492	791,715	(2,793,208)	(265,638)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
923,319	(1,962,763)	(172,014)	2,395,277	(122,852)	785,671	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(72,040)	(72,040)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
(378)	(560)	432	(592)	485	(143)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
74,880,896	31,212,186	3,552,945	36,109,783	1,557,983	2,447,999	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
31,159,544	13,303,603	2,714,399	10,949,143	2,244,932	1,947,467	رصيد بداية السنة
(168,101)	(168,101)	-	-	-	-	مناقلة إلى مخصصات أخرى
1,882,189	580,529	145,508	815,130	223,492	117,530	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,150,785)	(1,694,832)	(113,252)	(93,562)	(124,816)	(124,323)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	(606,004)	(1,056,262)	(412,067)	1,662,266	412,067	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(334,985)	382,296	206,617	(79,299)	(174,629)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	942,921	(578,841)	(310,410)	(21,644)	(32,026)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
8,491,976	7,426,762	1,746,713	1,299,947	(1,635,479)	(345,967)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
19,184,061	466,316	(149,484)	19,295,528	(759,680)	331,381	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة
(344,767)	(344,767)	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
(6,917)	49	(89)	(429)	(6,460)	12	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
58,047,200	19,571,491	3,090,988	31,749,897	1,503,312	2,131,512	

– فيما يلي توزيع إجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للحكومة والقطاع العام:

2018 المجموع دينار	31 كانون الأول / ديسمبر 2019				
	المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية دينار	المرحلة الأولى دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
892,185,795	730,959,320	-	-	730,959,320	من (1) إلى (5)
-	-	-	-	-	من (6) إلى (7)
-	-	-	-	-	من (8) إلى (10)
-	-	-	-	-	غير مصنف
892,185,795	730,959,320	-	-	730,959,320	المجموع

– فيما يلي الحركة على التسهيلات للحكومة والقطاع العام للسنة المنتهية
في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	مجموع دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	869,087,791	23,098,004	-	892,185,795
أثر إعادة التصنيف	12	1	-	13
رصيد بداية السنة المعدل	869,087,803	23,098,005	-	892,185,808
التسهيلات الجديدة خلال السنة	104,555,680	-	-	104,555,680
التسهيلات المسددة	(58,986,312)	(101,127)	-	(59,087,439)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	22,996,878	(22,996,878)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(206,694,729)	-	-	(206,694,729)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	730,959,320	-	-	730,959,320

2018

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	المرحلة الأولى إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	مجموع دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	844,207,727	-	-	844,207,727
التسهيلات الجديدة خلال السنة	100,068,128	608,174	-	100,676,302
التسهيلات المسددة	(705,966)	-	-	(705,966)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(23,985,928)	23,985,928	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(50,496,170)	(1,496,098)	-	(51,992,268)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	869,087,791	23,098,004	-	892,185,795

– فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للحكومة والقطاع العام للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

2019

مجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الأولى إفرادي دينار	
437,023	-	24,469	412,554	رصيد بداية السنة
403,004	-	-	403,004	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(407,635)	-	-	(407,635)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	-	(24,469)	24,469	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(16,272)	-	-	(16,272)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
1,549	-	-	1,549	التغيرات الناتجة عن تعديلات
417,669	-	-	417,669	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

2018

مجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الأولى إفرادي دينار	
1,752,231	-	-	1,752,231	رصيد بداية السنة
453	-	79	374	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,072)	-	-	(2,072)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	105,517	(105,517)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(81,127)	-	(81,127)	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(1,232,462)	-	-	(1,232,462)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
437,023	-	24,469	412,554	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

11 موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
		موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:
914,626,190	1,141,026,768	سندات خزينة أردنية
474,041,325	531,351,277	سندات مالية حكومة أردنية أو بكفالتها
1,494,650	22,565,281	سندات مالية حكومات أجنبية
96,763,890	131,858,249	سندات وأسناد قروض الشركات
1,486,926,055	1,826,801,575	مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية
		موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:
3,000,001	3,000,001	سندات وأسناد قروض الشركات
3,000,001	3,000,001	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية
1,489,926,056	1,829,801,576	المجموع
(3,123,069)	(3,177,625)	ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
1,486,802,987	1,826,623,951	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية
		تحليل السندات:
1,478,231,987	1,818,052,951	ذات عائد ثابت
8,571,000	8,571,000	ذات عائد متغير
1,486,802,987	1,826,623,951	المجموع

- تستحق السندات على عدة دفعات آخرها في عام 2029.
- تتراوح أسعار الفائدة على السندات من 3.24% إلى 6.74%.
- لا يوجد فئات للتصنيف الائتماني من خلال نظام البنك الداخلي.
- فيما يلي الحركة على موجودات مالية بالتكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018:

المجموعة دينار	المرحلة الثالثة إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الأولى إفرادي دينار	
1,489,926,056	3,000,001	-	1,486,926,055	الرصيد كما في بداية السنة
655,218,583	-	-	655,218,583	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(318,672,790)	-	-	(318,672,790)	الاستثمارات المستحقة
3,069,748	-	-	3,069,748	إطفاء علاوة / خصم الإصدار
259,979	-	-	259,979	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,829,801,576	3,000,001	-	1,826,801,575	الرصيد كما في نهاية السنة

المجموعة دينار	المرحلة الثالثة إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الأولى إفرادي دينار	
1,787,376,625	9,297,988	-	1,778,078,637	الرصيد كما في بداية السنة
(368,004,996)	(2,647,988)	-	(365,357,008)	تحويلات إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
1,419,371,629	6,650,000	-	1,412,721,629	رصيد بداية السنة المعدل
378,914,903	-	-	378,914,903	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(308,919,298)	(3,649,999)	-	(305,269,299)	الاستثمارات المستحقة
558,822	-	-	558,822	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,489,926,056	3,000,001	-	1,486,926,055	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة خلال السنة المنتهية
في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

المجموعة دينار	المرحلة الثالثة إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الأولى إفرادي دينار	
3,123,069	3,000,000	-	123,069	رصيد بداية السنة
85,125	-	-	85,125	الخسارة الائتمانية المتوقعة للاستثمارات الجديدة خلال السنة
(23,136)	-	-	(23,136)	الخسارة الائتمانية المتوقعة للاستثمارات المستحقة خلال السنة
(10,046)	-	-	(10,046)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
2,613	-	-	2,613	تعديلات ناتجة عن أسعار الصرف
3,177,625	3,000,000	-	177,625	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموعة دينار	المرحلة الثالثة إفرادي دينار	المرحلة الثانية إفرادي دينار	المرحلة الأولى إفرادي دينار	
6,234,632	6,234,632	-	-	رصيد بداية السنة
(1,957,132)	(1,957,132)	-	-	إعادة تصنيف
176,625	-	-	176,625	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
4,454,125	4,277,500	-	176,625	رصيد بداية السنة المعدل
92,259	-	-	92,259	الخسارة الائتمانية المتوقعة للاستثمارات الجديدة خلال السنة
(1,419,374)	(1,277,500)	-	(141,874)	الخسارة الائتمانية المتوقعة للاستثمارات المستحقة خلال السنة
(3,941)	-	-	(3,941)	تعديلات ناتجة عن أسعار الصرف
3,123,069	3,000,000	-	123,069	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

12 ممتلكات ومعدات / بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع دينار	أجهزة الحاسب الآلي دينار	وسائط نقل دينار	معدات وأجهزة وأثاث وديكورات دينار	مباني دينار	أراضي دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019						
						الكلفة:
192,950,786	38,619,498	2,637,748	94,479,292	30,351,435	26,862,813	الرصيد في بداية السنة
123,588,784	4,333,674	142,099	51,144,731	65,972,139	1,996,141	إضافات
(6,684,940)	(1,747,123)	(443,690)	(4,492,189)	(1,938)	-	إستبعادات
(8,159)	4,250	(1,118)	(573)	(9,065)	(1,653)	أثر التغير في أسعار الصرف
309,846,471	41,210,299	2,335,039	141,131,261	96,312,571	28,857,301	الرصيد في نهاية السنة
						الإستهلاك المتراكم:
117,747,709	30,223,328	1,893,808	77,037,333	8,593,240	-	الإستهلاك المتراكم في بداية السنة
13,316,301	2,422,393	286,217	9,057,422	1,550,269	-	إستهلاك السنة
(3,337,548)	(1,538,108)	(393,449)	(1,404,825)	(1,166)	-	إستبعادات
(20,320)	4,200	(723)	(16,936)	(6,861)	-	أثر التغير في أسعار الصرف
127,706,142	31,111,813	1,785,853	84,672,994	10,135,482	-	الإستهلاك المتراكم في نهاية السنة
182,140,329	10,098,486	549,186	56,458,267	86,177,089	28,857,301	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
2,257,126	-	-	2,257,126	-	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
738,597	-	-	155,024	583,573	-	مشاريع تحت التنفيذ
185,136,052	10,098,486	549,186	58,870,417	86,760,662	28,857,301	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018						
						الكلفة:
192,268,158	40,367,345	2,833,640	92,192,469	30,200,671	26,674,033	الرصيد في بداية السنة
10,585,500	4,562,223	144,624	5,084,276	599,218	195,159	إضافات
(9,690,098)	(6,258,933)	(301,578)	(2,716,122)	(413,465)	-	إستبعادات
(212,774)	(51,137)	(38,938)	(81,331)	(34,989)	(6,379)	أثر التغير في أسعار الصرف
192,950,786	38,619,498	2,637,748	94,479,292	30,351,435	26,862,813	الرصيد في نهاية السنة
						الإستهلاك المتراكم:
116,206,504	33,582,758	1,810,697	72,799,540	8,013,509	-	الإستهلاك المتراكم في بداية السنة
10,280,072	2,894,996	372,449	6,404,256	608,371	-	إستهلاك السنة
(8,556,983)	(6,223,655)	(287,061)	(2,043,075)	(3,192)	-	إستبعادات
(181,884)	(30,771)	(2,277)	(123,388)	(25,448)	-	أثر التغير في أسعار الصرف
117,747,709	30,223,328	1,893,808	77,037,333	8,593,240	-	الإستهلاك المتراكم في نهاية السنة
75,203,077	8,396,170	743,940	17,441,959	21,758,195	26,862,813	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
12,722,734	-	-	12,722,734	-	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
98,639,907	-	-	-	98,639,907	-	مشاريع تحت التنفيذ
186,565,718	8,396,170	743,940	30,164,693	120,398,102	26,862,813	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة

– تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم إستهلاكها بالكامل بقيمة 81,388,071 دينار كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 مقابل 72,250,021 دينار كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

– تظهر الإلتزامات التعاقدية المتعلقة بالدفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع تحت التنفيذ في إيضاح رقم (49) متضمنة الكلفة التقديرية المتبقية لمشاريع تحت التنفيذ.

13 موجودات غير ملموسة بالصادفي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع دينار	أخرى * دينار	أنظمة حاسوب وبرامج دينار	الشهرة دينار	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019
23,628,921	5,205,161	18,065,363	358,397	رصيد بداية السنة
5,288,935	-	5,288,935	-	إضافات **
(5,335,268)	-	(5,335,268)	-	الإطفاء للسنة
23,582,588	5,205,161	18,019,030	358,397	رصيد نهاية السنة

المجموع دينار	أخرى * دينار	أنظمة حاسوب وبرامج دينار	الشهرة دينار	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018
25,083,022	5,205,161	19,519,464	358,397	رصيد بداية السنة
4,090,536	-	4,090,536	-	إضافات **
(5,544,637)	-	(5,544,637)	-	الإطفاء للسنة
23,628,921	5,205,161	18,065,363	358,397	رصيد نهاية السنة

* يمثل هذا البند قيمة رخصة مزاولة أعمال بنكية نتجت عن تملك شركة بنك الأردن الدولي / لندن والتي تبلغ قيمة المساهمة به 75%، تم تحديد رخصة مزاولة الأعمال على أنها ذات عمر غير محدد كما وتم إختبار تدني قيمتها ولا يوجد أي تدنٍ كما في 31 كانون أول / ديسمبر 2019 و 2018.

** تتضمن الاضافات في أنظمة حاسوب وبرامج بمبلغ 950,753 دينار كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 مقابل 2,312,069 دينار كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018 تمثل دفعات على حساب شراء برامج حاسوب.

14 موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول / ديسمبر 2019		
2018 دينار	2019 دينار	
25,762,323	29,789,846	فوائد وإيرادات برسم القبض
3,726,570	3,868,543	مصرفات مدفوعة مقدما
57,223,906	64,412,759	صادفي موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة *
5,035,422	-	موجودات آلت ملكيتها للبنك مع حق الإسترداد للعميل **
14,970,237	13,130,829	شيكات برسم القبض
16,440,941	17,733,838	أخرى
123,159,399	128,935,815	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلّص من الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك خلال فترة اقصاها سنتان من تاريخ الإحالة.
فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

31 كانون الأول / ديسمبر 2019		
2018 دينار	2019 دينار	
44,627,522	62,259,328	رصيد بداية السنة
22,551,692	7,328,763	إضافات
(3,721,418)	(2,761,640)	إستبعادات
(1,198,468)	(2,413,692)	خسارة تدني
62,259,328	64,412,759	رصيد نهاية السنة

** تتضمن عقارات وأسهماً بقيمة 5,035,422 دينار كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018 للعميل الحق في إعادة شرائها من البنك خلال مدة ثلاث سنوات بقيمة التكلفة مضافاً لها فائدة بالنسبة المتفق عليها، علماً بأنه مضت مدة الثلاثة سنوات ولم يمارس العميل حقه وعليه تم تصنيفها ضمن بند الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك.

15 ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول / ديسمبر 2018			31 كانون الأول / ديسمبر 2019			
المجموع دينار	خارج المملكة دينار	داخل المملكة دينار	المجموع دينار	خارج المملكة دينار	داخل المملكة دينار	
72,343,735	57,455,853	14,887,882	59,870,038	49,227,467	10,642,571	حسابات جارية وتحت الطلب
395,589,429	324,843,552	70,745,877	598,192,759	535,023,195	63,169,564	ودائع لاجل تستحق خلال 3 اشهر
111,642,255	106,350,000	5,292,255	7,427,437	-	7,427,437	ودائع تستحق من 3 - 6 اشهر
30,305,873	-	30,305,873	30,442,588	-	30,442,588	ودائع تستحق من 6 - 9 اشهر
5,327,267	-	5,327,267	29,316,400	23,845,797	5,470,603	ودائع تستحق من 9 - 12 شهر
-	-	-	-	-	-	ودائع تزيد عن سنة
615,208,559	488,649,405	126,559,154	725,249,222	608,096,459	117,152,763	

16 ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول / ديسمبر 2019	أفراد دينار	شركات كبرى دينار	مؤسسات صغيرة ومتوسطة دينار	الحكومة والقطاع العام دينار	المجموع دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	642,993,738	145,017,839	326,621,662	45,305,384	1,159,938,623
ودائع التوفير	2,045,168,781	436,784	15,630,082	460,339	2,061,695,986
ودائع لأجل وخاضع للإشعار	1,479,637,391	361,481,275	110,768,971	340,862,820	2,292,750,457
شهادات إيداع	268,521,193	27,178,614	11,866	-	295,711,673
أخرى	416,229	-	-	-	416,229
المجموع	4,436,737,332	534,114,512	453,032,581	386,628,543	5,810,512,968

31 كانون الأول / ديسمبر 2018	أفراد دينار	شركات كبرى دينار	مؤسسات صغيرة ومتوسطة دينار	الحكومة والقطاع العام دينار	المجموع دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	657,723,012	161,513,570	286,569,182	46,231,062	1,152,036,826
ودائع التوفير	2,074,766,403	379,956	13,647,932	522,527	2,089,316,818
ودائع لأجل وخاضع للإشعار	1,451,739,680	463,206,362	56,561,236	416,588,091	2,388,095,369
شهادات إيداع	209,782,637	33,020,257	1,084,658	-	243,887,552
أخرى	424,290	-	-	-	424,290
المجموع	4,394,436,022	658,120,145	357,863,008	463,341,680	5,873,760,855

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة حوالي 381,6 مليون دينار أي ما نسبته 6.6% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 (حوالي 454.2 مليون دينار أي ما نسبته 7.73% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد حوالي 1.59 مليار دينار أي ما نسبته 27.3% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 (حوالي مبلغ 1.64 مليار دينار أي ما نسبته 27.9% كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 208,7 مليون دينار أي ما نسبته 3.6% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 (220 مليون دينار أي ما نسبته 3.75% كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018).
- بلغت الودائع الجامدة 203 مليون دينار أي ما نسبته 3.5% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 (205 مليون دينار أي ما نسبته 3.5% كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018).

17 تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
86,755,326	112,409,946	تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة
196,498,289	150,796,873	تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
1,645,721	1,271,174	تأمينات التعامل بالهامش
2,086,940	14,425,179	تأمينات أخرى
286,986,276	278,903,172	المجموع

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

سعر فائدة إعادة الاقتراض	سعر فائدة الإقتراض	الخصومات	تاريخ السداد	دورية استحقاق الأقساط	المبلغ دينار	
						31 كانون الأول/ ديسمبر 2019
%10.50	%4.50	ملائمة مالية	2020/07/30	شهري	1,000,000	قرض بنك القاهرة عمان
%10.50	%4.75	ملائمة مالية	2020/07/30	شهري	24,000,000	قرض بنك القاهرة عمان
%10.50	%5.75	ملائمة مالية	2020/05/04	نصف سنوي	5,000,000	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
%10.50	%5.85	ملائمة مالية	2020/08/09	نصف سنوي	5,000,000	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
%10.50	%5.75	ملائمة مالية	2020/11/12	نصف سنوي	5,000,000	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
%10.50	%5.75	ملائمة مالية	2020/01/07	نصف سنوي	5,000,000	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
بضمان %7.98 بدون ضمان %8.48	%3.85	ملائمة مالية	2028/07/14	نصف سنوي	5,600,000	قرض البنك المركزي الأردني
بضمان %7.53 بدون ضمان %8.53	%3.90	ملائمة مالية	2031/02/07	نصف سنوي	3,974,875	قرض البنك المركزي الأردني
بضمان %6.5 بدون ضمان %6.5	%2.50	ملائمة مالية	2024/11/29	نصف سنوي	2,275,000	قرض البنك المركزي الأردني
بضمان %6.5 بدون ضمان %7.5	%3.00	ملائمة مالية	2039/12/21	نصف سنوي	2,814,013	قرض البنك المركزي الأردني
داخل العاصمة بحد أدنى 4.5 % خارج العاصمة بحد أدنى 3.75 %	%1.75 داخل العاصمة 1 % وخارج العاصمة 1 %	كميالية عند الطلب	5 سنوات للسلف برستلاء الحافزة المزدوجة 10 سنوات	حسب دورية استحقاق الأقساط الفوائد تسدد نصف سنوي أما القرض يسدد دفعة واحدة	12,250,691	قرض البنك المركزي الأردني
%9.25 - %6.99	%6.35	رهونات عقارية	2024/05/29	الفوائد تسدد نصف سنوي أما القرض يسدد دفعة واحدة	50,000,000	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري *
%9.25 - %6.99	%6.10	رهونات عقارية	2022/01/31	الفوائد تسدد نصف سنوي أما القرض يسدد دفعة واحدة	25,000,000	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري *
					146,914,579	

* تم إعادة اقتراض الأموال لأغراض القروض السكنية بتمعدل مائدة يتراوح من 6.99% إلى 9.25% وبمبلغ مجموع الأموال المعاد إقتراضها مبلغ 75,000,000 دينار.

- بلغت الأموال المقترضة ذات الفائدة الثابتة 137,339,704 دينار، كما بلغت الأموال المقترضة ذات الفائدة المتغيرة 9,574,875 دينار، كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019.

- تتراوح فترات الاستحقاق للأموال المقترضة من البنك المركزي الأردني التي تم إعادة إقتراضها من 15 آذار 2020 ولغاية 31 كانون الأول 2040.

- بلغت الأموال المقترضة 76,963,491 دينار خلال العام 2019 وبلغت المبالغ المسددة 55,908,283 دينار.

- بلغت القروض التي تم تجديدها 80,000,000 دينار.

سعر فائدة إعادة الاقراض	سعر فائدة الإقتراض	الضمانات	تاريخ السداد	دورية استحقاق الأقساط	المبلغ دينار	
						31 كانون الأول/ ديسمبر 2018
%10.50	%4.75	ملائمة مالية	2019/05/31	شهري	4,891,660	قرض بنك عودة
%10.50	%6.75	ملائمة مالية	2019/08/31	شهري	1,499,626	قرض بنك سويسسييه جنرال
%10.50	%5.00	ملائمة مالية	2019/07/30	شهري	25,000,000	قرض بنك القاهرة عمان
%10.50	%4.75	ملائمة مالية	2020/05/04	شهري	5,000,000	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
%10.50	%5.75	ملائمة مالية	2020/08/09	كل ستة أشهر	5,000,000	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
%10.50	%5.85	ملائمة مالية	2019/09/24	كل ستة أشهر	5,000,000	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
%10.50	%5.50	ملائمة مالية	2020/01/07	كل ستة أشهر	5,000,000	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
بضمان %7.87 بدون ضمان %8.37	%4.37	ملائمة مالية	2028/07/14	نصف سنوي	6,300,000	قرض البنك المركزي الأردني
بضمان %7.42 بدون ضمان %8.42	%4.42	ملائمة مالية	2031/02/07	نصف سنوي	3,974,875	قرض البنك المركزي الأردني
بضمان %6 بدون ضمان %6.5	%2.50	ملائمة مالية	2024/11/29	نصف سنوي	2,765,000	قرض البنك المركزي الأردني
بضمان %7.5 بدون ضمان %7.5	%3.00	رهونات عقارية	2039/12/21	نصف سنوي	1,412,458	قرض البنك المركزي الأردني
دخل العاصمة بحد أدنى %4.5 خارج العاصمة بحد أدنى %3.75	%1.75 دخل العاصمة %1 وخارج العاصمة %1	كميالة غيب الطلب	5 سنوات للسلف باستثناء الطاقمة المتجددة 10 سنوات	حسب دورية استحقاق الأقساط	10,015,379	قرض البنك المركزي الأردني
%10.25 - %8	%5.05	رهونات عقارية	2019/05/29	نصف سنوي	49,999,990	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري*
					125,858,988	

* تم إعادة إقراض الأموال لأغراض القروض السكنية بمعدل فائدة يتراوح من 7% إلى 9.5% ويبلغ مجموع الأموال المعاد إقراضها مبلغ 50,000,000 دينار.

- تتراوح فترة الاستحقاق للأموال المقرضة من البنك المركزي الأردني التي تم إعادة إقراضها من أيار 2014 ولغاية أيلول 2028.

- بلغت الأموال المقرضة ذات الفائدة الثانية 113,584,115 دينار وبلغت الأموال المقرضة ذات الفائدة المتغيرة 10,274,875 دينار كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

- بلغت الأموال المقرضة خلال عام 2018 (16,013,066) دينار وقد بلغت المبالغ المسددة (10,252,185) دينار.

19 عقود الإيجار

موجودات حق الإستخدام

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني ، ان متوسط مدة الإيجار 5 سنوات ، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019	
33,006,764	الرصيد في بداية السنة (المعدل)
1,871,508	يضاف: إضافات خلال السنة
(4,171,118)	يطرح: الإستهلاك للسنة
(2,004,703)	عقود ملغاة
28,702,451	رصيد 31 كانون الأول / ديسمبر 2019

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019	
4,171,118	الإستهلاك للسنة
1,820,680	الفائدة خلال السنة
5,991,798	مصرفوف إيجار خلال السنة

إلتزامات عقود الإيجار

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019	
33,006,764	الرصيد في بداية السنة (المعدل)
1,871,508	يضاف: إضافات خلال السنة
1,820,680	الفائدة خلال السنة
(7,976,544)	يطرح: المدفوع خلال الفترة
(2,004,703)	عقود ملغاة
16,515	فرق ترجمة
26,734,220	رصيد 31 كانون الأول / ديسمبر 2019

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار

كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019	
2,078,202	خلال أقل من سنة
11,627,113	من سنة إلى 5 سنوات
13,028,905	أكثر من 5 سنوات
26,734,220	

بلغت قيمة التزامات عقود الإيجار غير المخصصة كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 مبلغ 35,681,364 دينار وفيما يلي تحليل الإستحقاق:

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار غير المخصصة:

كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019	
3,502,784	خلال أقل من سنة
16,146,805	من سنة إلى 5 سنوات
16,031,775	أكثر من 5 سنوات
35,681,364	

20 مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع دينار	مخصصات أخرى دينار	مخصص القضايا المقامة ضد البنك دينار	مخصص تعويض نهاية الخدمة دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019				
53,814,157	28,798,797	3,163,535	21,851,825	رصيد بداية السنة
28,815,681	749,598	20,384,590	7,681,493	صافي المكون خلال السنة
-	(3,185,725)	-	3,185,725	المحول من / إلى مخصصات
(26,082,475)	(777,089)	(445,067)	(24,860,319)	المستخدم خلال السنة
(6,822,856)	(6,801,109)	(21,747)	-	ما تم رده للإيرادات
(26,807)	616	(27,423)	-	فرق الترجمة السنة
49,697,700	18,785,088	23,053,888	7,858,724	رصيد نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018				
55,284,690	27,544,762	1,278,282	26,461,646	رصيد بداية السنة
11,502,479	6,171,858	2,084,718	3,245,903	صافي المكون خلال السنة
(12,974,559)	(4,915,896)	(203,010)	(7,855,653)	المستخدم خلال السنة
-	-	-	-	ما تم رده للإيرادات
1,547	(1,927)	3,545	(71)	فرق الترجمة السنة
53,814,157	28,798,797	3,163,535	21,851,825	رصيد نهاية السنة

21 ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
50,509,319	49,752,994	رصيد بداية السنة
(52,514,979)	(53,352,248)	ضريبة الدخل المدفوعة
51,892,329	41,555,990	ضريبة الدخل المستحقة
-	5,219,005	ضريبة دخل مستحقة عن توزيع أرباح شركة تابعة
(133,675)	12,791	فرق الترجمة
49,752,994	43,188,532	رصيد نهاية السنة

ب - تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
51,892,329	41,555,990	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
(12,676,270)	(4,315,154)	موجودات ضريبية مؤجلة
1,442,735	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
2,308,790	6,418,634	إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة
-	(410,723)	إطفاء مطلوبات ضريبية مؤجلة
-	5,219,005	ضريبة دخل على أرباح موزعة من شركات تابعة
(5,493,724)	-	أثر تغير نسبة الضريبة على الضرائب المؤجلة
37,473,860	48,467,752	المجموع

ج - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
132,000,598	132,174,952	الربح المحاسبي للسنة
(29,261,064)	(24,110,251)	أرباح غير خاضعة للضريبة
36,545,426	35,917,431	مصرفات غير مقبولة ضريبياً
139,284,960	143,982,132	الربح الضريبي
%28,39	%36,66	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

– تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية على البنوك في الأردن 35% حتى نهاية العام 2018 حيث أصبحت النسبة 38% اعتباراً من أول كانون الثاني 2019، وتتراوح نسبة الضريبة المفروضة على الشركات التابعة المحلية ما بين 20% إلى 28%، وتتراوح نسبة ضريبة الدخل القانونية في البلدان التي يوجد للبنك إستثمارات خارجية فيها ما بين 0% إلى 31%.

د - الوضع الضريبي:

– تم التوصل إلى تسوية نهائية لضرائب الدخل على فروع الأردن لغاية عام 2014 وتم تسديد الضرائب المستحقة عن الأعوام 2015 و 2016 و 2017 و 2019 وتم تصفية ضريبة عام 2018.

– تم تصفية الضرائب المستحقة عن فروع فلسطين لغاية العام 2018.

– تم تسديد الضرائب المستحقة عن المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا لغاية عام 2018.

– تم تسديد الضرائب المستحقة على بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر لغاية عام 2018.

– تم تسديد الضرائب المستحقة على بنك الأردن الدولي / لندن لغاية عام 2018.

– تم تسديد الضرائب المستحقة على شركة المركز المالي الدولي لغاية 2018، وتم التوصل إلى تسوية نهائية لكافة السنوات بإستثناء 2016 و 2017.

– تم تسديد الضرائب المستحقة على الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي لغاية عام 2018 وتم التوصل إلى تسوية نهائية حتى عام 2017.

هـ - الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

الضريبة المؤجلة دينار	رصيد نهاية السنة دينار	المبالغ المضافة دينار	المبالغ المحذرة دينار	رصيد بداية السنة المعدل دينار	أثر إعادة التصنيف دينار	رصيد بداية السنة دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019							
							الموجودات
44,137,529	158,775,211	11,617,638	5,951,708	153,109,281	-	153,109,281	الخسائر الإئتمانية المتوقعة
453,249	1,260,274	431,552	-	828,722	-	828,722	فوائد معلقة
2,399,268	6,671,241	6,990,173	24,684,421	24,365,489	3,185,725	21,179,764	مخصص تعويض نهاية الخدمة
2,575,079	7,160,089	2,905,778	-	4,254,311	-	4,254,311	تدني عقارات
17,602,672	13,235,858	2,646,113	856,677	11,446,422	(3,185,725)	14,632,147	مخصصات أخرى
2,488,618	9,978,494	162,879	2,769,427	12,585,042	8,865,814	3,719,228	فرق تقييم موجودات مالية
4,255,491	11,832,532	5,898,562	4,505,343	10,439,313	(8,865,814)	19,305,127	موجودات أخرى
73,911,906	208,913,699	30,652,695	38,767,576	217,028,580	-	217,028,580	الإجمالي
							المطلوبات
6,569,323	18,266,213	7,893,308	1,142,029	11,514,934	-	11,514,934	فرق تقييم موجودات مالية
6,569,323	18,266,213	7,893,308	1,142,029	11,514,934	-	11,514,934	الإجمالي

الضريبة المؤجلة دينار	رصيد نهاية السنة دينار	المبالغ المضافة دينار	المبالغ المحذرة دينار	رصيد بداية السنة المعدل دينار	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - إضعاف (3) دينار	رصيد بداية السنة دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018							
							الموجودات
55,064,743	153,109,281	28,225,598	-	124,883,683	64,607,711	60,275,972	الخصائر الائتمانية المتوقعة
298,044	828,722	252,036	-	576,686	-	576,686	فوائد معلقة
7,617,162	21,179,764	2,493,895	4,146,503	22,832,372	-	22,832,372	مخصص تعويض نهاية الخدمة
1,530,035	4,254,311	1,198,468	-	3,055,843	-	3,055,843	تدني عقارات
5,262,355	14,632,147	3,712,332	-	10,919,815	-	10,919,815	مخصصات أخرى
1,140,547	3,719,228	3,719,228	-	-	-	-	فرق تقييم موجودات مالية
5,441,223	19,305,127	2,385,599	6,753,968	23,673,496	-	23,673,496	موجودات أخرى
76,354,109	217,028,580	41,987,156	10,900,471	185,941,895	64,607,711	121,334,184	الإجمالي
							المطلوبات
4,141,270	11,514,934	4,916,131	-	6,598,803	-	6,598,803	فرق تقييم موجودات مالية
4,141,270	11,514,934	4,916,131	-	6,598,803	-	6,598,803	الإجمالي

إن الحركة على حساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019		
مطلوبات دينار	موجودات دينار	مطلوبات دينار	موجودات دينار	
2,185,858	38,384,838	4,141,270	76,354,109	رصيد بداية السنة
-	21,401,337	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
2,185,858	59,786,175	4,141,270	76,354,109	رصيد بداية السنة المعدل
1,644,390	13,816,816	2,838,776	10,843,017	المضاف
-	(2,932,491)	(410,723)	(13,316,167)	المستبعد
-	(121,137)	-	30,947	فرق ترجمة
311,022	5,804,746	-	-	أثر تغيير نسبة الضريبة على الضرائب المؤجلة *
4,141,270	76,354,109	6,569,323	73,911,906	رصيد نهاية السنة

* وفقاً لقانون ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية، تم احتساب قيمة الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة بواقع 38% كما في 31 كانون الأول 2019، وذلك للأرصدة المشمولة بالضرائب المؤجلة لدى فروع المملكة الأردنية الهاشمية فقط كما في نهاية العام، هذا وتتراوح نسبة الضريبة للشركات التابعة والفروع الخارجية التي تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة بموجبها من 19% إلى 28%، وبرأينا إن الموجودات والمطلوبات الضريبية ستتحقق خلال الفترات المقبلة للبنك.

22 مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
19,602,683	22,401,169	فوائد برسم الدفع
808,135	949,144	فوائد وعمولات مقبوضة مقدماً
13,790,311	17,646,599	مصاريف مستحقة وغير مدفوعة
34,050,008	35,068,675	شيكات وسحوبات برسم الدفع
29,525,841	31,439,928	أمانات حوالات
2,842,459	6,203,976	أمانات برسم الدفع
1,246,840	1,315,822	أمانات الجوائز
995,814	1,435,089	أمانات البنوك المراسلة
3,703,593	5,439,250	أمانات الإدارة العامة
504,388	2,706,593	أمانات المساهمين
3,716,977	3,018,488	ذمم دائنة
62,461,284	58,745,944	الأمانات الأخرى
26,926,112	32,057,352	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة
10,246,483	11,238,050	أخرى
210,420,928	229,666,079	المجموع

فيما يلي الحركة على أرصدة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال السنة:

2019

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
722,021,781	18,881,469	610,752	31,565,361	151,028,148	519,936,051	الرصيد كما في بداية السنة
385,210,028	83,382	3,248,015	21,838,545	64,899,990	295,140,096	التعرضات الجديدة خلال السنة
(317,779,303)	(1,677,388)	(226,826)	(24,115,501)	(78,032,692)	(213,726,896)	التعرضات المستحقة خلال السنة
-	(1,333,100)	(143,334)	(3,369,296)	145,834	4,699,896	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(422,368)	906,678	2,383,192	(825,210)	(2,042,292)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	2,617,373	(142,365)	(1,924,564)	(146,574)	(403,870)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
92,756,278	1,596,684	130,416	5,758,836	2,116,960	83,153,382	التغيرات الناتجة عن تعديلات
483,690	-	(1,713)	(5,476)	497,213	(6,334)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
882,692,474	19,746,052	4,381,623	32,131,097	139,683,669	686,750,033	الرصيد كما في نهاية السنة

2018

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
727,802,727	15,982,423	238,567	10,113,314	193,492,655	507,975,768	الرصيد كما في بداية السنة
394,345,634	742,905	302,823	5,632,908	92,790,610	294,876,388	التعرضات الجديدة خلال السنة
(352,541,835)	(1,348,511)	(3,657)	(2,387,807)	(123,575,851)	(225,226,009)	التعرضات المستحقة خلال السنة
-	(184,628)	(157,693)	(1,885,651)	164,693	2,063,279	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(396,500)	609,357	27,931,222	(583,857)	(27,560,222)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	4,430,930	(77,000)	(2,994,490)	(12,640)	(1,346,800)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(41,895,915)	(332,848)	(301,645)	(4,842,025)	(5,571,888)	(30,847,509)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(5,688,830)	(12,302)	-	(2,110)	(5,675,574)	1,156	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
722,021,781	18,881,469	610,752	31,565,361	151,028,148	519,936,051	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة:

2019

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
26,926,112	15,737,883	84,229	4,846,856	2,433,685	3,823,459	رصيد بداية السنة
-	569	-	2	-	(571)	مناقلة
26,926,112	15,738,452	84,229	4,846,858	2,433,685	3,822,888	رصيد بداية السنة المعدل
9,901,670	2,492	755,041	4,852,085	2,737,553	1,554,499	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(10,245,675)	(1,252,535)	(58,620)	(4,629,739)	(1,708,191)	(2,596,590)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	(731,580)	(9,147)	(63,931)	10,647	794,011	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(342,723)	77,372	369,898	(49,366)	(55,181)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	77,726	(4,939)	(62,498)	(5,032)	(5,257)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
1,212,645	1,734,993	86,099	165,638	(10,297)	(763,788)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
4,265,830	1,763,064	8,530	1,249,782	715,105	529,349	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(3,230)	(8,815)	-	-	5,585	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
32,057,352	16,981,074	938,565	6,728,093	4,129,689	3,279,931	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
4,254,000	4,254,000	-	-	-	-	رصيد بداية السنة
7,705,818	1,729,828	20,872	217,826	258,486	5,478,806	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
4,290,012	890,934	47	-	3,399,031	-	مناقلة إلى مخصصات أخرى
16,249,830	6,874,762	20,919	217,826	3,657,517	5,478,806	رصيد بداية السنة المعدل
7,272,679	3,573,676	69,099	196,017	2,152,541	1,281,346	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(5,174,353)	(5,441)	(6,503)	(121,746)	(3,043,026)	(1,997,637)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	(51,840)	(10,484)	(26,140)	10,484	77,980	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(150,254)	7,124	496,242	(7,124)	(345,988)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	46,938	(4,815)	(34,907)	(182)	(7,034)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
6,976,138	2,985,653	8,858	4,049,251	(9,520)	(58,104)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
1,609,323	2,464,389	894	70,313	(320,363)	(605,910)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(7,505)	-	(863)	-	(6,642)	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
26,926,112	15,737,883	84,229	4,846,856	2,433,685	3,823,459	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

23 رأس المال وعلاوة الإصدار

رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس المال المصرح به والمكتتب به 315 مليون دينار موزعاً على 315 مليون سهم بقيمة إسمية دينار واحد للسهم كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018.

علاوة الإصدار

تبلغ علاوة الإصدار 328,147,538 دينار كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018.

24 الاحتياطات

احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضريبة بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني، وقد تم تحويله إلى الأرباح المدورة انسجماً مع تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص عام 2018.

احتياطي خاص

يمثل هذا البند احتياطي التقلبات الدورية لغروع فلسطين استناداً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى احتياطي خاص لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا استناداً إلى تعليمات السلطات الرقابية.

إن الإحتياطيات المقيّد التصرف بها كما يلي:

طبيعة التقييد	كما في 31 كانون الأول / ديسمبر		اسم الاحتياطي
	2018 دينار	2019 دينار	
حسب القوانين والأنظمة النافذة	219,222,999	235,755,327	احتياطي قانوني
حسب تعليمات السلطات الرقابية	10,798,320	11,184,797	احتياطي خاص

25 فروقات ترجمة عملات أجنبية

هي فروقات ناتجة عن ترجمة وتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة والفروع الخارجية، والحركة عليها كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
(106,641,415)	(113,597,748)	الرصيد في بداية السنة
(6,956,333)	1,142,307	صافي التغير خلال السنة
(113,597,748)	(112,455,441)	الرصيد في نهاية السنة

26 احتياطي القيمة العادلة / بالصافي

يظهر احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة المؤجلة بمبلغ 5,400,864 دينار كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 (سالب 2,219,625 دينار كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018)، إن الحركة على احتياطي القيمة العادلة بالصافي هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
(109,459)	(2,219,625)	الرصيد في بداية السنة
(2,605,375)	11,674,687	أرباح (خسائر) غير متحققة – أدوات دين
(443,682)	(364,237)	(خسائر) أرباح غير متحققة – أسهم
1,140,547	(851,186)	موجودات ضريبية مؤجلة
(201,656)	(2,838,775)	مطلوبات ضريبية مؤجلة
(2,110,166)	7,620,489	صافي التغير في احتياطي تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة
(2,219,625)	5,400,864	الرصيد في نهاية السنة

27 الأرباح المدورة

إن الحركة على الأرباح المدورة هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
273,604,841	268,842,701	رصيد بداية السنة
-	(287,049)	تعديلات سنوات سابقة
(76,622,326)	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
37,608,684	-	المحول من احتياطي مخاطر مصرفية
21,401,337	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الموجودات الضريبية المؤجلة
(17,612,305)	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بالصافي بعد الضريبة
255,992,536	268,555,652	رصيد بداية السنة (المعدل)
90,316,409	80,866,565	الربح للسنة
(63,000,000)	(47,250,000)	أرباح موزعة
(14,471,341)	(16,918,805)	المحول إلى الاحتياطيات
-	-	مصاريف زيادة رأس المال
5,097	13,638	(خسائر) أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
-	-	فروقات ترجمة عملات أجنبية
268,842,701	285,267,050	رصيد نهاية السنة

- لا يمكن التصرف بمبلغ 6,283,303 دينار من الأرباح المدورة ويمثل فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية استناداً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة بمبلغ 563,977 دينار يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ولا يمكن التصرف به إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.
- لا يمكن التصرف بمبلغ 73,911,906 دينار من الأرباح المدورة ويمثل موجودات ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسالة أو التوزيع إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً وذلك استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.
- لا يمكن التصرف بمبلغ 13,788,639 دينار ويمثل أرباح تقييم العملات الأجنبية (مركز القطع البنيوي) لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل في سورية خلال هذه السنة وفي سنوات سابقة.

28 الأرباح المقترحة توزيعها

بلغت نسبة الأرباح المقترحة توزيعها على المساهمين للعام الحالي 15% من رأس المال كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 أو ما يعادل 47,3 مليون دينار وهذه النسبة خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين، وبلغت نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين في العام السابق 15% من رأس المال كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018.

29 الشركات التابعة الجوهرية والمملوكة جزئياً أولاً: النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين

كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018			
نسبة ملكية غير المسيطرين	طبيعة النشاط	البلد	
50,937%	بنكي	سوريا	المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا
15%	بنكي	الجزائر	بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر
25%	بنكي	بريطانيا	بنك الأردن الدولي / لندن

ثانياً: فيما يلي معلومات مالية مختارة للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين

أ - قائمة المركز المالي المختصره للشركات التابعة قبل إلغاء العمليات المتقابلة كما هو في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و 2018:

كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019			
بنك الأردن الدولي / لندن دينار	بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر دينار	المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا دينار	
350,452,489	514,988,708	272,905,254	موجودات مالية
5,586,496	12,356,744	6,857,156	موجودات أخرى
356,038,985	527,345,452	279,762,410	إجمالي الموجودات
268,823,187	305,103,495	229,005,894	مطلوبات مالية
4,243,879	123,754,958	15,979,938	مطلوبات أخرى
273,067,066	428,858,453	244,985,832	إجمالي المطلوبات
82,971,919	98,486,999	34,776,578	حقوق الملكية
356,038,985	527,345,452	279,762,410	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
20,742,980	14,774,035	17,701,485	حقوق الملكية العائدة إلى غير المسيطرين

كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018			
بنك الأردن الدولي / لندن دينار	بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر دينار	المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا دينار	
341,634,060	546,800,530	250,223,682	موجودات مالية
5,705,976	15,292,328	4,976,317	موجودات أخرى
347,340,036	562,092,858	255,199,999	إجمالي الموجودات
266,830,059	338,935,479	208,172,415	مطلوبات مالية
4,413,130	107,864,749	18,053,185	مطلوبات أخرى
271,243,189	446,800,228	226,225,600	إجمالي المطلوبات
76,096,847	115,292,630	28,974,399	حقوق الملكية
347,340,036	562,092,858	255,199,999	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
19,024,212	17,295,047	14,758,617	حقوق الملكية العائدة إلى غير المسيطرين

ب - قائمة الأرباح أو الخسائر المختصرة للشركات التابعة قبل إلغاء العمليات المتقابلة للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019			
بنك الأردن الدولي / لندن دينار	بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر دينار	المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا دينار	
11,220,128	31,450,472	7,274,214	مجموع الإيرادات
2,413,324	(4,563,140)	5,803,925	ربح (خسارة) السنة
3,350,092	(4,563,140)	5,803,925	مجموع الدخل الشامل
837,523	(684,516)	2,956,330	حصة غير المسيطرين

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018			
بنك الأردن الدولي / لندن دينار	بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر دينار	المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا دينار	
11,999,965	33,814,102	5,826,000	مجموع الإيرادات
3,133,680	15,608,471	2,213,130	ربح (خسارة) السنة
2,253,059	15,608,471	2,213,130	مجموع الدخل الشامل
563,265	2,341,427	1,127,296	حصة غير المسيطرين

ج - قائمة التدفق النقدي المختصرة للشركات التابعة الجوهرية للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019			
بنك الأردن الدولي / لندن دينار	بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر دينار	المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا دينار	
16,213,289	17,455,354	10,411,698	التدفقات النقدية التشغيلية
(65,956)	1,029,291	(1,977,854)	التدفقات النقدية الاستثمارية
1,806,381	(25,550,416)	(1,647)	التدفقات النقدية التمويلية
2,736,521	19,228,222	178,435	تأثير تغيرات أسعار الصرف
20,690,235	12,162,451	8,610,632	صافي الزيادة (الانخفاض)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018			
بنك الأردن الدولي / لندن دينار	بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر دينار	المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا دينار	
2,514,144	15,380,159	28,773,188	التدفقات النقدية التشغيلية
18,279,132	(1,078,424)	(620,590)	التدفقات النقدية الاستثمارية
(1,783,871)	(10,570,022)	(3,021)	التدفقات النقدية التمويلية
(5,004,748)	2,824,697	238,335	تأثير تغيرات أسعار الصرف
14,004,657	6,556,410	28,387,912	صافي الزيادة / (الإنخفاض)

د - بلغت توزيعات الأرباح لبنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر 29,499,698 دينار خلال العام 2019 (7,517,322 دينار خلال العام 2018).

30 الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
		للأفراد (التجزئة):
1,002,858	558,216	حسابات جارية مدينة
65,204,931	69,298,270	قروض وكمبيالات
2,175,749	2,444,321	بطاقات الائتمان
241,957	330,375	أخرى
80,017,713	79,144,523	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
26,053,691	31,042,650	حسابات جارية مدينة
60,332,700	66,196,940	قروض وكمبيالات
		المنشآت الصغيرة والمتوسطة
11,281,267	9,524,130	حسابات جارية مدينة
12,648,694	17,381,198	قروض وكمبيالات
50,818,155	45,361,664	الحكومة والقطاع العام
12,651,380	11,251,230	أرصدة لدى بنوك مركزية
11,400,852	14,415,668	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,009	1,098	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
9,725,613	10,829,100	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
74,711,972	88,498,376	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
418,271,541	446,277,759	المجموع

31 الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
12,470,989	19,906,710	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع العملاء:
1,091,392	777,214	حسابات جارية وتحت الطلب
8,820,765	9,215,375	ودائع توفير
84,187,890	87,244,585	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
9,097,808	11,732,606	شهادات إيداع
4,397,942	3,077,978	تأمينات نقدية
5,780,014	7,538,407	أموال مقترضة
11,427,956	8,199,594	رسوم ضمان الودائع
-	1,820,680	التزامات عقود التأجير
-	20,063	أخرى
137,274,756	149,533,212	المجموع

32 صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
		عمولات دائنة:
10,910,184	11,849,237	عمولات تسهيلات مباشرة
15,020,550	14,982,899	عمولات تسهيلات غير مباشرة
(30,740)	(46,504)	ينزل: عمولات مدينة
25,899,994	26,785,632	صافي إيرادات العمولات

33 أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
7,595,949	7,432,161	ناتجة عن التداول / التعامل
3,612,862	3,017,264	ناتجة عن التقييم
11,208,811	10,449,425	المجموع

34 أرباح (خسائر) موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع دينار	عوائد توزيعات دينار	غير متحققة		متحققة		
		(خسائر) دينار	أرباح دينار	(خسائر) دينار	أرباح دينار	
						للعام 2019
(3,689)	-	-	-	(3,689)	-	سندات
14,139	169,700	(155,561)	-	-	-	أسهم شركات
-	-	-	-	-	-	صناديق استثمارية
10,450	169,700	(155,561)	-	(3,689)	-	المجموع
						للعام 2018
(9,428)	-	(9,428)	-	-	-	سندات
(517,378)	200,671	(551,980)	3,160	(169,229)	-	أسهم شركات
66,697	9,021	-	-	-	57,676	صناديق استثمارية
(460,109)	209,692	(561,408)	3,160	(169,229)	57,676	المجموع

35 إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
3,168,813	3,401,126	رسوم مقبوضة على حسابات الرواتب
6,932,336	7,324,409	إيرادات بطاقات الائتمان
622,119	587,771	إيرادات تأجير الصناديق
881,325	775,229	عمولة شيكات معادة
5,259,953	5,890,658	عمولات إدارة حسابات العملاء
2,823,330	25,888	صافي إيرادات الديون المستردة
390,146	243,001	إيرادات عمولات الوساطة
2,053,940	1,118,036	إيرادات الخدمات المصرفية
6,052,656	5,135,242	إيرادات الحوالات
2,824,953	2,261,112	الإيرادات المتفرقة
31,009,571	26,762,472	المجموع

36 نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
59,300,055	61,618,772	رواتب ومنافع وعلاوات
6,905,430	6,803,054	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
201,081	224,389	مساهمة البنك في صندوق الادخار
3,245,903	7,681,493	تعويض نهاية الخدمة للموظفين
3,515,621	3,299,727	نفقات طبية
542,619	577,841	مصاريف تدريب
1,184,315	1,128,388	مصاريف سفر وتنقلات
1,086,476	1,047,516	أخرى
75,981,500	82,381,180	المجموع

37 مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
9,372,718	11,288,865	تكنولوجيا المعلومات
3,442,943	3,383,919	التسويق والترويج
2,008,833	1,495,775	خدمات مهنية وخارجية
20,909,993	19,102,947	إيجارات ومصاريف مواقع العمل
3,009,690	3,255,252	رسوم الاشتراك بالمؤسسات المصرفية
2,030,708	2,027,147	مصاريف مكتبية
304,643	453,460	نفقات على معاملات المقترضين
12,988,072	13,139,288	مصاريف أخرى
54,067,600	54,146,653	المجموع

38 مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
20,691	12,248	أرصدة إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(168,790)	65,463	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(1,327,115)	51,943	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
53,485,235	49,871,021	تسهيلات ائتمانية مباشرة
10,683,787	5,134,470	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة ارتباطات والتزامات محتملة
62,693,808	55,135,145	المجموع

39 حصة السهم من ربح السنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
90,316,409	80,866,565	الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (دينار)
315,000,000	315,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
0.287 دينار	0.257 دينار	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك

40 النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
1,182,417,706	1,114,619,117	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
552,644,472	452,733,115	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(467,933,164)	(658,062,797)	(ينزل): ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
1,267,129,014	909,289,435	

41 مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

من سنة إلى 3 سنوات دينار	أجل القيمة الإعتبارية (الإسمية) حسب الإستحقاق		مجموع المبالغ الإعتبارية (الإسمية) دينار	القيمة العادلة السالبة دينار	القيمة العادلة الموجبة دينار	
	من 3 - 12 أشهر دينار	خلال 3 أشهر دينار				
						للعام 2019
						مشتقات مالية للمتاجرة:
-	3,526,562	227,259,525	230,786,087	(446,884)	63,104	عقود بيع عملات آجلة
-	14,180,000	-	14,180,000	-	-	عقود مقايضة عملات
						للعام 2018
						مشتقات مالية للمتاجرة:
-	152,276,712	19,408,295	171,685,007	(165,008)	111,006	عقود بيع عملات آجلة
-	-	-	-	-	-	عقود مقايضة عملات

تدل القيمة الإعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

42 المعاملات مع جهات ذات علاقة

أ- تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة التالية:

رأسمال الشركة 31 كانون الأول / ديسمبر		نسبة الملكية	اسم الشركة
2018 دينار	2019 دينار		
98,134,068	127,798,568	%85	بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر
76,684,321	76,684,321	%49.063	المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا
5,000,000	5,000,000	%77.5	شركة المركز المالي الدولي
30,000,000	30,000,000	%100	الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي
40,000	40,000	%100	الشركة الأردنية للاستثمارات العقارية
72,403,280	72,403,280	%75	بنك الأردن الدولي / لندن
1,495,780	1,495,780	%46.704	المركز المالي الدولي / سوريا

تملك الشركة التابعة المصرف الدولي للتجارة والتمويل - سوريا 85% من شركة المركز المالي الدولي - سوريا وتبلغ ملكية البنك 5% من هذه الشركة.

قام البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهات ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

ب- فيما يلي تفاصيل أرصدة الجهات ذات العلاقة كما في السنة:

المجموع		الجهة ذات العلاقة				
31 كانون الأول / ديسمبر 2018 دينار	31 كانون الأول / ديسمبر 2019 دينار	الإدارة التنفيذية العليا دينار	أعضاء مجلس الإدارة دينار	الشركات التابعة دينار	كبار المساهمين دينار	
						بنود داخل قائمة المركز المالي:
124,440,812	157,449,077	-	-	83,235,366	74,213,711	إجمالي ودائع البنك لدى جهات ذات علاقة
639,676,340	758,017,339	1,095,626	2,703,509	48,890,224	705,327,980	إجمالي ودائع أطراف ذات علاقة لدى البنك
3,928,268	811,997	584,159	1,916	225,922	-	قروض وتسهيلات ممنوحة لأطراف ذات علاقة
-	975,538	-	-	975,538	-	قروض وتسهيلات ممنوحة من أطراف ذات علاقة
						بنود خارج قائمة المركز المالي:
1,844,023	1,319,912	-	-	1,319,912	-	اعتمادات وكفالات

ج - فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

المجموع		الجهة ذات العلاقة				
31 كانون الأول / ديسمبر 2018 دينار	31 كانون الأول / ديسمبر 2019 دينار	الإدارة التنفيذية العليا دينار	أعضاء مجلس الإدارة دينار	الشركات التابعة دينار	كبار المساهمين دينار	
						بنود قائمة الأرباح أو الخسائر:
3,244,850	1,163,916	29,439	351	369,289	764,837	فوائد وعمولات دائنة
19,762,859	25,514,643	43,232	84,293	1,438,869	23,948,249	فوائد وعمولات مدينة

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من صفر% إلى 8%.

- تتراوح أسعار الفوائد المدينة من صفر% إلى 7%.

د - فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
3,146,595	5,068,159	رواتب ومكافآت ومنافع أخرى
2,199,918	2,224,174	رواتب ومكافآت ومنافع أخرى للشركات التابعة

43 معلومات عن قطاعات أعمال البنك

معلومات عن أنشطة البنك :

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية وفقاً للتقارير المرسلة إلى متخذ القرار الرئيسي لدى البنك وهي:

- الإحثة: يشمل متابعة ودائع العملاء والأفراد والأعمال الصغيرة ومطعمهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات والشركات.
- التمويل المؤسسي: يتعلق نشاط هذا القطاع بالترتيبات الخاصة بهيئة التمويل وتقديم خدمات الخصخصة والادماج وإصدار نشرات الاكتتاب.
- الخيرية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخيرية وإدارة استثمارات البنك في الأسواق النقدي وسوق رأس المال.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

المجموع		إلغاء أثر العمليات المتقابلة	أخرى	الخزينة	التمويل المؤسسي	الشركات	الخزينة	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر	2019							
2018	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
486,099,547	510,512,706	(125,701,508)	14,662,940	151,902,602	9,006,307	200,489,667	260,152,698	إجمالي الإيرادات
(52,409,010)	(55,005,491)	-	-	-	(1,924,653)	(43,127,165)	(9,953,673)	مصروف مخصص خسائر الائتمانية متوقعة (تسهيلات مباشرة/ غير مباشرة)
1,475,214	(129,654)	-	-	(129,654)	-	-	-	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لاستثمارات مالية وبنوك
147,594,381	143,109,806	-	(8,961,354)	10,206,150	2,128,844	38,543,718	101,192,448	نتائج أعمال القطاع
(15,593,783)	(10,994,854)	-	-	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة
132,000,598	132,174,952	-	-	-	-	-	-	الربح قبل الضرائب
(37,473,860)	(48,467,752)	-	-	-	-	-	-	ضريبة الدخل
94,526,738	83,707,200	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة
21,723,120	22,830,180							الاستهلاك والإطفاءات
15,824,709	17,253,533							مصاريف رأسمالية
31 كانون الأول / ديسمبر								
2018	2019							
دينار	دينار							
12,394,945,267	12,741,968,523	-	1,328,272,888	3,726,434,219	113,068,281	2,654,504,647	4,919,688,488	موجودات القطاع
(4,171,261,775)	(4,374,630,792)	-	(672,783,612)	(536,139,951)	-	-	(3,165,707,229)	إستبعاد الموجودات بين القطاعات
76,354,109	73,911,906	-	-	-	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
8,300,037,601	8,441,249,637	-	-	-	-	-	-	مجموع الموجودات
11,333,385,543	11,611,980,245	-	308,411,963	3,590,336,044	111,015,601	2,780,899,319	4,821,317,318	مطلوبات القطاع
(4,117,582,786)	(4,301,113,773)	-	-	(2,823,818,592)	(71,990,513)	(1,405,304,668)	-	إستبعاد المطلوبات بين القطاعات
4,141,270	6,569,323	-	-	-	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
7,219,944,027	7,317,435,795	-	-	-	-	-	-	مجموع المطلوبات

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
2018 دينار	2019 دينار	2018 دينار	2019 دينار	2018 دينار	2019 دينار	
486,099,547	510,512,706	111,675,114	104,312,232	374,424,433	406,200,474	إجمالي الإيرادات
8,300,037,601	8,441,249,637	1,008,631,708	1,207,465,707	7,291,405,893	7,233,783,930	مجموع الموجودات
21,723,120	17,253,533	3,632,467	3,599,409	18,090,653	13,654,124	المصرفيات الرأسمالية

44 كفاية رأس المال

يهدف البنك من إدارة رأس المال إلى تحقيق الاهداف التالية:

– التوافق مع متطلبات البنك المركزي المتعلقة برأس المال.

– المحافظة على قدرة البنك بالإستمرارية.

– الإحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية لدعم النمو والتطور في أعمال البنك.

– يتم مراقبة كفاية رأس المال من قبل إدارة البنك شهرياً كما يتم تزويد البنك المركزي بالمعلومات المطلوبة حول كفاية رأس المال ربعياً.

حسب تعليمات البنك المركزي الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال يساوي 12% ويتم تصنيف البنوك إلى 5 فئات أفضلها التي معدلها يساوي 14% فأكثر.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في ظروف العمل. هذا ولم يقيم البنك بأية تعديلات على الاهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل III، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال:

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
1- حقوق حملة الأسهم العادية Tier 1		
315,000,000	315,000,000	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
214,088,488	231,639,848	الأرباح المدورة
(115,817,373)	(107,054,578)	بنود الدخل الشامل الأخرى
(2,219,625)	5,400,864	احتياطي القيمة العادلة بالصافي
(113,597,748)	(112,455,442)	فروقات ترجمة العملات الأجنبية
328,147,537	328,147,537	علاوة الإصدار
219,206,360	235,737,655	الاحتياطي القانوني
10,798,320	11,184,798	احتياطيات أخرى
23,386,049	23,196,877	حقوق غير المسيطرين المسموح بالإعتراف بها
994,809,381	1,037,852,137	إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية
(102,658,487)	(103,134,368)	التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)
(23,628,921)	(23,582,588)	الشهرة والموجودات غير الملموسة
(76,354,109)	(73,911,906)	الموجودات الضريبية المؤجلة
(28,477)	(36,613)	الاستثمارات في رؤوس أموال شركات تابعة غير موحدة حساباتها مع البنك
(2,646,980)	(5,603,261)	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين ضمن الـ CET1
892,150,894	934,717,769	صافي حقوق حملة الأسهم العادية
2- رأس المال الإضافي		
4,126,950	4,093,567	حقوق غير المسيطرين المسموح بالإعتراف بها
4,126,950	4,093,567	إجمالي رأس المال الإضافي
-	-	التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)
4,126,950	4,093,567	صافي رأس المال الأساسي الإضافي
896,277,844	938,811,336	صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)
3- الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2		
-	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
32,887,865	32,594,487	مخصص الخسائر الائتمانية المرحلة الأولى على أن لا تزيد عن 1.25% من الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
5,502,600	5,458,089	حقوق غير المسيطرين المسموح بالإعتراف بها
38,390,465	38,052,576	إجمالي رأس المال المساند
(12,204)	(4,068)	التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)
(12,204)	(4,068)	الاستثمارات في رؤوس أموال شركات تابعة غير موحدة حساباتها مع البنك
38,378,261	38,048,508	صافي رأس المال المساند Tier 2
934,656,105	976,859,844	رأس المال التنظيمي
5,796,098,827	5,664,064,302	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
15.39%	16.50%	نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية (CET1) (%)
15.46%	16.57%	نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى (%)
16.13%	17.25%	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)

45 القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية:

31 كانون الأول / ديسمبر 2018		31 كانون الأول / ديسمبر 2019		
القيمة العادلة دينار	القيمة الدفترية دينار	القيمة العادلة دينار	القيمة الدفترية دينار	
1,486,900,555	1,486,802,987	1,826,712,146	1,826,623,951	موجودات مالية بالكلية المطفأة
4,255,354,746	4,255,354,746	4,158,821,005	4,158,821,005	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

46 إدارة المخاطر:

تتم إدارة المخاطر المصرفية لدى البنك استناداً لإستراتيجية شاملة للحد من المخاطر وسبل مواجهتها وتخفيفها، بعد تحديد المخاطر المقبولة من جانب البنك لإدارة أعماله بما يضمن المحافظة على مستوى ونوعية المخاطر المختلفة التي يرغب البنك بتحملها وقبولها وبما لا يؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية، إضافة إلى التخفيف من الآثار السلبية للأحداث الداخلية والخارجية على كل من ربحية البنك، مستوى رأس المال، الحصة السوقية وأية عوامل أخرى غير ملموسة مثل سمعة وشهرة البنك.

إن عملية اعتماد حدود ومستويات المخاطر المقبولة لدى البنك تتم وفقاً لأساليب القياس النوعية و/أو الكمية وذلك استناداً إلى طبيعة وخصوصية المخاطر المتنوعة ويتم عكس هذه المستويات (النوعية والكمية) ضمن سقف المخاطر المعتمدة في السياسات والصلاحيات وإجراءات عمل البنك.

إن مستويات المخاطر المقبولة تتلاءم مع إستراتيجية البنك وتضع إطار عمل للآلية التي يجب على البنك اعتمادها لتسيير أعماله، وتوضح طبيعة المخاطر التي يقبلها البنك في سبيل تحقيق أهدافه الإستراتيجية، وتضع الإجراءات التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة مستويات المخاطر المقبولة.

تتم إدارة المخاطر المصرفية لدى البنك استناداً لإستراتيجية شاملة للحد من المخاطر وسبل مواجهتها وتخفيفها، بعد تحديد المخاطر المقبولة من جانب البنك لإدارة أعماله بما يضمن المحافظة على مستوى ونوعية المخاطر المختلفة التي يرغب البنك بتحملها وقبولها وبما لا يؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية، إضافة إلى التخفيف من الآثار السلبية للأحداث الداخلية والخارجية على كل من ربحية البنك، مستوى رأس المال، الحصة السوقية وأية عوامل أخرى غير ملموسة مثل سمعة وشهرة البنك.

إن عملية اعتماد حدود ومستويات المخاطر المقبولة لدى البنك تتم وفقاً لأساليب القياس النوعية و/أو الكمية وذلك استناداً إلى طبيعة وخصوصية المخاطر المتنوعة ويتم عكس هذه المستويات (النوعية والكمية) ضمن سقف المخاطر المعتمدة في السياسات والصلاحيات وإجراءات عمل البنك.

إن مستويات المخاطر المقبولة تتلاءم مع إستراتيجية البنك وتضع إطار عمل للآلية التي يجب على البنك اعتمادها لتسيير أعماله، وتوضح طبيعة المخاطر التي يقبلها البنك في سبيل تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وتضع الإجراءات التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة مستويات المخاطر المقبولة.

الأهداف الإستراتيجية لإدارة المخاطر

- بناء إدارة مخاطر فاعلة في البنك وبما يعزز من الحاكمية المؤسسية من خلال تطبيق وسائل وأساليب متقدمة في قياس المخاطر المختلفة.
- التحوط لأية خسائر محتملة والتخفيف منها وبما يؤدي إلى تعظيم الربحية ورفع كفاءة وفاعلية العمليات المصرفية.
- نشر ثقافة الوعي بالمخاطر المحيطة وتحقيق فهم عميق من كافة المستويات الإدارية للمخاطر التي يواجهها البنك.
- المساعدة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية العامة للبنك.

المخاطر التي يتعرض لها البنك

- يتعرض البنك للمخاطر الرئيسية التالية:
- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السوق والسيولة وتشمل مخاطر أسعار الفائدة والعملات.
- مخاطر التشغيل وتشمل مخاطر أمن المعلومات ومخاطر إستمرارية الأعمال.

مستويات المخاطر المقبولة

- إن إدارة المخاطر الفاعلة تتضمن فهماً عميقاً لمصادر وطبيعة المخاطر التي تواجه البنك، إضافة إلى توفير بيئة رقابية مناسبة منسجمة مع أفضل المعايير والممارسات الدولية ومتوائمة مع تعليمات الجهات الرقابية وتعليمات البنك، إن أهم مرتكزات إدارة المخاطر الفاعلة تستند إلى تحديد مستويات المخاطر المقبولة لكافة الأنشطة المصرفية وذلك بعد تحديد وقياس وتحليل المخاطر المختلفة التي يواجهها البنك.
- تتضمن الإجراءات المتبعة لتحديد مستويات المخاطر المقبولة في البنك ما يلي:
- تحديد إستراتيجية الأعمال: يتم تحديد مستويات المخاطر المقبولة بما يتلاءم مع: الخطة الإستراتيجية للبنك، تعليمات الجهات الرقابية، الحفاظ على كفاية رأسمال البنك، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة ومصادر الأموال والحفاظ على مستويات مستقرة من الأرباح.
- تقييم المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك وتحديد وسائل وأساليب قياسها وتحديد حجم المخاطر التي يمكن للبنك قبولها وتحملها، وتزويد المجلس بصورة كاملة عن المخاطر وحجم التعرض وإطار الرقابة على هذه المخاطر في البنك.
- تحديد المستوى المقبول للمخاطر لوحدات العمل ومنتجات البنك وذلك من خلال السقوف Limits والتي تمثل مستوى المخاطر الذي يمكن للبنك تحمله وقبوله اعتماداً على حجم التعرض لأنشطة البنك، وبناء على الاهداف الموضوعية للبنك ودوائر الأعمال.
- إضافة إلى أنه يتم مراقبة مستويات المخاطر المقبولة والتأكد من معالجة أية تجاوزات ناتجة عن الحدود المقررة ورفع تقارير لمجلس الإدارة من خلال لجنة إدارة المخاطر وأية تجاوزات عن المستويات المقبولة للمخاطر.

إطار عمل إدارة المخاطر

- وجود هيكل مستقل لإدارة المخاطر تتضمن الرقابة والاشراف وإعداد التقارير والمهام الخاصة بوظائف المخاطر.
- وجود إستراتيجية وسياسات وإجراءات عمل تهدف إلى إدارة المخاطر بشكل فعال ومراقبتها والحد قدر الإمكان من الآثار السلبية لتلك المخاطر.
- الرقابة والاشراف وقياس المخاطر الموجودة ضمن وثيقة قبول المخاطر.
- إدارة المخاطر بشكل يومي والتأكد أنها ضمن السقوف المعتمدة.

مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان على أنها المخاطر الناجمة عن عدم قدرة أو رغبة العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك ضمن فترة زمنية متفق عليها أو تلك الناتجة عن ركود اقتصادي في قطاع معين. وكذلك مخاطر التركزات الائتمانية لدى العملاء والتي تعرف بأنها المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التوزيع غير المتكافئ لعملاء الائتمان أو نتيجة للتركيزات في التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية أو في دول معينة والتي قد تؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث خسائر مالية.

إدارة مخاطر الائتمان

- تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال ما يلي:
- تعزيز بناء محفظة إئتمانية جيدة ومتوازنة تحقق العائد المستهدف ضمن مستويات المخاطر المحددة لها.
- الرقابة الدائمة على الائتمان في مراحله المختلفة والتوافق الدائم مع تعليمات السلطات الرقابية وتعديلاتها.
- العمل على توزيع محفظة الائتمان بما فيها توسيع قاعدة العملاء وفقاً للخطط والسقوف والمخاطر المحددة.
- الإستمرار بالعمل ضمن مبدأ الفصل بين مهام إدارة العلاقة مع العملاء والتحليل الائتماني والرقابة على الائتمان.
- يتم منح الائتمان وفق أسس الأهلية والقدرة على السداد، مع مراعاة عدم وجود قيود على الإقتراض أو الرهن في عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة أو المؤسسة، وقناعة البنك بقدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم بناءً على دراسة ائتمانية شاملة لوضع العميل وضمن مستويات تصنيف المخاطر المقبولة لدى البنك.
- عدم السماح بتمويل التسهيلات الا للغايات المحددة ضمن سياسة البنك الإئتمانية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك وإية تعليمات صادرة عن السلطات الرقابية، وبالضمانات المناسبة والتي تضمن حق البنك.
- تخفيض نسبة الديون غير العاملة في المحفظة الائتمانية مع العمل على زيادة الحصة السوقية في مجال التمويل التجاري وتمويل الشركات.
- مراعاة التنوع في المحفظة الائتمانية وخصوصاً في محفظة الشركات مع تجنب تجاوز التركيز على مستوى العميل عن الحدود المقررة.

التعثر وآلية معالجة التعثر:

تعريف التعثر:

- ويتلخص في ظهور مستحقات على تسهيلات العملاء تزيد عن 90 يوماً وارتفاع ملحوظ في درجات المخاطر (8,9,10)، إضافة إلى أية بوادر تشير إلى وجود احتمالية تعثر لدى العميل يستدعي شمول بعض العملاء ضمن مفهوم التعثر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
- صعوبات مالية مؤثرة يواجهها المدين كوجود ضعف شديد في البيانات المالية.
 - إطفاء جزء من الإلتزامات المترتبة على المدين نتيجة لصعوبات مالية.

- عدم سداد الإلتزامات في مواعيدها.
- إفلاس المدين.
- حاجة المدين إلى تنظيم إلتزاماته هيكلتها أو إعادة جدولتها.

آلية معالجة التعثر:

استناداً إلى تعليمات البنك المركزي الأردني يقوم البنك وبمجرد تصنيف المديونية كدين غير عامل برصد المخصصات الكافية وفقاً للتعليمات إلى جانب السير بالإجراءات اللازمة لتحصيل حقوق البنك وفقاً للقوانين السارية واتخاذ كافة الإجراءات والسبل للتحصيل والتي تؤدي إلى تسويات مع العملاء بما يتوافق مع التعليمات تضمن تسديد المديونيات بالكامل أو إعادة جدولتها وفقاً للمعايير والأسس التي نصت عليها تعليمات البنك المركزي والسلطات الرقابية لدى الدول المضيفة.

أنظمة التصنيف الائتماني الداخلية لدى البنك:

نظام التقييم الداخلي لعملاء الشركات:

هو نظام صمم لتقييم وقياس مخاطر عملاء الشركات بشكل شامل، وذلك من خلال استخراج درجة مخاطر العميل المرتبطة باحتمالية تعثر العميل (PD) بالاعتماد على البيانات المالية والموضوعية، كما يعنى باستخراج الخسائر المتوقعة لتسهيلات العميل (EL) من خلال درجة مخاطر العميل والخسائر عند التعثر (LGD) والمرتبطة بالضمانات المقدمة.

يتوفر لدى النظام (Risk Analyst/Moody's) نماذج وبطاقات تقييم مختلفة لتشمل معظم شرائح العملاء، ويندرج تحت كل نموذج عدة أقسام، وكل قسم مرتبط بدرجة وجود أوزان مخاطر وحسب النموذج المستخدم حيث يتم احتساب درجة المخاطر من خلال هذه النماذج/البطاقات عن طريق جمع نتائج المستخرجات المالية والموضوعية بشكل رقمي وتسمى ال (VOTES) ومن ثم إجراء عمليات حسابية لاستخراج بما يسمى متوسط التقييم ويتم اظهاره على شكل عداد رقمي من (0-100)، علماً بأنه تم تجزئة العداد الرقمي إلى سبعة أقسام (ممتاز / جيد جداً/ جيد/ ضمن المتوسط / أقل من المتوسط / سيء/ غير مقبول).

يستخدم البنك نظام التقييم الداخلي (Risk Analyst/Moody's) لقياس درجة مخاطر العملاء ضمن (7) مستويات للحسابات العاملة وثلاثة مستويات للحسابات غير العاملة، وتزداد احتمالية التعثر (PD) بازدياد درجة المخاطر حيث يتم اعتماد ثلاث شرائح في كل مستوى درجة - بإستثناء الدرجة (-1)، وقد تم اعطاء تعريف واضح لكل درجة وكما هو موضح في المنهجية.

الأسس المتبعة في عملية التقييم ضمن نظام التقييم

الداخلي لعملاء الشركات:

توفر بيانات مالية حديثة ومدققة/ غير مدققة وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني في هذا الجانب، وبحيث تعكس الوضع المالي الفعلي لطالب الائتمان.

وجود تصور واضح لدى الجهة مانحة الائتمان عن الجوانب الموضوعية المتعلقة بوضع العميل مثل (الإدارة، قطاع العميل، الوضع التنافسي إلخ....) لما للجانب الموضوعي من أثر في نتائج تقييم مخاطر العميل.

توفر بيانات كافية عن الضمانات المقدمة من العميل بما يمكن من تقييم مخاطر التسهيل،

التحديث السنوي لإحتمالية التعثر بناءً على أحدث الدراسات التي تتم من قبل شركة Moody's.

إختيار نموذج التحليل المناسب الذي يتلاءم مع طبيعة العميل.

يتم استخدام خيار الأرشفة لحفظ درجات مخاطر العميل التاريخية والمعتمدة ضمن الدراسة الائتمانية. يمكن استخدام خيار الـ Override بنظام الـ Risk Analyst من خلال إتباع منهجية الـ override المعتمدة لدى البنك والمتعلقة بوجود موافقه من اصحاب الصلاحيات "والتي تمثل صلاحيات منح الائتمان نفسها" وذلك لرفع أو تخفيض درجة المخاطر، حسب الدراسة الائتمانية المعدة من مركز الأعمال ومراجعة الائتمان.

نظام التقييم الداخلي لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة:

هو نظام يعمل على تقييم العملاء (الأفراد والشركات الصغيرة) ومنحهم درجة تقييم بناء على مخاطرهم قبل منحهم القروض ويتم على أساسها تقييم الجدارة الائتمانية للعميل وتقدير احتمالية التعثر.

يتم التقييم الداخلي لعملاء الأفراد لكافة المنتجات الممنوحة (قروض شخصية، سكنية، بطاقات إئتمانية، قروض سيارات)، أما عملاء الشركات الصغيرة فيتم تقييم المنتجات الممنوحة (قرض الأعمال، قرض الإستثمار العقاري، القروض المتناقصة).

تعريف الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة مجموع المبالغ التي يتم رصدها لتغطية الخسائر الناجمة عن عجز العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم، وهي حاصل ضرب الرصيد عند التعثر * احتمالية التعثر * الخسائر عند التعثر.

الآلية المعتمدة لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

المحفظة الائتمانية (محفظة الشركات)

الرصيد عند التعثر (EAD):

يمثل الرصيد كما في فترة الإحتساب مضافاً إليه الفائدة، ويشمل التسهيلات ضمن محفظة قطاع الشركات إلى تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وسقوف مقررة وغير مستغلة أما فيما يتعلق بالرصيد الخاضع لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة فيمثل الرصيد مطروحاً منه الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية إن وجدت.

التسهيلات المباشرة:

تم اعتماد نوعين من الدفعات النقدية المتأتية من العملاء وعلى النحو التالي: دفعات نقدية منتظمة (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية) ودفعات نقدية لمرة واحدة.

تم الاعتماد على التدفقات النقدية للعملاء ووفقاً لجداول السداد ودوريته.

تم عمل للدفعات المتبقية من التسهيل بعد الأخذ بعين الاعتبار سعر الفائدة التعاقدية بديلاً عن معدل الفائدة الفعّال والإستحقاق الفعلي للتسهيل كما هو مثبت في العقد الأصلي.

تم عمل دراسة على نسبة الاستغلال من سقوف الجاري مدين والقروض الدوارة حيث تم التوصل إلى أن نسبة الاستغلال من هذه السقوف بواقع (75%) من خلال استخدام بيانات تاريخية لثلاث سنوات سابقة.

للتوصل إلى الرصيد الخاضع لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يتم ضرب السقف بنسبة الاستغلال التي تم التوصل لها (75%) ومقارنته بالرصيد المستغل وأخذ أيهما أعلى.

اعتماد متوسط عمر الجاري مدين بـ 2.5 سنة وذلك حسب ما ورد في تعليمات بازل.

تم تطبيق درجة مخاطر بواقع (5-) لكافة التسهيلات التي لا توجد لها درجة مخاطر وذلك بناءً على رأي الشركة الاستشارية.

التسهيلات غير المباشرة:

تم عمل دراسة على نسب الاستغلال من سقوف كل من الكفالات والاعتمادات حيث بلغت نسبة الاستغلال من سقوف الكفالات 36.8% و 34.2% من السقوفات الخاصة بالاعتمادات وتم اعتماد النتائج من لجنة لمخاطر / الإدارة التنفيذية.

للوصول إلى الرصيد الخاضع لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يتم ضرب سقف الكفالات أو الاعتمادات بنسبة الاستغلال المبينة أعلاه ومن ثم مقارنتها بالرصيد المستغل وأخذ القيمة الأعلى.

تم اعتماد أسعار الفوائد للتعرضات الائتمانية غير المباشرة وفقاً لتعليمات الفوائد للكفالات المدفوعة والاعتمادات المستحقة وبذلك يتم تطبيق سعر الفائدة على النحو التالي:

• إذا كان الدفع أو الاعتماد المستحق بالعملة الأجنبية يطبق سعر فائدة بواقع 5% ويرتفع إلى 6% إذا لم يسدد العميل بعد شهر من الدفع.

• إذا كان الدفع أو الاعتماد المستحق بالعملة المحلية يطبق سعر فائدة بواقع 12% ويرتفع إلى 13% إذا لم يسدد العميل بعد شهر من الدفع.

السقوف المقررة وغير المسحوبة:

اعتماد المنهجية المقترحة (الرصيد أو حاصل ضرب السقف بـ 75% لتسهيلات الجاري مدين أو القروض الدوارة و 36.8% للكفالات و 34.2% الاعتمادات أيهما أعلى) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الخسائر عند التعثر LGD:

يمثل الضمان المقبول يتم مقارنة القيمة السوقية للضمان مع قيمة سند الرهن وفوائده أيهما أقل يتم الاعتماد على تطبيق نسب الاقتطاع المعيارية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ويتم الأخذ بالإعتبار مخفضات الائتمان والتي تشمل الجزء المغطى وغير المغطى بالضمان عند احتساب الخسائر عند التعثر للمرحلتين الأولى والثانية بالاستعانة بمنهجية الإعتراف بالضمانات المؤهلة في أسلوب التقييم الداخلي IRB، أما بخصوص المرحلة الثالثة وبعد تطبيق نسب الاقتطاع المعيارية يتم احتساب الخسائر عند التعثر على الجزء المغطى بواقع 45% والجزء غير المغطى بواقع 80%.

المحفظة الائتمانية (محفظة الأفراد)

الرصيد عند التعثر EAD:

يمثل رصيد كل محفظة فرعية كما في فترة الإحتساب مضافاً إليه الفائدة للمرحلتين الأولى والثانية، أما فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة فيمثل الرصيد مطروحاً منه الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية ان وجدت. تم تقسيم التسهيلات ضمن كل محفظة فرعية إلى تسهيلات مباشرة وسقوف مقرر وغير مستغلة، وقروض تزيد عن 250 ألف دينار.

قياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس تجميعي:

سياسة البنك في تحديد العناصر المشتركة في قياس مخاطر الائتمان لمحفظة الأفراد متماشية مع تعليمات البنك المركزي والتي اشارت ضمن احد بنودها إلى نوع المنتج وبالتالي فقد تم تقسيم محفظة الأفراد على خمس محافظ فرعية تبعاً لاشتراكها في نوع المنتج وهي:

- محفظة القروض الشخصية
- محفظة السيارات
- محفظة القروض العقارية
- محفظة البطاقات الائتمانية
- محفظة الشركات الصغيرة (باستثناء الحسابات التي تزيد عن 250 ألف دينار حيث تم إعتبارها إفرادي) وسيتم إدراجها ضمن قوائم البنك نهاية العام.

التسهيلات المباشرة:

تمّ اعتماد دفعات نقدية منتظمة (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية).
تمّ بناء تدفقات نقدية متوقعة لكل محفظة فرعية من خلال الاعتماد على المتوسط المرجح لمعدل الفائدة والمتوسط المرجح للإستحقاق لتحديد إستحقاق كل محفظة فرعية ومن ثم عمل إطفاء للدفعات المتبقية على مستوى كل محفظة فرعية أخذاً بالإعتبار أية مبالغ أو أقساط مدفوعة مسبقاً.

السقوف المقررة وغير المستغلة:

تمّ إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أرصدة العملاء في فترة الإحتساب بإستثناء القروض التي تعامل معاملة السقوف (كالقروض السكنية التي تصرف على دفعات والبطاقات حيث تمّ إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على السقوف).
اعتماد القيمة الإسمية للقروض السكنية (الرصيد مضافاً اليه الجزء غير المستغل للقروض غير المصروفة بالكامل أما القروض التي صرف دفعات منها فيعتمد الرصيد لغايات إحتساب الخسائر المتوقعة).
القروض التي تزيد عن 250 ألف دينار:
• تمّ إستثناء القروض التي تزيد عن 250 ألف دينار ضمن محفظة الأفراد.
• تمّ إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على غرار ما هو مطبق على محفظة قطاع الشركات وبالاعتماد على التدفقات النقدية المتوقعة لكل عميل.
• لعدم وجود درجة مخاطر لهذه الفئة من العملاء، تمّ تطبيق درجة مخاطر بواقع 5- وإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو كامل عمر القرض تبعاً لتصنيف العملاء (المرحلة الأولى / المرحلة الثانية)، مع مراعاة أنه سيتم تقييم هذه القروض على أنظمة التصنيف الائتماني للأفراد والشركات مستقبلاً (وفق خطة العمل المعتمدة).

الخسائر عند التعثر LGD:

تمّ اعتماد الأسلوب البسيط في إحتساب الخسائر عند التعثر للتسهيلات ضمن كل محفظة فرعية.
تمّ عمل خصم على الضمانات ضمن كل محفظة فرعية وحسب النسب المطبقة في محفظة قطاع الشركات وبما يتماشى مع ما ورد في تعليمات البنك المركزي وتعليمات بازل ١١١.
يمثل الضمان المقبول يتم مقارنة القيمة السوقية للضمان مع قيمة سند الرهن وفوائده أيهما أقل، تمّ تطبيق المعادلة التالية للوصول إلى الخسائر عند التعثر على مستوى كل تسهيل للمرحلتين الأولى والثانية وعلى النحو التالي (45% * التعرض بعد مخفضات المخاطر / التعرض قبل مخفضات المخاطر).
أما بخصوص المرحلة الثالثة وبعد تطبيق نسب الاقتطاع المعيارية يتم إحتساب الخسائر عند التعثر على الجزء المغطى بواقع 45% والجزء غير المغطى بواقع 80%.
لوصول إلى نسبة الخسائر عند التعثر على مستوى كل محفظة فرعية يتم إحتساب المتوسط المرجح للخسائر عند التعثر.

إحتمالية التعثر PD:

تم استخدام بيانات تاريخية لخمسة سنوات منذ عام 2012 ولغاية عام 2016 وذلك لغايات احتساب ODR على مستوى كل محافظة فرعية والتنبؤ بإحتمالية التعثر المستقبلية وعمل مواءمة لها لتحويلها من TTC PD إلى PIT PD، أما بخصوص المرحلة الثالثة فقد تم تطبيق إحتمالية تعثر بواقع 100%.

المحفظة الإستثمارية

إحتمالية التعثر PD:

يتم استخراج إحتمالية التعثر لمدة 12 شهراً من نظام بلومبيرج لكل من المصدر وبلد التعرض باستخدام ما يلي:

• DRSK للشركات العامة: تبلغ نسبة الدقة للشركات غير المالية 92.43% في حين تبلغ 91.78% للشركات المالية.

• SRSK للدول: تبلغ نسبة الدقة للدول 89%.

إن إحتمالية التعثر لمدة 12 شهراً المستخرجة من DRSK و SRSK مبنية على نماذج هيكلية والتي تأخذ بالإعتبار متغيرات متعددة منها:

• طبيعة القطاع ومعدلات نمو الأصول والتذبذبات السوقية وذلك عند احتساب إحتمالية التعثر للشركات.

• الأوضاع السياسية السائدة والأداء المالي والاقتصادي للدول (نمو الناتج المحلي الإجمالي والقروض المتعثرة في القطاع المصرفي إحتياطات العملة الأجنبية، إلخ) بحسب توقعات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك عند احتساب إحتمالية التعثر للدول وعليه، فإن إحتمالية التعثر تمثل الوضع الحالي وتعكس فقط إحتمالية تعثر الشركات دون الأخذ بالإعتبار إحتمالية تعثر بلد التعرض.

بناءً على ما تقدم، فقد تم تعديل إحتمالية التعثر لكل إصدار باستخدام سقف إحتمالية تعثر بلد التعرض له كحد أدنى لغايات احتساب إحتمالية التعثر وبذلك لا تكون إحتمالية تعثر أي إصدار أقل من إحتمالية تعثر بلد التعرض له.

لتطبيق الحد الأدنى لإحتمالية التعثر للتعرضات على البنوك المختلفة، يتم الاعتماد على ما إذا كان التعرض على بنك أجنبي بعملة تختلف عن العملة المحلية لبلد هذا البنك، فإنه يتم الاعتماد على الأعلى بين إحتمالية التعثر لبلد البنك الأجنبي وإحتمالية تعثر للبنك، خلافاً لذلك وفي حال كان التعرض على البنك الأجنبي بنفس العملة المحلية لبلد البنك، فإنه يتم الاعتماد على إحتمالية تعثر البنك نفسه فقط أي أنه لا يؤخذ بالإعتبار سقف إحتمالية تعثر بلد التعرض له كحد أدنى.

عند احتساب إحتمالية التعثر فإن نظام بلومبيرج يستخدم البيانات السوقية الحالية بالإضافة إلى المتوقعة التي تعكس المتوسط المرجح لتوقعات المحللين في السوق، وبالتالي لا داعي لعمل تحليل سيناريو إحتمالية التعثر.

في حال كانت النتائج المستخرجة لإحتمالية التعثر من نظام بلومبيرج لا تمثل الواقع الفعلي لتوقعات السوق المتمثل بإحتمالية التعثر الضمنية من قبل السوق والمستمدة من خلال هامش التعثر الائتماني و/أو هامش المخاطر الائتمانية للمصدر، يتم اعتماد إحتمالية التعثر السوقية التي يتم الحصول عليها من إصدار / ورقه مالية تمتاز بسيولة جيدة لنفس المصدر وذلك كمرجع تسعير يعتمد عليه بحسب الإجراءات المتخذة لتقييم مدخلات المخاطر للمحفظة الإستثمارية المعتمدة.

في حال عدم توفر إحتمالية التعثر لبلد التعرض يتم اعتماد منهجية التصنيف المقارن المعد من قبل الشركة الاستشارية، وفي حال عدم توفر إحتمالية التعثر للمصدر يتم اعتماد إحتمالية التعثر لبلد التعرض كإحتمالية التعثر للمصدر.

يتم اعتبار احتمالية تعثر الحكومة الأردنية كبلد التعرض على أنها احتمالية التعثر للمصدر في حالة التوظيفات في السوق النقدي (الودائع المربوطة) مع فروع البنك بالإضافة إلى البنوك التابعة التي يملك فيها البنك ما نسبته 50% أو أعلى من رأس المال.

بعد ذلك، يتم تعديل احتمالية التعثر لمدة 12 شهراً لتأخذ بالإعتبار العمر المتبقي للتعرض للإصدارات الباقي على إستحقاقها أقل من سنة واحدة وبحسب المعادلة التالية:

$$PD_n = 1 - (1 - PD_{12\text{-month}})^{n/12} \quad \text{حيث } (n) \text{ تمثل العمر المتبقي بالأشهر } (n < 12)$$

إحتساب احتمالية التعثر للتعرض على الشركات الأردنية بعملة الدينار الأردني (في حال عدم توفر احتمالية تعثر للمصدر)

يتم إحتساب درجة مخاطر الشركة بالاعتماد على نظام Moody's Credit Scoring وبحيث يتم ربطها بإحتمالية التعثر المقابلة لها.

إن احتمالية التعثر أعلاه تمثل خلال الفترة، وعليه يتم تحويلها بحسب المنهجية المعدة من قبل الشركة الاستشارية للحصول على الوضع الحالي.

بعد ذلك يتم تعديل احتمالية التعثر لمدة 12 شهراً لتأخذ بالإعتبار العمر المتبقي للتعرض للإصدارات الباقي على إستحقاقها أقل من سنة واحدة وبحسب المعادلة الموضحة أعلاه.

الخسارة عند التعثر LGD:

يتم استخراج معدل الإسترداد من نظام بلومبيرج لكل إصدار بإستخدام (CDSW) الذي يعتمد على النموذج المعياري لـ ISDA Standard Model (ISDA) وبحيث يتم عندها إحتساب الخسارة عند التعثر بحسب المعادلة $(LGD = 1 - RR)$ وكما في الجدول التالي:

السوق	Senior Unsecured	Subordinated
الأسواق المتطورة	RR= 40%. LGD= 60%	RR= 20%. LGD= 80%
الأسواق الناشئة	RR= 25%. LGD= 75%	RR=25%. LGD= 75%

بالنسبة للأدوات المالية المضمونة فيتم اعتماد منهجية الخصم في إحتساب الخسائر عند التعثر، والاستعانة بالسقوف المعتمدة في أسلوب التقييم الداخلي IRB أسوة بما هو معتمد للمحفظة الإئتمانية

التعرض عند التعثر EAD:

قيمة التعرض عند التعثر = الفائدة المستحقة غير المقبوضة + القيمة الحالية (لـ القيمة الإسمية + الفائدة المتوقعة) لمدة سنة.

يتم إحتساب الفائدة المستحقة غير المقبوضة أو استخراجها من نظام بلومبيرج.

يتم إحتساب الفائدة المتوقعة للعمر المتبقي للتعرض بحد أقصى سنة واحدة بإستخدام معدل الفائدة الكوبونية للسندات ثابتة الفائدة، أما فيما يتعلق بالسندات متغيرة الفائدة التي تدفع فائدة كوبونية تمثل سعر اللايبور مضافاً إليه هامش ثابت، يتم أخذ التوقعات على سعر اللايبور خلال فترة سنة واحدة مضافاً إليه الهامش الثابت وذلك لإحتساب الفائدة المتوقعة.

إن معدل الخصم المستخدم لإحتساب القيمة الحالية يمثل معدل العائد الفعلي.

الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL:

يتم احتساب قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة بحسب المعادلة التالية: $ECL = PD * LGD * EAD$
يتم احتساب قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة للمشتقات المالية خارج الميزانية من خلال استخراج الحد الأقصى المتوقع للتعرض بالإضافة إلى وقت الحد الأقصى للتعرض من نظام بلومبيرج باستخدام (SWPM) والتي يعتمد في احتسابها على نموذج مونتي كارلو، ويتم احتساب القيمة الحالية للحد الأقصى المتوقع للتعرض بالاعتماد على ما يلي:

- إن فترة الخصم تمثل وقت الحد الأقصى للتعرض المستخرج من نظام Bloomberg.
- إن معدل الخصم يمثل معدل الفائدة الخالي من المخاطر لعملة التعرض في وقت الحد الأقصى للتعرض بحد أقصى سنة واحدة.

يتم احتساب قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة بحسب المعادلة التالية:

$$ECL = PD * LGD * Peak Exposure EAD$$

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تم استخدامها من قبل البنك في

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

محفظة الشركات

المحفظة	المؤشرات الاقتصادية
الشركات الكبرى	– الإنتاج الصناعي – نسبة التغيير (Lag 4) – حجم الواردات من السلع و الخدمات التغيير في النسبة المئوية – المتوسط المتغير لثلاثة أرباع (Lag 4) – إجمالي الإستثمار – نسبة النمو المئوية النسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي (Lag 2)
الشركات المتوسطة	– حجم الواردات من السلع والخدمات (التغيير في النسب المئوية) – حجم الصادرات من السلع (التغيير في النسب المئوية) – المتوسط المتغير لستة أرباع (Lag 4)

محفظة الأفراد

القطاع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
قروض السيارات	- حجم الصادرات من السلع التغير في النسبة المئوية - المتوسط المتغير لستة أرباع (Lag 3)	- حجم الصادرات من السلع التغير في النسبة المئوية - المتوسط المتغير لستة أرباع (Lag 3)
القروض العقارية	- حجم الصادرات من السلع التغير في النسبة المئوية - المتوسط المتغير لستة أرباع (Lag 1) - مؤشر الإنتاج الصناعي (Lag 3)	- إجمالي النمو السنوي للناتج المحلي (Lag 1) - حجم الصادرات من السلع التغير في النسبة المئوية - المتوسط المتغير لستة أرباع (Lag 3) - الإيرادات الحكومية (Lag 1)
القروض الشخصية	- سهولة القيام بالأعمال - المتوسط المتغير لستة أرباع - مؤشر الإنتاج الصناعي - المتوسط المتغير لثلاثة أرباع (Lag 3)	إجمالي النمو السنوي للناتج المحلي (Lag 1)
قروض الأعمال الصغيرة	حجم الصادرات من السلع التغير في النسبة المئوية - المتوسط المتغير لثلاثة أرباع (Lag 2)	إجمالي النمو السنوي للناتج المحلي - المتوسط المتغير لثلاثة أرباع (Lag 1)

محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

المحفظة الائتمانية

التصنيف	المعايير
المرحلة الأولى	الحسابات التي لم يلاحظ وجود زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية أو مؤشرات للتعثّر وتتمثل بما يلي: الحسابات العاملة التي لا يوجد عليها مستحقات أو لديها مستحقات أقل من 45 يوماً تنخفض تدريجياً إلى 30 يوماً على مدار ثلاثة سنوات.
المرحلة الثانية	الحسابات التي طرأ عليها زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية ويوجد بوادر للتعثّر وتتمثل بما يلي: - الحسابات التي لديها مستحقات أكثر من 45 يوماً فأكثر وتقل عن 90 يوم. - الحسابات التي يوجد لديها مؤشر هيكلية وبواقع هيكلتين. - الحسابات المصنفة تحت المراقبة. - أية حسابات تتطلب التصنيف ضمن هذه المرحلة وفقاً لتوجهات الإدارة والجهات الرقابية.

التصنيف	المؤشرات الاقتصادية
المرحلة الثالثة	– الحسابات التي أصبحت متعثرة وتمثل بما يلي: كافة القروض والتسهيلات غير العاملة حسب تعريف الديون غير العاملة الواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 47 / 2009 تاريخ 2009/12/10 والتي يترتب عليها مستحقات لمدة 90 يوماً فأكثر. الحسابات التي درجة المخاطر لديها 8، 9، 10 حسب التصنيف الائتماني لدى البنك. – الحسابات التي يوجد لها مؤشر جدولة.

كما أشار المعيار إلى أنه في حال طرأ تحسن على نوعية الائتمان وتوفرت أسباب كافية وموثقة تجعل من الممكن نقل مطالبات ائتمانية من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية أو من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى فإن عملية النقل يجب أن تتم بعد التحقق من تحسن الوضع الائتماني للمطالبة والالتزام بسداد ثلاثة أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط نصف سنوي في مواعيدها بحيث لا يعتد بالتسديد المبكر للأقساط لغرض نقل الدين إلى مرحلة أفضل، فعلى سبيل المثال في حال وجود حساب مصنف ضمن المرحلة الثالثة وتم جدولة الحساب فلا بد أن يبقى الحساب ضمن المرحلة الثالثة لمدة 3 أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط سنوي تبعاً لدورية السداد الخاصة بهذا التسهيل قبل انتقاله إلى المرحلة الثانية.

المحفظة الاستثمارية

الأداة المالية	المعايير
الأدوات المالية ذات التصنيف الائتماني المرتفع	– إنخفاض التصنيف الائتماني للأداة بتاريخ التقرير بمقدار درجتين تحت درجة التصنيف الائتماني المرتفع منذ تاريخ الشراء (BB). – إنخفاض التصنيف الائتماني الضمني / تصنيف خطورة التعثر لـ 12 شهراً (Implied Rating/1-year Default Risk Rating) بتاريخ التقرير بمقدار أكثر من درجتين تحت درجة التصنيف الائتماني المرتفع منذ تاريخ التقرير السابق (أقل من HY2 بحسب نظام Bloomberg).
الأدوات المالية ذات العائد العالي	– إنخفاض التصنيف الائتماني للأداة بتاريخ التقرير بمقدار درجتين تحت درجة تصنيفها الائتماني عند تاريخ الشراء. – إنخفاض التصنيف الائتماني الضمني / تصنيف خطورة التعثر لـ 12 شهراً (Implied Rating/1-year Default Risk Rating) بتاريخ التقرير بمقدار أكثر من درجتين تحت درجة تصنيفها الائتماني الضمني منذ تاريخ التقرير السابق.
الأدوات المالية غير المصنفة إئتمانياً	– بحسب نظام Moody's Credit Scoring، تعتبر الأداة المالية في المرحلة الثانية في حال إنخفاض تصنيفها بتاريخ التقرير بمقدار أكثر من درجتين تحت درجة تصنيفها عند تاريخ الشراء.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية:

مجلس إدارة البنك:

توفير هيكل وإجراءات حاكمية مناسبة تضمن التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة وفقاً لتعليمات البنك المركزي والمعايير ذات العلاقة بالمعيار المحاسبي. الموافقة على أية تعديلات على نتائج ومخرجات الأنظمة بخصوص عمليات احتساب وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمتغيرات التي يتم احتسابها. اعتماد نماذج الأعمال التي يتم من خلالها تحديد أهداف وأسس اقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى. ضمان قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديد إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9 والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية. اعتماد النتائج النهائية لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك والمتعلق بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- الإشراف على كفاءة وفعالية عملية إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

اللجنة العليا للمشروع:

- الإشراف على حسن سير العمل في تطبيق المشروع وضمان الإلتزام بالخطة الموضوعية.
- التأكد من أنه تم تحديد المخاطر الرئيسية وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمعالجتها.
- الموافقة على توصيات اللجنة الفنية للمشروع.
- الاجتماع إن لزم مع مجلس الإدارة و/ أو اللجان المنبثقة عنه لوضعهم في صورة الوضع إن طلب ذلك.

اللجنة الفنية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية:

- مراجعة المنهجية الخاصة بتقييم الخسائر الائتمانية وآلية إحتساب المكونات الرئيسية للخسائر الائتمانية EAD , PD , LGD ، والتوصية باعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- اعتماد نتائج المراجعة السنوية لمخرجات أنظمة التقييم الداخلية لمخاطر العملاء.
- تقييم مدى ملاءمة المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في عمليات الإحتساب وانعكاساتها على البند المتعلق بتقدير احتمالية التعثر ونتائج إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- استعراض ملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي المتعلقة بمنهجية تقييم الخسائر الائتمانية والبيانات المستخدمة ونتائج الإحتساب والإشراف على إعداد الخطط التصحيحية اللازمة.
- اعتماد خطة عمل تطبيق المشروع بمراحل مختلفة وتحديد المهام والواجبات والمسؤوليات المطلوبة من كافة الدوائر ومتابعة مراحل انجاز المشروع وفقاً للخطة الموضوعية.

- حل كافة المشاكل والمعوقات التي تواجه البنك في سبيل تطبيق المعيار وذات العلاقة بالموارد والسياسات والأنظمة والبيانات، الخ.
- متابعة ومعالجة أية مستجدات أو متطلبات جديدة تصدر من البنك المركزي الأردني حول تطبيق المعيار والتأكد من تلبية كافة متطلبات البنك المركزي.
- مناقشة واعتماد الفرضيات والمنهجيات المتعلقة بنماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL.
- اعتماد نتائج تحليل وتقييم عروض الشركات لتقديم خدمات للبنك وبناء نماذج الإحتساب وشراء أي أنظمة لأغراض متطلبات التوافق مع المعيار والتوصية للجنة العليا للمشروع.

لجنة التدقيق:

التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة / إحتياطي المخاطر المصرفية العامة / مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها عند كل بيانات مالية.

دائرة المخاطر:

- إعداد إطار عمل واضح لعملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- المراجعة السنوية لأنظمة التقييم الداخلية وإطار العمل لمواكبة أية مستجدات تطرأ على الأسس المستخدمة في الإحتساب لضمان دقة النتائج.
- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتصنيف العملاء وفقاً للمراحل الثلاثة بشكل ربعي بما يتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي وتعليمات البنك المركزي الأردني، وإطلاع لجنة المخاطر الإدارة التنفيذية على نتائج الإحتساب.
- رفع التوصيات اللازمة للجنة المخاطر الإدارة التنفيذية بخصوص العملاء الذين طرأ تغير على تصنيفهم نتيجة عمل تخطي لهم.
- استحداث مؤشرات تساهم في رصد بوادر تعثر الإئتمان لدى العملاء بما يكفل تعزيز مبدأ النظرة المستقبلية في تقييم المخاطر والخسائر الائتمانية .
- تجهيز الكشوفات المطلوبة من البنك المركزي بالتعاون مع الدوائر المعنية.
- مراجعة واعتماد المقاييس المخاطر وفقاً للسياسة والمنهجية المعتمدة.

1 - توزيع التعرضات الائتمانية:

2019

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض دينار	الخسائر الائتمانية المتوقعة دينار	مستوى احتمالية الخسارة %	التعرض عند التعثر (بالمليون)	متوسط الخسارة عند التعثر %
1	ديون عاملة	630,563,639	6,746	%0.01	646,218,392	%45.00
2	ديون عاملة	7,604,442	673	%0.03	7,917,464	%43.68
2-	ديون عاملة	22,487,486	8,408	%0.08	24,544,225	%45.10
2+	ديون عاملة	4,297,609	419	%0.04	5,238,151	%29.28
3	ديون عاملة	163,364,354	66,513	%0.11	186,791,124	%42.77
3-	ديون عاملة	32,051,331	31,234	%0.28	37,983,014	%41.30
3+	ديون عاملة	81,156,763	31,523	%0.08	93,938,968	%44.18
4	ديون عاملة	88,520,143	1,417,177	%2.89	118,147,035	%39.41
4-	ديون عاملة	78,426,903	356,402	%1.48	111,841,164	%44.43
4+	ديون عاملة	49,124,730	558,626	%1.80	66,464,831	%42.11
5	ديون عاملة	85,583,573	923,150	%2.35	107,969,893	%41.12
5-	ديون عاملة	453,693,287	8,906,928	%6.68	487,812,188	%37.14
5+	ديون عاملة	97,983,560	883,914	%1.74	118,819,507	%41.62
6	ديون عاملة	49,624,583	2,016,421	%8.73	51,819,992	%40.45
6-	ديون عاملة	251,107,894	22,859,905	%14.02	269,163,154	%42.07
6+	ديون عاملة	64,789,485	1,078,376	%3.63	70,944,418	%50.91
7	ديون عاملة	88,679,680	37,050,951	%27.69	96,669,620	%40.72
7-	ديون عاملة	88,352,423	28,297,354	%58.78	92,884,626	%50.03
7+	ديون عاملة	14,522,190	707,966	%17.86	16,415,515	%27.57
غير مصنف	ديون عاملة	1,902,504,699	32,830,414	%51.00	1,967,291,984	%51.00
		4,254,438,774	138,033,100		4,578,875,265	
8	ديون دون المستوى	5,015,669	2,779,749	%100.00	4,946,964	%56.32
غير مصنف	ديون دون المستوى	14,697,107	6,239,693	%100.00	14,339,290	%68.37
9	ديون مشكوك في تحصيلها	16,277,459	10,014,780	%100.00	15,334,945	%56.76
غير مصنف	ديون مشكوك في تحصيلها	29,183,895	16,502,165	%100.00	27,524,236	%69.47
10	هالكة أو رديئة	163,664,090	79,029,702	%100.00	107,558,458	%59.49
غير مصنف	هالكة أو رديئة	115,467,423	81,008,554	%100.00	73,105,808	%70.96
		344,305,643	195,574,643		242,809,701	
المجموع الكلي		4,598,744,417	333,607,743		4,821,684,966	

لا يتوفر للتعرضات أعلاه تصنيف وفقاً لمؤسسات تصنيف خارجية.

متوسط الخسارة عند التعثر %	التعرض عند التعثر (بالمليون)	مستوى احتمالية الخسارة %	الخسائر الإئتمانية المتوقعة دينار	إجمالي قيمة التعرض دينار	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك
%5.63	830,751,395	%0.00	3,890	820,925,815	ديون عاملة	1
%5.16	1,857,873	%0.00	152	1,857,873	ديون عاملة	2
%16.91	63,011,965	%0.02	11,225	60,942,394	ديون عاملة	2-
%2.55	5,002,634	%0.01	602	4,706,525	ديون عاملة	2+
%12.53	138,220,480	%0.08	57,512	121,569,549	ديون عاملة	3
%14.83	30,466,271	%0.07	11,349	25,725,259	ديون عاملة	3-
%11.93	16,573,233	%0.02	2,609	11,429,222	ديون عاملة	3+
%15.01	110,960,308	%0.43	153,233	100,206,361	ديون عاملة	4
%15.65	154,533,960	%0.52	310,428	147,462,073	ديون عاملة	4-
%14.62	61,472,862	%0.14	80,110	55,670,430	ديون عاملة	4+
%17.18	98,968,442	%0.56	434,671	94,369,798	ديون عاملة	5
%15.98	369,122,659	%1.58	4,535,541	343,807,605	ديون عاملة	5-
%13.17	64,385,271	%1.07	301,168	52,986,425	ديون عاملة	5+
%17.07	45,175,651	%2.67	1,039,102	42,429,292	ديون عاملة	6
%17.28	274,557,207	%3.19	18,119,094	264,775,884	ديون عاملة	6-
%10.02	32,195,468	%4.28	692,280	31,170,018	ديون عاملة	6+
%15.91	124,648,844	%5.96	44,589,138	119,021,795	ديون عاملة	7
%17.52	41,295,321	%12.79	15,414,702	41,172,276	ديون عاملة	7-
%15.70	50,496,645	%8.84	7,663,603	50,098,031	ديون عاملة	7+
%10.00	2,654	%12.50	2,123	2,654	ديون عاملة	9
%10.00	401,731	%12.50	308,932	401,731	ديون عاملة	10
%39.22	1,929,359,288	%5.05	32,783,846	1,963,983,098	ديون عاملة	غير مصنف
	4,443,460,162		126,515,310	4,354,714,108		
%53.13	2,504,721	%100.00	1,330,749	2,681,759	ديون دون المستوى	8
%56.91	13,465,455	%100.00	7,663,507	15,279,591	ديون دون المستوى	غير مصنفة
%56.06	14,692,633	%100.00	8,236,370	14,843,773	ديون مشكوك في تحصيلها	9
%57.60	14,376,513	%100.00	8,280,534	15,558,681	ديون مشكوك في تحصيلها	غير مصنفة
%45.05	144,237,248	%100.00	64,974,918	150,572,848	هالككة أو رديئة	10
%90.12	83,038,198	%100.00	74,830,960	91,933,935	هالككة أو رديئة	غير مصنفة
	272,314,768		165,317,038	290,870,587		
	4,715,774,930		291,832,348	4,645,584,695		المجموع الكلي

2 - توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية:

2019	مالي دينار	صناعة دينار	تجارة دينار	عقارات دينار	زراعة دينار	أسهم دينار	أفراد دينار	حكومة وقطاع عام دينار	أخرى دينار	إجمالي دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	967,931,615	-	-	-	-	-	-	-	-	967,931,615
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	452,515,681	-	-	-	-	-	-	-	-	452,515,681
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	56,296,849	-	-	-	-	-	-	-	-	56,296,849
التسهيلات الائتمانية	128,097,048	526,338,498	462,089,155	1,113,895,128	15,342,153	3,309,671	773,084,748	730,943,809	405,720,795	4,158,821,005
سحبات وأسناد وأذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خلال قائمة الأرباح أو الخسائر										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من	106,946,963	-	8,259,987	-	-	-		247,618,585	-	362,825,535
خلال قائمة الدخل الشامل الآخر										
ضمن الموجودات المالية بالكلفة المضافة	7,078,246	-	8,699,653	-	-	-	-	1,810,846,052	-	1,826,623,951
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي / السنة الحالية	1,718,866,402	526,338,498	479,048,795	1,113,895,128	15,342,153	3,309,671	773,084,748	2,789,408,446	405,720,795	7,825,014,636
الحفلات المالية	-	-	370,019,451	-	-	-	-	-	-	370,019,451
الاعتمادات المستندية	-	-	373,427,157	-	-	-	-	-	-	373,427,157
الريزومات الأخرى	-	-	107,188,514	-	-	-	-	-	-	107,188,514
المجموع الكلي	1,718,866,402	526,338,498	1,329,683,917	1,113,895,128	15,342,153	3,309,671	773,084,748	2,789,408,446	405,720,795	8,675,649,758

2018										
إجمالي دينار	أخرى دينار	حكومة وقطاع عام دينار	أفراد دينار	أسهم دينار	زراعة دينار	عقارات دينار	تجارة دينار	صناعة دينار	مالي دينار	
1,039,140,400	-	-	-	-	-	-	-	-	1,039,140,400	أرصدة لدى بنوك مركزية
552,436,392	-	-	-	-	-	-	-	-	552,436,392	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
37,578,850	-	-	-	-	-	-	-	-	37,578,850	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,255,354,746	343,367,229	892,151,696	724,708,057	6,959,336	15,669,673	1,115,162,491	552,012,500	458,327,179	146,996,585	السهميات الائتمالية
										سندات وأوراق وأدوات:
66,271	-	66,271	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
350,027,297	-	74,449,929	-	-	-	-	13,777,753	-	261,799,615	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
1,486,802,987	-	1,440,433,115	-	-	-	-	46,369,872	-	-	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المضافة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
7,721,406,943	343,367,229	2,407,101,011	724,708,057	6,959,336	15,669,673	1,115,162,491	612,160,125	458,327,179	2,037,951,842	الإجمالي / لسنة الحالية
189,991,327	-	-	-	-	-	-	189,991,327	-	-	الخفلات المالية
398,223,381	-	-	-	-	-	-	398,223,381	-	-	الاعتمادات المستندية
100,622,696	-	-	-	-	-	-	100,622,696	-	-	البرازمات الأخرى
8,410,244,347	343,367,229	2,407,101,011	724,708,057	6,959,336	15,669,673	1,115,162,491	1,300,997,529	458,327,179	2,037,951,842	المجموع الكلي

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):

2019

المجموعة دينار	المرحلة الثانية دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
1,718,866,402	315,983	127	6,210,546	977,953	1,711,361,793	مالي
526,338,498	7,002,089	1,644,548	45,990,471	148,109,100	323,592,290	صناعي
1,329,683,917	17,417,078	29,002,858	83,535,600	234,406,489	965,321,892	تجارة
1,113,895,128	23,421,534	42,529,969	67,081,383	818,870,308	161,991,934	عقارات
15,342,153	451,311	46,439	3,550,034	389,432	10,904,937	زراعة
3,309,671	709,188	-	-	2,600,483	-	أسهم
773,084,748	9,289,012	20,999,953	1,886,478	677,567,506	63,341,799	أفراد
2,789,408,446	-	-	10,725,926	29	2,778,682,491	حكومة وقطاع عام
405,720,795	9,962,212	17,366,725	61,506,032	5,196,803	311,689,023	أخرى
8,675,649,758	68,568,407	111,590,619	280,486,470	1,888,118,103	6,326,886,159	المجموع

المجموعة المجموع دينار	المرحلة الثانية دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
2,037,951,842	612,192	-	11,402,810	378,644	2,025,558,196	مالي
458,327,179	9,296,915	18,119,449	53,297,804	148,260,032	229,352,979	صناعي
1,300,997,529	(30,299,842)	8,248,503	98,823,240	173,449,909	1,050,775,719	تجارة
1,115,162,491	24,706,477	31,375,227	110,582,509	696,564,554	251,933,724	عقارات
15,669,673	879,145	257,379	2,565,986	332,499	11,634,664	زراعة
6,959,336	3,223,977	-	778,297	1,356,787	1,600,275	أسهم
724,708,057	10,426,317	25,366,918	7,314,706	637,359,950	44,240,166	أفراد
2,407,101,011	-	-	25,115,602	-	2,381,985,409	حكومة وقطاع عام
343,367,229	2,887,830	3,480,624	26,672,730	29,187,742	281,138,303	أخرى
8,410,244,347	21,733,011	86,848,100	336,553,684	1,686,890,117	6,278,219,435	المجموع

3 - توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:

إجمالي دينار	دول أخرى دينار	أمريكا دينار	أفريقيا دينار	آسيا دينار	أوروبا دينار	دول الشرق الأوسط الأخرى دينار	داخل المملكة دينار	2019
967,931,615	-	-	-	-	-	-	967,931,615	أرصدة لدى بنوك مركزية
452,515,681	991,939	121,549,780	278,579	5,428,955	124,209,348	79,743,391	120,313,689	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
56,296,849	-	-	-	-	22,133,958	3,973,369	30,189,522	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,158,821,005	-	-	-	-	142,124,525	175,446,753	3,841,249,727	الائتميلات الائتمانية
								سندات وأستاد وأدوات:
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
362,825,535	11,458,631	85,696,640	14,168,270	18,006,690	42,938,271	32,500,614	158,056,419	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,826,623,951	-	3,958,965	-	5,636,247	5,180,360	58,574,260	1,753,274,119	ضمن الموجودات المالية بالخلفاء المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرفوعة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
7,825,014,636	12,450,570	211,205,385	14,446,849	29,071,892	336,586,462	350,238,387	6,871,015,091	الإجمالي / السلة الحالية
370,019,451	-	-	12,646,167	181,092	6,213,775	11,444,267	339,534,150	الكفالات المالية
373,427,157	-	1,354,746	708,422	1,046,176	3,738,823	13,585,400	352,993,590	الاعتمادات المستحقة
107,188,514	-	-	-	-	36,296,870	-	70,891,644	الائتمات الأخرى
8,675,649,758	12,450,570	212,560,131	27,801,438	30,299,160	382,835,930	375,268,054	7,634,434,475	المجموع الكلي

2018								
إجمالي دينار	دول أخرى دينار	أمريكا دينار	أفريقيا دينار	آسيا دينار	أوروبا دينار	دول الشرق الأوسط الأخرى دينار	داخل المملكة دينار	
1,039,140,400	-	-	-	-	-	-	1,039,140,400	أرصدة لدى بنوك مركزية
552,436,392	4,606,761	128,939,539	67,893	5,296,256	238,400,549	70,260,713	104,864,681	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
37,578,850	-	-	-	-	3,149,728	4,457,234	29,971,888	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,255,354,746	-	-	-	-	154,599,919	124,040,034	3,976,714,793	اللتسهيلات الائتمانية
								سندات وأستاد وأذونات:
66,271	-	-	-	-	-	-	66,271	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
350,027,297	9,600,042	99,183,214	14,602,060	19,926,890	17,316,081	35,933,465	153,465,545	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,486,802,987	2,130,963	-	-	2,146,482	-	38,006,777	1,444,518,765	ضمن الموجودات المالية بالخلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
7,721,406,943	16,337,766	228,122,753	14,669,953	27,369,628	413,466,277	272,698,223	6,748,742,343	الإجمالي / للسنة الحالية
189,991,327	-	-	-	-	10,209,290	23,140,879	156,641,158	الحفالات المالية
398,223,381	-	686,261	443,086	2,018,183	-	44,781,293	350,294,558	الاعتمادات المستحقة
100,622,696	-	-	-	-	-	27,720,312	72,902,384	الائتمانات الأخرى
8,410,244,347	16,337,766	228,809,014	15,113,039	29,387,811	423,675,567	368,340,707	7,328,580,443	المجموع الكلي

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):
2019

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجمالي دينار	إفرادي دينار	تجمالي دينار	إفرادي دينار	
7,634,434,475	61,599,155	111,590,619	196,990,180	1,820,469,691	5,443,784,830	داخل المملكة
375,268,054	2,950,459	-	64,756,534	6,281,911	301,279,150	دول الشرق الأوسط الأخرى
382,835,930	3,913,285	-	5,911,610	53,816,135	319,194,900	أوروبا
30,299,160	-	-	181,092	-	30,118,068	آسيا
27,801,438	-	-	12,647,054	-	15,154,384	إفريقيا
212,560,131	-	-	-	-	212,560,131	أمريكا
12,450,570	105,508	-	-	7,550,366	4,794,696	دول أخرى
8,675,649,758	68,568,407	111,590,619	280,486,470	1,888,118,103	6,326,886,159	المجموع

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي دينار	إفرادي دينار	تجميعي دينار	إفرادي دينار	
5,645,322,877	52,005,477	27,028,100	326,500,745	219,036,608	5,020,751,947	داخل المملكة
1,911,976,476	(32,443,618)	57,751,293	10,052,937	1,117,844,870	758,770,994	دول الشرق الأوسط الأخرى
578,335,718	2,171,150	2,068,710	-	272,795,529	301,300,329	أوروبا
24,749,548	-	-	-	11,964,766	12,784,782	آسيا
14,688,204	-	-	-	3,525,653	11,162,551	أفريقيا
218,743,226	-	-	-	45,415,704	173,327,522	أمريكا
16,428,298	-	-	-	16,306,987	121,311	دول أخرى
8,410,244,347	21,733,009	86,848,103	336,553,682	1,686,890,117	6,278,219,436	المجموع

4 - التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها : أ - إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :

2019

نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها دينار	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		
		التعرضات التي تم تعديل تصنيفها دينار	إجمالي قيمة التعرض دينار	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها دينار	إجمالي قيمة التعرض دينار	
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	إذاعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
6%	280,631,377	123,223,575	387,724,773	157,407,802	446,155,947	التسهيلات الائتمانية
-	-	-	3,000,000	-	10,768,285	سندات وأستاد وأذونات
-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	10,768,285	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	3,000,000	-	-	ضمن الموجودات المالية بالخلقة المطفأة
-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
3%	280,631,377	123,223,575	390,724,773	157,407,802	456,924,232	المجموع
1%	5,344,774	2,617,373	19,706,566	2,727,401	32,779,681	الخفلات المالية
0%	551,873	-	39,487	551,873	3,640,513	الاعتمادات المستندية
0%	10,596	-	-	10,596	92,525	الإئتمانات الأخرى
1%	5,907,243	2,617,373	19,746,053	3,289,870	36,512,719	المجموع
3%	286,538,620	125,840,948	410,470,826	160,697,672	493,436,951	المجموع الكلي

نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها دينار	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		
		التعرضات التي تم تعديل تصنيفها دينار	إجمالي قيمة التعرض دينار	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها دينار	إجمالي قيمة التعرض دينار	
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	السهوليات الائتمانية
6%	282,826,886	66,922,209	303,583,673	215,904,677	478,361,054	سندات وأستاد وأدوات
0%	4,216,980	-	3,000,000	4,216,980	10,805,623	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1%	4,216,980	-	-	4,216,980	10,805,623	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	3,000,000	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة
-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرموقة (دوات الدين)
-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
4%	287,043,866	66,922,209	306,583,673	220,121,657	489,166,677	المجموع
15%	32,549,681	4,430,930	8,332,122	28,118,751	27,429,099	الحفلات المالية
0%	257,889	-	37,082	257,889	4,498,759	الاعتمادات المستندية
0%	163,939	-	-	163,939	248,254	الريزومات الأخرى
5%	32,971,509	4,430,930	8,369,204	28,540,579	32,176,112	المجموع
6%	320,015,375	71,353,139	314,952,877	248,662,236	521,342,789	المجموع الكلي

ب - الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

2019

المجموعة التي تم تعديل تصنيفها	الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			البيان
	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	
المجموع دينار	تجميعي دينار	أفرادي دينار	تجميعي دينار	أفرادي دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
20,773,066	-	15,422,388	3,330,838	2,019,840	280,631,377	123,223,575	157,407,802	التسهيلات الائتمانية
-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأستاد وأذونات
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالخلفه المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
20,773,066	-	15,422,388	3,330,838	2,019,840	280,631,377	123,223,575	157,407,802	المجموع
478,216	-	73,213	351,805	53,198	5,344,774	2,617,373	2,727,401	الحفالات المالية
42,240	-	-	42,240	-	551,873		551,873	الاعتمادات المستحقة
27	-	-	-	27	10,596		10,596	الائتمانات الأخرى
520,483	-	73,213	394,045	53,225	5,907,243	2,617,373	3,289,870	المجموع
21,293,549	-	15,495,601	3,724,883	2,073,065	286,538,620	125,840,948	160,697,672	المجموع الكلي

المجموعة التي تم تعديل تصنيفها	الخسائر والإيرادات المتوقعة للعمليات التي تم تعديل تصنيفها				العمليات التي تم تعديل تصنيفها			البيان
	المرحلة التالية		المرحلة التالية		إجمالي العمليات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي العمليات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة التالية	إجمالي العمليات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة التالية	
	تجميعي دينار	أفرادي دينار	تجميعي دينار	أفرادي دينار				
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
10,131,953	-	6,411,312	2,132,589	1,588,052	282,826,886	66,922,209	215,904,677	السهوليات الانتمائية
30,174	-	-	-	30,174	4,216,980	-	4,216,980	سندات وأوراق ذاتية
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة أو الخسائر
30,174	-	-	-	30,174	4,216,980	-	4,216,980	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالخلفه المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرفوعة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
10,162,127	-	6,411,312	2,132,589	1,618,226	287,043,866	66,922,209	220,121,657	المجموع
544,623	-	46,936	2,688	494,999	32,549,681	4,430,930	28,118,751	الحفلات المالية
4,988	-	-	3,768	1,220	257,889	-	257,889	الاعتمادات المستندية
691	-	-	668	23	163,939	-	163,939	الائتمانات الأخرى
550,302	-	46,936	7,124	496,242	32,971,509	4,430,930	28,540,579	المجموع
10,712,429	-	6,458,248	2,139,713	2,114,468	320,015,375	71,353,139	248,662,236	المجموع الكلي

5 - التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018	2019	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي
1,039,140,400	967,931,615	أرصدة لدى بنوك مركزية
552,436,392	452,515,681	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
37,578,850	56,296,849	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية:
718,389,976	738,480,562	للأفراد
1,144,604,297	1,125,714,864	القروض العقارية
		للشركات
1,245,612,098	1,319,568,990	الشركات الكبرى
255,003,493	244,514,938	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
891,744,882	730,541,651	للحكومة والقطاع العام
		سندات وأسناد وأذونات وصناديق:
66,271	-	ضمن الموجودات المالية المحددة القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,486,802,987	1,826,623,951	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
350,027,297	362,825,535	ضمن الموجودات المالية المحددة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
7,721,406,943	7,825,014,636	المجموع
		بنود خارج قائمة المركز المالي
398,223,381	373,427,157	اعتمادات وقبولات
189,991,327	370,019,451	كفالات
100,622,696	107,188,514	سقوف تسهيلات غير مستغلة
688,837,404	850,635,122	المجموع
8,410,244,347	8,675,649,758	الإجمالي

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 و 2018 دون اخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.

التوزيع النسبي للتعرضات كما يلي:

- 17.02% من إجمالي التعرضات ناتج عن أرصدة لدى بنوك مركزية وبنوك ومؤسسات مصرفية (2018: 19.37%).
- 47.94% من إجمالي التعرضات ناتج عن القروض والتسهيلات (2018: 50.60%).
- 21.05% من إجمالي التعرضات ناتج عن الإستثمار في السندات والإسناد والأذونات والصناديق (2018: 21.79%).
- 9.8% من إجمالي التعرضات ناتج عن البنود خارج الميزانية والبنود الأخرى (2018: 8.19%).

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية إلى تصنيف تحت المراقبة خلال عام 2019، وقد بلغت قيمتها كما في نهاية السنة الحالية حوالي 57.3 مليون دينار مقابل حوالي 19.4 مليون دينار كما في نهاية السنة السابقة.

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة.

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية العاملة من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، استناداً للتدفقات النقدية لدى العملاء وبما يساعدهم في الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وقد بلغت قيمتها حوالي 395.5 مليون دينار كما في نهاية عام 2019 مقابل حوالي 464.6 مليون دينار كما في نهاية السنة السابقة.

6 - سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية مؤسسة التصنيف S&P:

2019

درجة التصنيف	ضمن موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر دينار	ضمن موجودات مالية أخرى من خلال قائمة الدخل الشامل دينار	ضمن موجودات مالية أخرى بالتكلفة المضافة دينار	الإجمالي دينار
AAA	-	41,986,230	-	41,986,230
AA+	-	-	-	-
AA	-	14,327,072	-	14,327,072
AA-	-	5,786,632	-	5,786,632
A+	-	11,152,097	-	11,152,097
A	-	14,381,135	4,499,044	18,880,179
A-	-	37,678,442	7,796,730	45,475,172
BBB+	-	32,930,543	1,762,748	34,693,291
BBB	-	12,271,459	1,795,252	14,066,711
BBB-	-	3,763,998	-	3,763,998
BB+	-	5,756,725	-	5,756,725
BB	-	-	-	-
BB-	-	-	-	-
B+	-	5,517,630	-	5,517,630
B	-	3,160,861	-	3,160,861
B-	-	-	-	-
CCC-	-	-	-	-
C	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	115,902,725	115,902,725
حكومية أو مكفولة من الحكومة	-	174,112,711	1,694,867,452	1,868,980,163
الإجمالي	-	362,825,535	1,826,623,951	2,189,449,486

درجة التصنيف	ضمن موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر دينار	ضمن موجودات مالية أخرى من خلال قائمة الدخل الشامل دينار	ضمن موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة دينار	الإجمالي دينار
AAA	-	-	-	-
AA+	-	-	-	-
AA	-	9,989,345	-	9,989,345
AA-	-	5,641,509	-	5,641,509
A+	-	10,905,788	-	10,905,788
A	-	10,392,842	-	10,392,842
A-	-	38,721,457	4,278,162	42,999,619
BBB+	-	30,355,574	-	30,355,574
BBB	-	3,510,489	-	3,510,489
BBB-	-	9,776,229	-	9,776,229
BB+	-	1,759,135	-	1,759,135
BB	-	3,591,617	-	3,591,617
BBB-	-	-	-	-
B+	-	-	-	-
B	-	4,019,684	-	4,019,684
B-	-	-	-	-
CCC-	-	-	-	-
C	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	92,442,402	92,442,402
حكومية أو مكفولة من الحكومة	66,271	221,629,969	1,390,158,993	1,611,855,233
الإجمالي	66,271	350,293,638	1,486,879,557	1,837,239,466

مخاطر السوق

تُعرّف مخاطر السوق على أنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية (Financial Positions) داخل أو خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق. وتقسم مخاطر السوق إلى أربع فئات رئيسية: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أدوات الملكية، مخاطر البضائع. ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية.

يتم قياس مخاطر السوق والمراقبة عليها بعدة أساليب منها تحليل الحساسية والقيمة المعرضة للمخاطر (VAR) التي يتم احتسابها باستخدام مستوى ثقة 99% تماشياً مع تعليمات بازل II إضافة إلى مراقبة سقوف المخاطر ورفع التقارير الدورية بها.

أسلوب تحليل الحساسية يقوم على أساس تقدير مخاطر تحقيق خسارة في القيمة العادلة نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية ويتم احتساب القيمة العادلة بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي ستتأثر بالتغيرات في السعر.

1 - مخاطر أسعار الفائدة:

هي المخاطر الناجمة عن تغيرات أسعار الفائدة السائدة بالسوق، يقوم البنك بإدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال تطبيق تحليل الحساسية للأدوات الخاضعة لأسعار الفائدة في محفظة الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (تحليل موازي لـ + / - 1% على منحنى العائد).

أثر خفض سعر الفائدة 1% على حقوق الملكية دينار	أثر رفع سعر الفائدة 1% على حقوق الملكية دينار	أثر خفض سعر الفائدة 1% على الأرباح أو الخسائر دينار	أثر رفع سعر الفائدة 1% على الأرباح أو الخسائر دينار	
				تحليل الحساسية لعام 2019
-	-	-	-	الدولار الأمريكي
				تحليل الحساسية لعام 2018
56	(56)	78	(78)	الدولار الأمريكي

وهي المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والتي لها أثر محتمل على موجودات ومطلوبات البنك بالعملات الأجنبية، يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات في أسعار الصرف بمقدار (+ / - 1%) على صافي الأرباح والخسائر وحقوق الملكية.

أثر خفض سعر الصرف بنسبة 1% على حقوق الملكية دينار	أثر رفع سعر الصرف بنسبة 1% على حقوق الملكية دينار	أثر خفض سعر الصرف بنسبة 1% على قائمة الأرباح أو الخسائر دينار	أثر رفع سعر الصرف بنسبة 1% على قائمة الأرباح أو الخسائر دينار	العملة
تحليل الحساسية لعام 2019				
(14,103)	14,103	(22,280)	22,280	يورو
(344,536)	344,536	(544,291)	544,291	جنيه استرليني
(34)	34	(54)	54	الدولار الاسترالي
(229)	229	(362)	362	الفرنك السويسري
188	(188)	297	(297)	الدولار الكندي
91	(91)	144	(144)	ين ياباني
(20,093)	20,093	(31,743)	31,743	ليرة سورية
(829,406)	829,406	(1,310,278)	1,310,278	الدينار الجزائري
تحليل الحساسية لعام 2018				
(18,233)	18,233	(25,461)	25,461	يورو
(385,858)	385,858	(538,833)	538,833	جنيه استرليني
(69)	69	(96)	96	الدولار الاسترالي
(1,025)	1,025	(1,431)	1,431	الفرنك السويسري
(3)	3	(4)	4	الدولار الكندي
(848)	848	(1,185)	1,185	ين ياباني
(22,708)	22,708	(31,711)	31,711	ليرة سورية
(753,670)	753,670	(1,052,465)	1,052,465	الدينار الجزائري

2 - مخاطر التغيرات في أسعار الأسهم :

هي المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الأسهم ضمن محفظة الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر و/أو في محفظة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يقوم البنك بإدارة مخاطر أسعار الأسهم من خلال تحليل القيمة المعرضة للخسائر حيث تم احتسابها على أساس الأسعار التاريخية لأدوات الملكية بدرجة ثقة 99% لمدة يوم واحد لكل شركة على حدة، ومن ثم تم احتساب القيمة المعرضة للخسارة لمحافظة البنك.

القيمة المعرضة للخسارة		تحليل القيمة المعرضة للمخاطر
2018 دينار	2019 دينار	
(156,856)	(166,054)	محفظة الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(1,099,196)	(1,281,818)	محفظة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

فجوة إعادة تسعير الفائدة : يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب :

فجوة إعادة تسعير الفائدة

للعام 2019								
موجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	322,442,778	-	-	-	-	-		
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	282,632,823	141,051,957	-	-	-	-		
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	45,961	-	7,501,290	-	-	-		
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	632,797	-	-	-	-	-		
التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالناقص	850,354,536	924,477,296	629,320,094	1,044,062,710	411,364,071	296,906,959	2,335,339	
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	7,145,352	46,326,626	23,370,688	27,296,921	229,200,274	29,495,114	25,619,076	
موجودات مالية بالخلف المطفأة	15,190,272	8,571,000	93,185,018	91,627,101	1,563,632,990	54,417,570	-	
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	185,136,052	
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	2,582,588	
موجودات حق الإسترداد	-	-	-	-	-	-	27,702,451	
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	73,911,906	
موجودات أخرى	6,026,576	-	569,015	-	-	-	122,340,224	
إجمالي الموجودات	1,484,471,095	1,120,426,879	753,946,105	1,218,240,730	2,204,197,335	380,819,643	1,279,147,850	
مطلوبات :								
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	303,176,704	312,920,691	18,340,837	48,845,800	-	-	41,965,190	
ودائع العملاء	964,527,859	1,068,889,313	494,431,419	387,670,324	190,945,801	14,645,737	2,689,402,515	
تأمينات نفدية	78,495,027	62,137,268	24,430,682	31,922,893	12,782,673	12,814,898	56,319,731	
أموال مقترضة	5,001,170	1,381,314	7,396,233	42,194,630	36,636,232	54,305,000	-	
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	49,697,700	
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	42,057,258	
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	6,569,323	
الالتزامات عقود تأجير	-	-	-	2,078,202	6,683,138	17,972,880	-	
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	229,666,079	
مجموع المطلوبات	1,351,200,760	1,445,328,586	544,599,171	512,711,849	247,047,844	100,869,789	3,115,677,796	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	133,270,335	(324,901,707)	209,346,934	705,528,881	1,957,149,491	279,949,854	(1,836,529,946)	

للعام 2018									
موجودات :	أقل من شهر دينار	من شهر الى 3 شهور دينار	من 3-6 أشهر دينار	من 6 اشهر الى سنة دينار	من سنة الى 3 سنوات دينار	3 سنوات واكثر دينار	عناصر بدون فائدة دينار	المجموع دينار	
لقد وازددة لدى بنوك مركزية	419,355,373	-	-	-	-	-	763,062,333	1,182,417,706	
ارصدت لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	388,258,754	121,888,720	-	-	-	-	42,288,918	552,436,392	
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	-	-	10,572,213	27,006,637	-	-	-	37,578,850	
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	632,797	-	-	66,271	-	-	3,036,343	3,736,411	
اللتسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصفحي	697,582,758	862,096,418	661,120,237	1,086,478,119	644,893,118	296,031,303	7,152,793	4,255,354,746	
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	21,340,687	25,202,743	45,151,451	34,917,518	196,906,610	26,517,733	21,966,620	372,003,362	
موجودات مالية بالاختلاف المطفأة	10,113,560	33,170,262	119,242,304	46,385,071	1,235,366,288	42,525,502	-	1,486,802,987	
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	186,565,718	186,565,718	
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	23,628,921	23,628,921	
موجودات ضريبية مؤجلة	4,009,481	-	582,308	-	-	-	118,567,610	123,159,399	
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	-	76,354,109	76,354,109	
اجمالي الموجودات	1,541,293,410	1,042,358,143	836,668,513	1,194,853,616	2,077,166,016	365,074,538	1,242,623,365	8,300,037,601	
مطلوبات :									
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	269,097,451	75,347,202	177,094,254	40,925,395	-	-	52,744,257	615,208,559	
ودائع العملاء	1,144,691,667	896,215,822	537,670,712	369,193,501	184,440,789	9,252,071	2,732,296,293	5,873,760,855	
تأمينات نقدية	103,348,774	84,449,545	19,528,502	28,405,951	8,299,697	4,680,780	38,273,027	286,986,276	
أموال مقترضة	-	1,230,966	56,357,193	33,853,727	27,509,644	6,907,458	-	125,858,988	
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	53,814,157	53,814,157	
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	92,819	49,660,175	49,752,994	
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	4,141,270	4,141,270	
مطلوبات اخرى	87,517	60,131	99,895	153,605	-	-	210,019,780	210,420,928	
مجموع المطلوبات	1,517,225,409	1,057,303,666	790,750,556	472,552,179	220,250,130	20,933,128	3,140,948,959	7,219,944,027	
فجوة اعادة تسعير الفائدة	24,068,001	(14,945,523)	45,917,957	722,321,437	1,856,915,886	344,141,410	(1,898,325,594)	1,080,093,574	

التركز في مخاطر العملات الأجنبية :

العملة / العملية	دولار أمريكي دينار	يورو دينار	جنيه استرليني دينار	بين ياباني دينار	ليرة سورية دينار	دينار جزائري دينار	أخرى دينار	اجمالي دينار
2019								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	239,465,402	37,008,040	181,819	377	66,178,346	148,824,256	91,379,155	583,037,395
أرصدة لدى بنوك ومؤسسسات مصرفية	296,795,993	55,373,532	16,297,017	336,359	9,774,782	21,076,112	8,858,147	408,511,942
إيداعات لدى بنوك ومؤسسسات مصرفية	7,442,053	18,672,660	-	-	-	-	203,112	26,317,826
تسهيلات ائتمانية مباشرة / بالناصفي	630,290,305	15,156,261	142,132,428	11,418,819	48,534,825	232,148,871	117,397,802	1,197,079,311
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	632,797	-	-	-	-	-	-	632,797
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	188,063,038	23,211,601	4,645,280	-	-	-	-	215,919,919
موجودات مالية بالائحة المطفأة	464,160,405	-	-	-	-	-	22,565,280	486,725,685
ممتلكات ومعدات - بالناصفي	-	-	712,499	-	4,543,879	1,633,318	383,633	7,273,329
موجودات غير ملموسة	10	-	6,128,896	-	43,917	2,458,120	620,852	9,251,795
حق الاستخدام الأصل	2,107,074	-	3,447,060	-	690,745	1,243,345	943,460	8,431,684
موجودات مريبية مؤجلة	1,080,526	40,430	785,491	54	7,931	-	40,922	1,956,354
موجودات أخرى	6,168,170	1,399,854	4,190	350,513	131,237	8,363,846	8,453,709	24,871,519
مجموع الموجودات	1,836,205,773	150,862,378	174,334,680	12,106,122	129,905,662	415,747,868	250,846,072	2,970,008,555
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسسات مصرفية	563,766,619	38,421,498	20,193,054	92,256	4,227,631	205,732	21,933,243	648,840,033
ودائع عملاء	1,372,848,335	90,293,053	59,711,824	926,409	108,936,641	160,164,071	165,248,221	1,958,128,554
تأمينات نقدية	100,915,491	19,214,352	504,477	11,003,946	2,208,344	25,906,963	14,316,021	174,069,594
مخصصات متنوعة	20,123	134,678	-	-	9,316,644	18,806,690	351,025	28,629,160
مخصص ضريبة الدخل	-	-	492,113	-	418,230	-	53,258	963,601
مطلوبات أخرى	9,992,294	660,861	5,093,772	6	9,920,221	105,415,436	11,476,175	142,558,765
مجموع المطلوبات	2,047,542,862	148,724,442	85,995,240	12,022,617	135,027,711	310,498,892	213,377,943	2,953,199,707
صافي المركز داخل قائمة المركز المالي	(211,337,089)	2,137,986	88,339,440	83,505	(5,122,049)	105,248,976	37,468,129	16,818,848
التزامات محتقة خارج قائمة المركز المالي	638,230,794	326,725,078	37,957,798	449,925	10,745,366	107,342,289	20,400,692	1,141,851,942
2018								
مجموع الموجودات	1,789,165,561	131,773,502	175,288,000	6,421,525	112,595,431	418,574,538	243,797,642	2,877,616,199
مجموع المطلوبات	1,942,033,778	139,853,160	80,489,801	6,296,141	129,405,939	299,902,004	196,606,709	2,793,587,532
صافي المركز داخل قائمة المركز المالي	(152,868,217)	(8,079,658)	94,798,199	125,384	(16,810,508)	118,672,534	48,190,933	84,028,667
التزامات محتقة خارج قائمة المركز المالي	661,855,831	352,948,519	28,144,857	3,340,258	11,802,865	104,922,310	54,902,154	1,217,916,814

مخاطر السيولة

- تعرف مخاطر السيولة على انها المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الحالية او المستقبلية عند الاستحقاق بسبب عدم قدرته على تسييل موجوداته او الحصول على التمويل اللازم.
- يتم استخدام مجموعة من الطرق والمنهجيات لقياس ومراقبة مخاطر السيولة ومن ضمنها :
- * تحليل التدفقات النقدية لكافة بنود الموجودات والمطلوبات.
 - * اعداد سيناريوهات الاجهاد لمخاطر السيولة.
 - * تقييم ومراقبة تركيز مصادر التمويل والتذبذب فيها.
 - * تقييم قدرة البنك على الحصول على الاموال والاقتراض.
 - * مراقبة مدى الالتزام بالسياسات المعتمدة وتعليمات البنك المركزي الاردني بهذا الخصوص.
 - * رفع التقارير الدورية الى الادارة العليا حول مستوى مخاطر السيولة في البنك.

مصادر التمويل:

يعمل البنك على تنويع مصادر أمواله ويشمل ذلك المناطق الجغرافية، العملات، العملاء والمنتجات والشروط حتى يحقق المرونة المالية وخفض تكاليف التمويل، كما يسعى إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها، لدى البنك قاعدة عملاء كبيرة تشمل العملاء من الأفراد والعملاء من المؤسسات والشركات، ويحتفظ هؤلاء العملاء بحسابات وودائع متنوعة تشكل الودائع المستقرة منها بالدينار الأردني حوالي 61% .

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مضمومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ القوائم المالية :

المجموع دينار	بحسب استحقاق دينار	أكثر من 3 سنوات دينار	من سنة إلى 3 سنوات دينار	من 6 أشهر إلى سنة دينار	من 3-6 أشهر دينار	من شهر إلى 3 شهور دينار	أقل من شهر دينار	
2019								
								المطلوبات :
								ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
727,371,862	41,965,190	-	-	49,563,833	18,475,642	313,942,899	303,424,298	ودائع عملاء
5,833,367,705	2,689,402,515	15,542,056	198,736,390	393,601,680	498,213,819	1,072,523,537	965,347,708	تأمينات نفعية
280,064,876	56,319,731	13,214,723	13,048,553	32,171,892	24,525,962	62,244,973	78,529,042	أموال مقرضة
160,792,115	-	62,646,248	40,387,782	43,814,904	7,538,241	1,393,101	5,011,839	مخصصات متنوعة
49,697,700	49,697,700	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
43,188,532	42,057,258	1,131,274	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبة مؤجلة
6,569,323	6,569,323	-	-	-	-	-	-	الزامات عقود تأجير
35,681,364	-	22,726,612	9,451,968	3,502,784	-	-	-	مطلوبات أخرى
229,666,079	229,666,079	-	-	-	-	-	-	المجموع
7,366,389,556	3,115,677,796	115,260,913	261,624,693	522,655,093	548,763,664	1,450,104,510	1,352,312,887	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)
8,441,249,637	1,279,147,860	380,819,643	2,204,197,335	1,218,240,730	753,946,105	1,120,426,879	1,484,471,095	
								2018
								المطلوبات :
								ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
616,876,630	52,744,257	-	-	41,348,973	178,010,717	75,520,501	269,252,182	ودائع عملاء
5,894,863,671	2,732,296,293	9,798,868	191,707,756	374,648,335	541,642,754	899,158,397	1,145,631,268	تأمينات نفعية
288,151,034	38,273,027	4,891,415	8,548,688	28,725,518	19,638,350	84,660,669	103,413,367	أموال مقرضة
131,700,867	-	7,895,915	30,134,064	35,064,844	57,365,282	1,240,752	-	مخصصات متنوعة
53,814,167	53,814,167	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
49,752,994	49,660,175	92,819	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبة مؤجلة
4,141,270	4,141,270	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
210,420,928	210,019,780	-	-	153,605	99,895	60,131	87,517	المجموع
7,249,741,541	3,140,948,959	22,679,017	230,390,508	479,941,275	796,756,998	1,060,640,450	1,518,384,334	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)
8,300,037,601	1,242,623,365	365,074,538	2,077,166,016	1,194,853,616	836,666,513	1,042,358,143	1,541,293,410	

بنود خارج قائمة المركز المالي:

مجموع دينار	أكثر من 5 سنوات دينار	من سنة لغاية 5 سنوات دينار	لغاية سنة دينار	
				2019
668,578,462	-	127,859,786	540,718,676	الإعتمادات والقبولات
453,429,646	750,572	32,419,756	420,259,318	السقوف غير المستغلة
502,600,267	158,411	58,184,674	444,257,182	الكفالات
1,624,608,375	908,983	218,464,216	1,405,235,176	المجموع
				2018
717,537,659	-	54,286,845	663,250,814	الإعتمادات والقبولات
386,559,278	311,497	24,900,644	361,347,137	السقوف غير المستغلة
536,083,089	172,069	20,105,072	515,805,948	الكفالات
1,640,180,026	483,566	99,292,561	1,540,403,899	المجموع

47 مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة التقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي :

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة.

المستوى 2: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى 1 الذي يتم رصده للأصل أو الالتزام، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى 3: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند لتلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

الاجمالي دينار	المستوى 3 دينار	المستوى 2 دينار	المستوى 1 دينار	
				31 كانون الاول / ديسمبر 2019
				موجودات مالية :
388,454,046	23,128,516	2,500,000	362,825,530	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
3,673,524	632,797	-	3,040,727	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
392,127,570	23,761,313	2,500,000	365,866,257	المجموع
				31 كانون الاول / ديسمبر 2018
				موجودات مالية :
372,003,363	19,476,065	2,500,000	350,027,298	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
3,735,421	699,078	-	3,036,343	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
375,738,784	20,175,143	2,500,000	353,063,641	المجموع

48 حسابات مدارة لصالح العملاء

بلغت الحسابات المدارة لصالح العملاء 608 آلاف دينار كما في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 مقابل 624 ألف دينار كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018، لا يتم إظهار هذه الحسابات ضمن موجودات ومطلوبات البنك في القوائم المالية، يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

49 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع دينار	أكثر من سنة دينار	لغاية سنة دينار	
2019			
الموجودات :			
1,114,595,764	182,932,914	931,662,850	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
452,515,681	-	452,515,681	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
56,296,849	-	56,296,849	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,673,524	632,797	3,040,727	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
4,158,821,005	2,714,723,762	1,444,097,243	تسهيلات ائتمانية مباشرة/ بالصافي
388,454,051	291,518,851	96,935,200	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,826,623,951	1,626,812,694	199,811,257	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
185,136,052	185,136,052	-	ممتلكات ومعدات - بالصافي
23,582,588	23,582,588	-	موجودات غير ملموسة
28,702,451	28,702,451	-	موجودات حق الاستخدام
73,911,906	73,911,906	-	موجودات ضريبية مؤجلة
128,935,815	94,371,308	34,564,507	موجودات أخرى
8,441,249,637	5,222,325,323	3,218,924,314	مجموع الموجودات
المطلوبات :			
725,249,222	-	725,249,222	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5,810,512,968	3,103,316,384	2,707,196,584	ودائع عملاء
278,903,172	86,074,360	192,828,812	تأمينات نقدية
146,914,579	90,941,232	55,973,347	أموال مقترضة
49,697,700	49,252,951	444,749	مخصصات متنوعة
43,188,532	3,386,940	39,801,592	مخصص ضريبة الدخل
6,569,323	6,569,323	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
26,734,220	24,656,018	2,078,202	التزامات عقود تأجير
229,666,079	123,862,943	105,803,136	مطلوبات أخرى
7,317,435,795	3,488,060,151	3,829,375,644	مجموع المطلوبات
1,123,813,842	1,734,265,172	(610,451,330)	الصافي

المجموع دينار	اكثر من سنة دينار	لغاية سنة دينار	
2018			
			الموجودات :
1,182,417,706	182,594,355	999,823,351	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
552,436,392	-	552,436,392	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
37,578,850	-	37,578,850	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,735,411	632,797	3,102,614	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
4,255,354,746	2,650,741,441	1,604,613,305	تسهيلات ائتمانية مباشرة/ بالصادفي
372,003,362	259,709,891	112,293,471	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,486,802,987	1,286,576,180	200,226,807	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
186,565,718	186,565,718	-	ممتلكات ومعدات - بالصادفي
23,628,921	23,628,921	-	موجودات غير ملموسة
76,354,109	76,354,109	-	موجودات ضريبية مؤجلة
123,159,399	81,542,988	41,616,411	موجودات أخرى
8,300,037,601	4,748,346,400	3,551,691,201	مجموع الموجودات
			المطلوبات :
615,208,559	-	615,208,559	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5,873,760,855	3,105,978,867	2,767,781,988	ودائع عملاء
286,986,276	76,032,796	210,953,480	تأمينات نقدية
125,858,988	34,417,102	91,441,886	أموال مقترضة
53,814,157	52,189,791	1,624,366	مخصصات متنوعة
49,752,994	11,226,248	38,526,746	مخصص ضريبة الدخل
4,141,270	4,141,270	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
210,420,928	153,256,830	57,164,098	مطلوبات أخرى
7,219,944,027	3,437,242,904	3,782,701,123	مجموع المطلوبات
1,080,093,574	1,311,103,496	(231,009,922)	الصادفي

50 ارتباطات والتزامات محتملة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية :

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
626,195,702	632,165,144	اعتمادات
91,341,957	36,413,318	قبولات
		كفالات :
148,607,423	125,499,913	- دفع
138,713,291	138,561,673	- حسن تنفيذ
248,762,375	238,538,681	- أخرى
386,559,278	453,429,646	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
1,640,180,026	1,624,608,375	المجموع

ب - التزامات تعاقدية:

31 كانون الأول / ديسمبر		
2018 دينار	2019 دينار	
2,312,978	1,102,937	عقود شراء ممتلكات ومعدات
11,224,335	748,003	عقود مشاريع انشائية
7,096,284	6,409,609	عقود مشتريات اخرى
20,633,597	8,260,549	المجموع

51 القضايا المقامة على البنك والقضايا المقامة من البنك على الغير

– بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك 44.8 مليون دينار تقريباً كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 مقابل 33.2 مليون دينار تقريباً كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018 ، ويرأى الإدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 4,228,077 دينار كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019.

– بخلاف القضايا المذكورة أعلاه ، وخلال العام 2019 قام مفتشي البنك المركزي الجزائري بزيارة إدارة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر (شركة تابعة) وتلاوة محاضر مخالفات منسوبة للبنك والمتعلقة بمخالفة بعض الإجراءات البنكية في جمهورية الجزائر ، هذا وصدر قرار إبتدائي اولي قابل للطعن والاستئناف من إحدى المحاكم الابتدائية في الجزائر بفرض غرامة مالية على بنك الاسكان للتجارة والتمويل / الجزائر (شركة تابعة) لإحدى المخالفات بقيمة تعادل 37.6 مليون دينار أردني ، وقد أكد محامو البنك في الجزائر على سلامة الوضع القانوني للبنك بالنسبة لهذه المخالفة ، علماً بأن قيمة باقي المخالفات غير محددة كما بتاريخ القوائم المالية ، ويرأى كل من الإدارة والمستشار القانوني ومصدق حسابات البنك في الجزائر فإن البنك يتمتع بموقف قانوني قوي ، وان المخصصات المرصودة لقاء تلك المخالفات والواردة في الإيضاح رقم (20) كافية كما في نهاية العام 2019 وسيتم إعادة النظر فيها، في ضوء المستجدات خلال العام القادم.

– بلغت قيمة القضايا التي أقامها البنك على الغير 487.4 مليون دينار تقريباً كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 (365 مليون دينار تقريباً كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2018).

52 أرقام المقارنة

– تم اعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للعام 2018 لتتناسب مع تصنيف الأرقام للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 ، ولم ينتج عنها أي أثر على قائمة الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية لعام 2018 .

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل



05

تقرير
الحكومة

التزام بنك الإسكان بتعليمات وقواعد حوكمة الشركات

إيماناً من مجلس إدارة البنك بأهمية التحكم المؤسسي في وضع قاعدة لتطور البنك في المستقبل وتحسين أدائه، وتدعيم الثقة في نشاطاته أمام المودعين والمساهمين وحماية مصالح جميع الأطراف ذوي المصلحة بالبنك، فقد تبني مجلس الإدارة خلال عام 2008 دليلاً للتحكم المؤسسي بما يتوافق مع تعليمات الجهات الرقابية المحلية ذات العلاقة وأفضل المعايير والممارسات العالمية.

يتم مراجعة الدليل وتطويره وتعديله بشكل دوري ومستمر وذلك بهدف مواكبة التغيرات في السوق المصرفي والتحديثات في الممارسات الفضلى، ويمكن الاطلاع على الدليل من خلال الرابط التالي على موقع البنك على شبكة الإنترنت:

<https://www.hbtf.com/ar/InvestorRelations/Pages/HBTF-Governance-Manual.aspx>

وفي هذا المجال نؤكد لمساهميننا وللجهات الرقابية المعنية في الأردن وخارجه، ومؤسسات التصنيف الائتماني العالمية، وشبكة مراسلينا المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، بأن البنك يلتزم التزاماً تاماً بتطبيق أفضل ممارسات التنظيم المتعلقة بحاكمية المؤسسات وحسن الإدارة في كافة وظائف وعمليات البنك، لنبقى مؤسسة رائدة تسعى لدعم رفاهية المجتمعات ليس فقط في البلد الأم "الأردن" بل في كافة البلدان التي يزاول فيها البنك أعماله.

تم اعداد هذا التقرير لبيان مدى التزام إدارة البنك بنود دليل الحاكمية المؤسسية حسب المحاور التي تضمنها دليل الحاكمية المؤسسية.

ضابط ارتباط الحوكمة في البنك

مدير مركز الحاكمية المؤسسية - السيدة هديل إبراهيم

المحور الأول: مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

تشكيل مجلس الإدارة:

يتشكل مجلس الإدارة من 13 عضو غير تنفيذي منهم 4 أعضاء مستقلون يتوفر لديهم الخبرات والكفاءات المطلوبة، يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للمساهمين بالاقتراع السري ومن خلال التصويت النسبي والذي يتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الأصوات حسب عدد الاسهم التي يمتلكها، على أن يكون للمساهم الحق باستخدام الاصوات لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الأصوات، ويتم انتخاب رئيس المجلس ونائب رئيس المجلس في أول اجتماع يعقده مجلس الادارة بعد انتخابهم من قبل الهيئة العامة.

يتم اتخاذ القرارات من خلال المجلس ولجانه بأغلبية الاصوات دون وجود صلاحيات منفردة للأعضاء ويوجد فصل واضح بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وبين مهام مجلس الإدارة ومهام الإدارة التنفيذية.

مهام مجلس الإدارة:

يلتزم المجلس بأداء المهام المنصوص عليها في دليل الحاكمية المؤسسية وميثاق أعماله من خلال متابعته باستمرار لأوضاع البنك وأدائه المالي من خلال تقارير أداء مالية شهرية تغطي أنشطة البنك الرئيسية وتقارير دورية لسير العمل في تنفيذ خطة البنك الاستراتيجية وميزانيته التقديرية، بالإضافة لوضع القوانين واللوائح وإقرار السياسات التي تحكم أعمال البنك وضمان إعداد إجراءات رقابية داخلية فعالة للحد من المخاطر والتعرض لها، وكذلك إعطاء الاهتمام اللازم لإدارة المخاطر في البنك ومناقشة حالات الطوارئ والأزمات والتخطيط لها.

أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين وممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين كما في 2019/12/31

اسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ التعيين	الجهة التي يمثلها	تصنيف العضو
السيد عبد الإله محمد عبد الرحمن الخطيب	2016/4/21	نفسه	غير تنفيذي - مستقل
السيد يوسف محمود حسين النعمة	2008/1/31	بنك قطر الوطني	غير تنفيذي - غير مستقل
السيد رمزي طلعت عبدالجواد مرعي	2014/3/9		غير تنفيذي - غير مستقل
السيد خالد ماجد محمد النعيمي	2015/7/12		غير تنفيذي - غير مستقل
السيدة مريم محمد علي عمران الكواري	2019/7/2		غير تنفيذي - غير مستقل
السيدة منيرة أسعد عبد العزيز العجيل	2019/12/31	شركة المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية	غير تنفيذي - غير مستقل
السيد محمد نجيب حميدة الجمل	2018/12/9	المصرف الليبي الخارجي	غير تنفيذي - غير مستقل
السيد الهادي المجاهد الطاهر أبو الطيف	2019/2/27		غير تنفيذي - غير مستقل
السيد نضال فائق محمد القبح	2016/5/22	المؤسسة العامة للضمان	غير تنفيذي - غير مستقل
السيد فادي خالد مفلح العلاونة	2019/11/26	الاجتماعي / الأردن	غير تنفيذي - غير مستقل
الدكتور ياسر مناع العدوان	2016/4/21	نفسه	غير تنفيذي - مستقل
السيدة شيخة بنت يوسف بن عبدالله الفارسي	2016/4/21	نفسه	غير تنفيذي - مستقل
السيد فوزي يوسف عبد المحسن الحنيف	2017/4/23	نفسه	غير تنفيذي - مستقل

اسم عضو مجلس الإدارة المستقيل	تاريخ الاستقالة	الجهة التي يمثلها	تصنيف العضو
السيد عبد الله مبارك ناصر آل خليفة	2019/7/1	بنك قطر الوطني	غير تنفيذي - غير مستقل
السيد فوزي عبد الحميد أحمد المانع	2019/11/18	شركة المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية	غير تنفيذي - غير مستقل
السيد اسماعيل عبدالله علي المسلاتي	2019/2/26	المصرف الليبي الخارجي	غير تنفيذي - غير مستقل
السيد عصام عبدالله يوسف الخطيب	2019/10/24	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي / الأردن	غير تنفيذي - غير مستقل

عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة

لا يوجد عضويات لأعضاء مجلس إدارة البنك في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه:

تم الالتزام بجدول مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة، وتم إعداد محاضر أصولية توثق كافة الاجتماعات والقرارات والتكليفات ومتابعة تنفيذها من قبل أمانة سر مجلس الإدارة.

عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2019 مع بيان الأعضاء الحاضرين

عقد مجلس الإدارة (6) اجتماعات خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور الأعضاء لهذه الاجتماعات.

عدد مرات الحضور	إسم عضو مجلس الإدارة
6	السيد عبد الإله محمد عبد الرحمن الخطيب (رئيس المجلس)
5	السيد يوسف محمود حسين النعمة
5	السيد خالد ماجد محمد النعيمي
6	السيد رمزي طلعت عبد الجواد مرعي
3	السيدة مريم محمد علي الكواري
-	السيدة منيرة أسعد عبد العزيز العجيل
3	السيد محمد نجيب حميدة الجمل
5	السيد الهادي المجاهد الطاهر أبو الطيف
1	السيد فادي خالد مفلح العلاونة
6	السيد نضال فائق محمد القبح
6	الدكتور ياسر مناع العدوان
6	السيد فوزي يوسف عبد المحسن الحنيف
5	السيدة شبيخة بنت يوسف بن عبد الله الفارسي
عدد مرات الحضور	إسم عضو مجلس الإدارة المستقيل
-	السيد عبد الله مبارك ناصر آل خليفة
5	السيد فوزي عبد الحميد أحمد المانع
1	السيد اسماعيل عبد الله علي المسلاتي
3	السيد عصام عبد الله يوسف الخطيب

أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

- 1- اللجنة التنفيذية
- 2- لجنة التدقيق
- 3- لجنة الترشيح والمكافآت
- 4- لجنة الحاكمية المؤسسية
- 5- لجنة إدارة المخاطر
- 6- لجنة الامتثال
- 7- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

اسم رئيس وأعضاء كل من لجنة التدقيق، لجنة الترشيح والمكافآت، ولجنة الحاكمية المؤسسية، ولجنة إدارة المخاطر، وعدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين:

لجنة التدقيق:

رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية

اسم العضو	مؤهلات وخبرات أعضاء اللجنة
السيد فوزي يوسف عبد المحسن الحنيف (رئيس اللجنة)	المؤهل العلمي: بكالوريوس اقتصاد / عام 1980 الخبرات العملية: • مساعد رئيس قسم الدول الآسيوية – الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / الكويت 1983. • رئيس قسم الدول العربية والبحر المتوسط – الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / الكويت 1986. • مدير إدارة العمليات – الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / الكويت 1997. • نائب محافظ صندوق الأوبك للتنمية الدولية / النمسا 1987. عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة: • عضو مجلس إدارة – الشركة الكويتية الجزائرية للاستثمار / لكسمبورج 1986. • رئيس مجلس إدارة – شركة التنمية العقارية / بريطانيا 1997. • عضو مجلس إدارة – المصرف العربي للتنمية في إفريقيا / السودان 2008 – 2015. • عضو لجنة الاستثمار – المصرف العربي للتنمية في إفريقيا / السودان 2008 – 2015 .
السيد رمزي طلعت عبدالجواد مرعي	المؤهل العلمي: ماجستير محاسبة / عام 1989 رئيس قطاع المالية للمجموعة / بنك قطر الوطني الخبرات العملية: • عضو مجلس إدارة QNB كابيتال / قطر. • عضو مجلس إدارة QIHL / لكسمبورج. • عضو مجلس إدارة QNB Finansbank / تركيا. عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة: • عضو مجلس إدارة QNB Al Ahli / مصر.
السيد محمد نجيب حميدة الجمل	المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة / عام 1985 رئيس اللجنة الإدارية للمصرف الليبي الخارجي الخبرات العملية: • خبير في تطوير الاستراتيجيات المصرفية. • مدير إدارة التمويل الدولي - المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية / أبو ظبي 1987 - 1993. • مدير إدارة التمويل في المصرف الليبي الخارجي / ليبيا 1999 - 2005. • مدير عام المصرف العربي التركي / إسطنبول 2005 - 2010. • رئيس مجلس إدارة / مدير عام - مصرف شمال أفريقيا التجاري / بيروت. عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة: • عضو مجلس إدارة بنك يوبا-روما 1984-1987 • عضو مجلس إدارة المصرف التجاري العربي البريطاني / لندن 1993 - 1999. • نائب رئيس مجلس إدارة شركة التأجير التمويلي / إسطنبول 2005 - 2011. • نائب رئيس مجلس إدارة المصرف العربي التركي / إسطنبول 2005 - 2012. • عضو مجلس إدارة مصرف قناة السويس / القاهرة 2006 - 2012. • عضو مجلس إدارة المصرف العربي الدولي / القاهرة 2006 - 2012. • رئيس مجلس إدارة بنك اليوفاب العربي الدولي / البحرين 2007 - 2009. • مستشار مجلس إدارة المصرف الليبي الخارجي 2011.
السيدة شيخة بنت يوسف بن عبدالله الفارسي	المؤهل العلمي: ماجستير مالية / عام 2005. رئيس الإستراتيجية والخدمات المؤسسية / بنك مسقط. الخبرات العملية: • عضو مجلس إدارة جمعية المصارف / سلطنة عُمان. • مساعد مدير المالية والتخطيط الاستراتيجي بنك مسقط سابقا عضوياتها في هيئات ومجالس إدارة سابقة: • عضو مجلس إدارة BM JBR Limited.
الدكتور ياسر مناع العدوان	المؤهل العلمي: دكتوراة إدارة عامة – إدارة وتحليل السياسات / عام 1983. أستاذ الإدارة وتحليل السياسات / كلية الأعمال في الجامعة الأردنية. الخبرات العملية: • مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي سابقاً. عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة: • رئيس مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء. • رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي. • رئيس مجلس إدارة شركة المملكة لاستثمارات الطاقة. • نائب رئيس مجلس إدارة شركة الغوسفات. • عضو مجلس إدارة شركة البرومين – بوتاس. • عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي. • عضو مجلس إدارة البنك التجاري. • عضو إدارة صندوق استثمار الجامعة الأردنية. • عضو لجنة صندوق استثمار جامعة آل البيت.

اجتماعات لجنة التدقيق

عقدت لجنة التدقيق (5) اجتماعات خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور أعضاء اللجنة لهذه الاجتماعات.

عدد مرات الحضور	اسم العضو
5	السيد فوزي يوسف عبد المحسن الحنيف (رئيس اللجنة)
5	السيد رمزي طلعت عبدالجواد مرعي
2	السيد محمد نجيب حميدة الجمل
4	السيدة شبيخة بنت يوسف بن عبدالله الفارسي
5	الدكتور ياسر مناع العدوان

عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال العام 2019

عقدت لجنة التدقيق (4) اجتماعات مع مدقق الحسابات الخارجي خلال العام 2019.

مهام اللجنة:

- تُشرف اللجنة بشكل فعال على أنشطة وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وسلامة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، ونظام الرقابة الداخلي، وذلك من خلال:
- اعتماد خطة التدقيق الداخلي السنوية، ومتابعة أداء دائرة التدقيق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص ترشيح /تعيين/إنهاء عمل /مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط الجهات الرقابية.
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي والخارجي والسلطات الرقابية وتقديم التوصيات وإصدار التكاليفات المناسبة حيالها.
- متابعة الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي والخارجي والجهات الرقابية.
- مناقشة البيانات المالية مع الإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين.
- مناقشة تقارير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية مع كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

لجنة الترشيح والمكافآت

عقدت لجنة الترشيح والمكافآت (3) اجتماعات خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور أعضاء اللجنة لهذه الاجتماعات.

عدد مرات الحضور	اسم العضو
3	السيدة شبيخة بنت يوسف بن عبدالله الفارسي (رئيس اللجنة)
3	السيد فوزي يوسف عبد المحسن الحنيف
2	السيد محمد نجيب حميدة الجمل

مهام اللجنة: ساعدت اللجنة المجلس بدوره الرقابي والإشرافي من خلال:

- الإشراف بشكل فعال على عملية إعداد ومراجعة السياسات واللوائح الداخلية التي تنظم إجراءات منح المكافآت والعلاوات والتعويضات للموظفين.
- ترشيح أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المؤهلين، والتوصية للمجلس باعتماد خطة الاحلال الوظيفي.
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وأعضائه.

لجنة الحاكمية المؤسسية

عقدت لجنة الحاكمية المؤسسية اجتماعاً واحداً خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور أعضاء اللجنة لهذا الاجتماع.

اسم العضو	عدد مرات الحضور
السيد عبد الإله محمد عبد الرحمن الخطيب (رئيس اللجنة)	1
الدكتور ياسر مناع العدوان	1
السيد نضال فائق محمد القبح	1

مهام اللجنة: التزاماً بمهام اللجنة الواردة ضمن ميثاقها بالتوجيه والإشراف على إعداد دليل

- الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه، فقد عملت اللجنة على:
- الاطلاع ومراجعة دليل التحكم المؤسسي والتأكد من إعداد واعتماده وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية نافذة المفعول.
- الاطلاع ومراجعة موثيق المجلس واللجان المنبثقة عنه، والتأكد من توافقها مع التعليمات.

لجنة إدارة المخاطر

عقدت لجنة إدارة المخاطر (4) اجتماعات خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور أعضاء اللجنة لهذه الاجتماعات.

اسم العضو	عدد مرات الحضور	اسم العضو المستقيل	عدد مرات الحضور
السيد نضال فائق محمد القبح (رئيس اللجنة)	4	السيد فوزي عبد الحميد أحمد المانع	3
السيد خالد ماجد محمد النعيمي	3		
السيدة منيرة أسعد عبد العزيز العجيل	-		
الدكتور ياسر مناع العدوان	4		
السيدة مريم محمد علي الكواري	1		
السيد عمار بشير علي الصفدي / الرئيس التنفيذي	4		
السيد يوسف محمود حسين النعمة*	2		

* انتهت عضويته في اللجنة اعتباراً من 2019/7/25

مهام اللجنة: التزاماً بمهام اللجنة الواردة ضمن ميثاقها فقد ساعدت المجلس بدوره الرقابي

والإشرافي من خلال التوصية للمجلس باعتماد السياسات والاستراتيجيات والخطط اللازمة لإدارة مخاطر البنك تماشياً مع مستويات وحدود المخاطر المقبولة والمعتمدة، كذلك العمل على تقييم ومتابعة المخاطر الرئيسية والاجراءات المتخذة للحد منها من خلال الاطلاع على التقارير الدورية لأعمال دائرة إدارة المخاطر في البنك ومناقشة نتائجها وإصدار التوصيات والتكليفات المناسبة.

المحور الثاني: الإدارة التنفيذية

يفوض المجلس المسؤوليات والسلطات للإدارة التنفيذية وبما يمكنها من ممارسة أعمالها اليومية ويراقب سلامة الأداء.

مناصب الإدارة التنفيذية العليا في البنك كما في 2019/12/31

المنصب	اسم عضو الإدارة التنفيذية
الرئيس التنفيذي	عمار بشير علي الصفدي
رئيس مجموعة الأعمال المصرفية	واسكين ساموئيل ساموئيل عجميان
رئيس مجموعة العمليات والدعم	مروان حاتم جميل الخولي
رئيس مجموعة المالية	نضال لطفي عبداللطيف أحمد
رئيس مجموعة إدارة الائتمان	عمرو "محمد وليد" أنيس موسى
رئيس قطاع الخزينة والاستثمار	رياض علي أحمد طويل
المدقق العام	علي حسن علي الميمي
مدير تنفيذي دائرة مراقبة الامتثال	نايف هاشم نايف الحسين
المستشار القانوني	وائل اسماعيل محمود عصفور
مدير تنفيذي دائرة العمليات المركزية - تكليف	رياض فيصل عطا مرشد
رئيس مجموعة إدارة المخاطر	شاغر

المحور الثالث (التخطيط ووضع الاستراتيجيات):

يعتمد مجلس الإدارة استراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف البنك ويشرف على أداء الإدارة التنفيذية في تحقيق هذه الأهداف من خلال اجتماعاته الدورية مع الإدارة التنفيذية و تقارير دورية لأداء البنك.

المحور الرابع (وظائف الرقابة):

يعتمد البنك إطاراً عاماً للرقابة الداخلية يشمل ما يلي:

- أنظمة رقابة داخلية تغطي كافة الأنشطة المصرفية ويتم تقييمها بشكل دوري (سنوي) من قبل التدقيق الداخلي والخارجي ورفع تقارير بها إلى مجلس الإدارة.
- دائرة التدقيق الداخلي تقوم بمهام وواجبات محددة لها وفق "ميثاق التدقيق الداخلي" المعتمد من مجلس الإدارة، ويتم منحها الصلاحيات والاستقلالية اللازمة لأداء مهامها على أكمل وجه، حيث ترتبط وظيفياً بلجنة التدقيق وترفع لها تقاريرها وترتبط إدارياً بالرئيس التنفيذي.
- إطار شامل لإدارة المخاطر (سياسات واستراتيجيات ومنهجيات وأنظمة) معتمد من مجلس الإدارة، كما أن هناك دائرة متخصصة بهذا الغرض وهي دائرة إدارة المخاطر، حيث ترتبط وظيفياً بلجنة إدارة المخاطر وترفع لها تقاريرها وترتبط إدارياً بالرئيس التنفيذي.
- دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتعمل على رفع تقارير دورية حيال أعمالها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة الامتثال، حيث ترتبط وظيفياً بلجنة الامتثال وترتبط إدارياً بالرئيس التنفيذي.
- يتم تعيين مدقق خارجي للبنك من قبل الهيئة العامة بناءً على توصية من مجلس الإدارة وبما يراعي متطلبات الحاكمية المؤسسية، حيث يقوم مدقق الحسابات الخارجي سنوياً بتقديم تقرير سنوي عن سلامة القوائم المالية المتضمن تقييم نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية ويعرض على مجلس الإدارة والهيئة العامة.

المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين):

يلتزم البنك بعقد اجتماعات الهيئة العامة وإتاحة المجال لكافة المساهمين للمشاركة وحقوق التصويت وتزويدهم بمعلومات كاملة ووافية عن البنك دون تمييز مساهم عن آخر، ويوفر طرق تواصل مع المساهمين من خلال مركز شؤون المساهمين وموقعه الإلكتروني. تم عقد اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين وبيان جدول أعمالها وتوزيعه على المساهمين بما يتوافق مع قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، وإدارة تلك الاجتماعات بغايلية من قبل رئيس المجلس، كما تمّ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة للمساهمين.

المحور السادس (الإفصاح والشفافية):

يلتزم البنك بمبدأ الإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة وحسب تعليمات الحاكمية (الإفصاح بالتقرير السنوي، الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية)، كما يتوفر للبنك دليل الحاكمية المؤسسية ويتم تحديثه بما يعكس المستجدات، وتتم عملية الإفصاح بوسائل مختلفة (الموقع الإلكتروني، الصحف، التقارير نصف السنوية والسنوية المطبوعة والمسلمة باليد أو بالبريد). كما يراعي البنك تكوين علاقات جيدة مع أصحاب المصالح من غير المساهمين (الموظفين والموردين والعملاء والمجتمع).

رئيس مجلس الإدارة

عبد الإله الخطيب



مركز البحرين التجاري العالمي



البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل



06

بيانات
الإفصاح

الإقرارات

الإقرار الأول

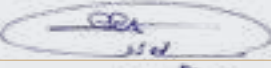
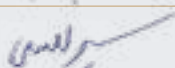
يقر أعضاء مجلس إدارة البنك بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية القادمة 2020.

الإقرار الثاني

يقر أعضاء مجلس إدارة البنك بمسؤوليتهم عن إعداد البيانات المالية، وعن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

الإقرار الثالث

يقر أعضاء مجلس إدارة البنك بأنهم لم يحصلوا على أية منافع من خلال عملهم في البنك ولم يفصحوا عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت لهم شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة بهم.

الاسم	الصفة	التوقيع
السيد عبد الإله محمد عبدالرحمن الخطيب	رئيس مجلس الإدارة	
السيد يوسف محمود حسين النعمة	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد رمزي طلعت عبدالجواد مرعي	عضو مجلس الإدارة	
السيد خالد ماجد محمد النعيمي	عضو مجلس الإدارة	
السيدة مريم محمد علي الكواري	عضو مجلس الإدارة	
السيدة منيرة أسعد عبد العزيز العجيل	عضو مجلس الإدارة	
السيد محمد نجيب حميدة الجمل	عضو مجلس الإدارة	
السيد الهادي المجاهد الطاهر أبو الطيف	عضو مجلس الإدارة	
السيد فادي خالد مفلح العلاونة	عضو مجلس الإدارة	
السيد نضال فائق محمد القبح	عضو مجلس الإدارة	
الدكتور ياسر مناع العدوان	عضو مجلس الإدارة	
السيد فوزي يوسف عبد المحسن الحنيف	عضو مجلس الإدارة	
السيدة شيخة بنت يوسف بن عبدالله الفارسي	عضو مجلس الإدارة	

الإقرار الرابع

نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

الاسم	الصفة	التوقيع
السيد عبد الإله محمد عبد الرحمن الخطيب	رئيس مجلس الإدارة	
السيد عمار بشير علي الصفدي	الرئيس التنفيذي	
السيد نضال لطفي عبداللطيف أحمد	رئيس مجموعة المالية	

أنشطة البنك الرئيسية

يقدم بنك الإسكان للتجارة والتمويل كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الموجهة إلى قطاعات الأفراد والمؤسسات والشركات في الأردن من خلال شبكة فروع منتشرة في مختلف أنحاء المملكة، ويمارس البنك نشاطه بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية بالإضافة إلى كل من فلسطين والبحرين.

حجم الاستثمار الرأسمالي

يبلغ رأسمال البنك المصرح به والمدفوع 315 مليون دينار.

برامج التأهيل والتدريب

بلغ إجمالي عدد الفرص التدريبية التي وفرتها البنك خلال العام 2019 ما مجموعه 24,654 فرصة تدريبية، وتم عقد دورات تدريبية وندوات داخلية متخصصة في مجال العمل المصرفي شارك فيها 1,492 موظفاً.

البيان	أعداد المشاركين
الدورات والندوات الداخلية والمحلية	1,433
الدورات التدريبية الخارجية التي عقدت في الدول العربية والأجنبية	16
الالتحاق بدراسة الشهادات المهنية في مجالات عمل البنك المختلفة	43
المجموع	1,492

وفيما يلي جدولاً يبين الفرص التدريبية التي وفرتها البنك خلال العام 2019:

البيان	الفرص التدريبية
الدورات السلوكية والإدارية	550
دورات اللغة الإنجليزية	93
دورات تطبيقات الـ Microsoft Office	95
الدورات الوظيفية المتخصصة للفروع	1,680
الدورات الوظيفية المتخصصة للإدارات	295
E- Learning	20,806
أخرى	1,135
المجموع	24,654

أعداد الموظفين

1- عدد موظفي مجموعة بنك الإسكان حسب فئات مؤهلاتهم العلمية في نهاية العام 2019
بلغ عدد موظفي مجموعة بنك الإسكان 3,857 موظفاً في نهاية عام 2019 موزعين حسب مؤهلاتهم العلمية على النحو التالي:

البنوك والشركات التابعة داخل وخارج الأردن							الفروع داخل وخارج الأردن			
مكاتب التمثيل (بجيبا، العراق، الإمارات)	الشركة الأردنية للمستشارات العقارية والخدمات التجارية	شركة المركز المالي الدولي	الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي	بنك الأردن الدولي / لندن	بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر	المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سورية	فرع البحرين	فروع فلسطين	فروع الأردن (الشركة الأم)	المؤهلات الاعتمادية
-	-	-	-	-	-	1	-	-	3	دكتوراه
-	-	1	5	12	4	9	4	14	203	ماجستير
1	-	-	-	2	49	-		1	0	دبلوم عالي
4	9	6	23	17	115	256	20	214	1881	بكالوريوس
1	18	1	2	3	59	73	1	19	248	دبلوم
3	391	2	6	15	60	44	3	31	23	ثانوية عامة
9	418	10	36	49	287	383	28	279	2,358	المجموع

2- عدد موظفي فروع الأردن، في نهاية العام 2019

بلغ عدد موظفي البنك داخل الأردن 1,358 موظفًا، منهم 1,034 موظفًا يعملون في دوائر ومراكز العمل المختلفة في الإدارة العامة، و1,324 موظفًا يعملون في الفروع موزعين على النحو التالي:

العدد	اسم الفرع	العدد	اسم الفرع	اسم الفرع	العدد	اسم الفرع	العدد	اسم الفرع
	محافظة الكرك	7	بنى كنانة	صاحبة الريسمين	10	أم أذينة	10	محافظة العاصمة / عمان
16	الكرك	محافظة الزرقاء	12	شارع مكة	12	الجبيلة	31	الفرع الرئيسي
9	البوئاس	فصر شبيب	21	ناح مول	13	صويلح	5	العبدلي
15	مؤتة	الزرقاء	7	الجزيرة	9	سحاب	10	شارع سليمان النابلسي
10	القصر	الرصيفة	9	الخدمات البنكية الخاصة	8	أبو علندا	7	العبدلي مول
10	الثنية	حطين	7	شارع المطار	10	الجريدة	9	اللويدة
	محافظة مادبا	6	عوجان	دير غبار	14	مرج الحمام	12	المدينة
15	مادبا	الجيل الشمالي	8	صاحبة الأمير راشد	8	ناعور	12	جبل عمان
4	الجامعة الألمانية	الضليل	8	الصوفية	7	الموقر	12	جبل الحسين
	محافظة المفرق	7	الأوراق الشمالي	جاليريا مول	11	تلح العلي	13	الوحدات
15	المفرق	حي معصوم	7	دابق	8	مدينة الملك عبد الله الثاني	6	مجمع انطلاق السفريات الخارجية
5	المجمع العربي / المفرق	المنطقة الحرة / الزرقاء	25	محافظة ارد	12	شارع الحرية	16	ماركا
	محافظة جبلون	الزرقاء الجديدة	12	إرد	8	القويسمة	12	حي الأمير حسن
13	جبلون	أنوسراد الزرقاء	12	الرمثا	16	البيادر	12	الهشمي الشمالي
7	كفرجة	محافظة اليربوع	5	شارع الشهيد وصفي التل / الرمثا	12	المطار	13	رأس العين
	محافظة الطفيلة	الفحص	8	الشارقة الشمالية	8	الإذاعة	11	الأشرفية
9	الطفيلة	السلط	8	دير أبي سعيد	11	أم السماق	8	الحاووز
8	الحسا	الربقة	12	حكما	4	الأطفال	12	اللزقة
	محافظة العقبة	دير علا	13	الحصن	7	شارع عرار	14	المدينة الرياضية
16	العقبة	الشارقة الجنوبية	9	إيدون	11	الرابية	8	السلام
14	شويخ مول	الكرامة	7	المشاريع	14	عبد الله عوشة	11	المجمع التجاري
	محافظة جرش	بوابة السلط	15	شارع فلسطين	3	حي الروابي	7	شارع الأمير محمد
11	جرش	محافظة معان	7	شارع الكرمة	7	السوق المركزي	15	طارق
	الفرع المتقلة	معان	9	البرمونك	11	زهرا	14	أبو نصير
-	الفرع المتقل الأول *	البيراء	7	مدينة الحسن الصناعية	14	المدينة الممتدة	10	حي نزال
5	الفرع المتقل الثاني	الشووك	17	دوار القبة	21	سيتي مول	16	عبدون
		الشادية	15	إرد مول	8	شارع المدينة الطبية	20	بارك يلار
1,324	المجموع	الحسينية	11	شارع الثلاثين / إرد	7	حديقة بلاك الإسكان / عبدون	18	الجارندر

1- عدد موظفي فروع فلسطين في نهاية العام 2019

العدد	اسم الفرع
141	الإدارة الإقليمية
14	رام الله
11	غزة
14	نابلس
13	الخليل
8	حلبول
7	بئر زيت
5	خان يونس
12	جنين
10	بيت لحم
4	يطا
5	ترمسعيا
9	الظاهرية
10	الماصيون
8	طولكرم
8	رفيديا
279	المجموع

4- عدد موظفي المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا في نهاية العام 2019

العدد	اسم الفرع	العدد	اسم الفرع	العدد	اسم الفرع
-	درعا*	8	المزة	185	الإدارة العامة
10	حماة	7	التجارة	15	الحجاز
6	محرقة	6	الفردوس	16	الباكستان
-	الحسكة*	-	الزبداني*	5	داما روز
16	اللاذقية	7	حمص	-	اليرموك*
10	السويداء	14	طرطوس	5	حوش بلس
7	القامشلي	9	فيصل	-	دوما*
-	دير الزور*	5	الشيراتون	7	مشروع دمر
9	مساكن برزة	8	الجميلية	7	الحريقة
6	أبو رمانة	-	الشيخ نجار*	9	جرمانا
383	المجموع	-	شهباء مول*	6	قصاع

*الفروع مغلقة بسبب الأوضاع السائدة في سوريا.

5- عدد موظفي بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر في نهاية العام 2019

العدد	اسم الفرع
160	الإدارة العامة
32	دالي إبراهيم
14	البليدة
23	وهران
15	سطيف
18	دار البيضاء
13	بجاية
12	قسنطينة
287	المجموع

6- عدد موظفي الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي في نهاية العام 2019

العدد	اسم الفرع
27	الإدارة العامة
5	مكتب إربد
4	مكتب العقبة
36	المجموع

7- طبيعة عمل الشركات التابعة ومجالات نشاطها

اسم الشركة	نوع الشركة	النشاط الرئيسي	رأس المال المدفوع	نسبة مساهمة البنك
المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا	مساهمة مغفلة	الأعمال المصرفية التجارية	5.25 مليار ليرة سورية	49.063%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر	مساهمة عامة	الأعمال المصرفية التجارية	15 مليار دينار جزائري	85%
بنك الأردن الدولي / لندن	مساهمة خاصة	الأعمال المصرفية التجارية	65 مليون جنيه استرليني	75%
الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي	مساهمة خاصة	أعمال التأجير التمويلي	30 مليون دينار أردني	100%
شركة المركز المالي الدولي	ذات مسؤولية محدودة	أعمال الوساطة المالية	5 مليون دينار أردني	77.5%
الشركة الأردنية للاستثمارات العقارية والخدمات التجارية	ذات مسؤولية محدودة	إدارة موظفي الخدمات غير البنكية	40 ألف دينار أردني	100%

نبذة تعريفية عن مجلس الإدارة – كما في 2019/12/31

تاريخ الميلاد: 1953/3/31



**السيد عبد الإله محمد
عبد الرحمن الخطيب**

رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة الحاكمية المؤسسية

شغل السيد عبد الإله الخطيب خلال مسيرته العملية مواقع عديدة في الحكومة وفي القطاع الخاص.

• فقد عمل وزيراً للخارجية خلال الفترة من 1998 إلى 2002 وكذلك من 2005 إلى 2007، بعد أن تولى وزارة السياحة والآثار عام 1995-1996.

• عضواً في مجلس الأعيان من 2010 - 2016.

• في عام 2012 تم تعيينه رئيساً لمجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، كما تولى في الفترة من 2009-2010 رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

• اختاره الأمين العام للأمم المتحدة كمبعوث خاص له إلى ليبيا عام 2011.

• أما في القطاع الخاص عمل مديراً عاماً لشركة الاسمنت الأردنية قبل أن يتم انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الشركة، ومديراً عاماً لشركة الضمان للاستثمار.

• عضواً لفترتين في مجلس إدارة البنك المركزي.

• وبالإضافة إلى ذلك فإن السيد الخطيب يشارك في العمل التطوعي حيث كان رئيساً للجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وهو عضو في مجلس أمناء مؤسسة الحسين للسرطان، وفي مجلس أمناء المعهد الأمريكي للدراسات الشرقية، كما يرأس حالياً اللجنة الإدارية لمنتدى الاستراتيجيات الأردني.

السيد الخطيب حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية من أثينا عام 1980، وعلى ماجستير في الإعلام الدولي من الجامعة الأمريكية في واشنطن عام 1986، وماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية من جامعة جونز هوبكنز في واشنطن عام 1988، وهو متزوج وله ثلاثة أبناء.

الوظيفة الحالية: المدير العام التنفيذي رئيس قطاع الأعمال للمجموعة /
بنك قطر الوطني.
تاريخ الميلاد: 1965/1/5
المؤهلات العلمية: بكالوريوس إدارة طيران / عام 1989، دبلوم ماجستير
إدارة أعمال / عام 2004.



السيد يوسف محمود حسين النعمة

نائب رئيس مجلس الإدارة
ممثل بنك قطر الوطني

- عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:
- رئيس اللجنة التنفيذية.
- عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:
- رئيس مجلس الإدارة – بنك قطر الوطني/ سوريا.
- نائب رئيس مجلس الإدارة – بنك المنصور / العراق.
- عضو مجلس إدارة QNB Finansbank / تركيا.
- عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة:
- عضو مجلس إدارة مصرف التجارة والتنمية / ليبيا.

الوظيفة الحالية: رئيس قطاع المالية للمجموعة / بنك قطر الوطني.
تاريخ الميلاد: 1966/1/2
المؤهل العلمي: ماجستير محاسبة / عام 1989.



السيد رمزي طلعت عبدالجواد مرعي

عضو مجلس إدارة
ممثل بنك قطر الوطني

- عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:
- لجنة التدقيق.
- لجنة الامتثال.
- عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:
- عضو مجلس إدارة QNB كابيتال / قطر.
- عضو مجلس إدارة QIHL / لكسمبورغ.
- عضو مجلس إدارة QNB Finansbank / تركيا.
- عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة:
- عضو مجلس إدارة QNB ALAhl / مصر.

الوظيفة الحالية: مساعد مدير عام الشركات – الخدمات المصرفية الصغيرة
والمتوسطة / بنك قطر الوطني.
تاريخ الميلاد: 1976/12/5
المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة / عام 2000.



السيد خالد ماجد محمد النعيمي

عضو مجلس إدارة
ممثل بنك قطر الوطني

- عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:
- اللجنة التنفيذية.
- لجنة إدارة المخاطر.
- عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى: لا يوجد
- عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة: لا يوجد

الوظيفة الحالية: مساعد مدير عام، التطوير وخدمات المستخدمين/ بنك قطر الوطني.

تاريخ الميلاد: 1975/6/16

المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم حاسوب / عام 1999.

عضوياتها في لجان مجلس إدارة البنك:

• لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

• لجنة إدارة المخاطر.

عضوياتها في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

• عضو مجلس إدارة QNB للخدمات المالية.

عضوياتها في هيئات ومجالس إدارة سابقة: لا يوجد



السيدة مريم محمد علي الكواري

عضو مجلس إدارة
ممثل بنك قطر الوطني

الوظيفة الحالية: مدير استثمار / الهيئة العامة للاستثمار – دولة الكويت.

تاريخ الميلاد: 1985/10/26

المؤهل العلمي: بكالوريوس تمويل / عام 2007 .

الشهادة المهنية: Chartered Financial Analyst (CFA) / عام 2017

عضوياتها في لجان مجلس إدارة البنك:

• لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

• اللجنة التنفيذية.

• لجنة إدارة المخاطر.

عضوياتها في هيئات ومجالس إدارة أخرى: لا يوجد

عضوياتها في هيئات ومجالس إدارة سابقة:

• عضو مجلس إدارة شركة المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية 2012 – 2019



السيدة منيرة أسعد عبدالعزيز العجيل

عضو مجلس إدارة
ممثل المجموعة الاستثمارية
العقارية الكويتية



الوظيفة الحالية:

- رئيس اللجنة الإدارية للمصرف الليبي الخارجي.
- رئيس مجلس إدارة / مدير عام - مصرف شمال أفريقيا التجاري / بيروت.
- خبير في تطوير الإستراتيجيات المصرفية.
- خبير تنفيذي في إدارة المصارف.

تاريخ الميلاد: 1952/12/1

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة / عام 1985.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

• لجنة التدقيق.

• لجنة الترشيح والمكافآت.

• لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى: لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة:

• تدرج في العديد من المناصب الوظيفية ضمن فريق عمل المصرف التجاري الوطني / طرابلس منذ عام 1970.

• مدير إدارة التمويل الدولي - المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية / أبو ظبي 1987 - 1993.

• عضو مجلس إدارة مصرف يوباى / روما 1984 - 1987.

• عضو مجلس إدارة المصرف التجاري العربي البريطاني / لندن 1993 - 1999.

• مدير إدارة التمويل في المصرف الليبي الخارجي / ليبيا 1999 - 2005.

• مدير عام المصرف العربي التركي / إسطنبول 2005 - 2010.

• نائب رئيس مجلس إدارة شركة التأجير التمويلي / إسطنبول 2005 - 2011.

• نائب رئيس مجلس إدارة المصرف العربي التركي / إسطنبول 2005 - 2012.

• عضو مجلس إدارة مصرف قناة السويس / القاهرة 2006 - 2012.

• عضو مجلس إدارة المصرف العربي الدولي / القاهرة 2006 - 2012.

• رئيس مجلس إدارة بنك اليوباف العربي الدولي / البحرين 2007 - 2009.

• مستشار مجلس إدارة المصرف الليبي الخارجي / 2011.

السيد محمد نجيب حميدة الجمل

عضو مجلس إدارة
ممثل المصرف الليبي الخارجي

الوظيفة الحالية: مدير إدارة الاعتمادات / المصرف الليبي الخارجي.

تاريخ الميلاد: 1965/1/1

المؤهل العلمي: ماجستير علوم مالية / عام 2014، بكالوريوس محاسبة /

عام 1988

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

• اللجنة التنفيذية.

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى: لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة:

• مساعد المدير العام اتحاد المصارف العربية والفرنسية فرع سيؤول -

كوريا الجنوبية 1997 - 2000.

• مدير إقليمي بإدارة العالم العربي في اتحاد المصارف العربية

والفرنسية - الإدارة العامة - باريس / فرنسا 2000-2002.

• عضو مجلس إدارة المصرف العربي عبر القارات / باريس 2005-2007.

• عضو مجلس إدارة المصرف العربي التركي / اسطنبول 2007 - مارس 2010.

• مساعد المدير العام للعمليات المصرفية مصرف شمال إفريقيا

التجاري - بيروت / لبنان مارس 2010 - ديسمبر 2016.



السيد الهادي المجاهد الطاهر أبو الطيف

عضو مجلس إدارة
ممثل المصرف الليبي الخارجي

الوظيفة الحالية: مدير إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي في

صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

تاريخ الميلاد: 1980/7/2

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة أعمال - محاسبة / عام 2006.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

• رئيس لجنة إدارة المخاطر.

• لجنة الحاكمية المؤسسية.

• لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى: لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة:

• عضو مجلس إدارة بنك القاهرة عمان.

• عضو مجلس إدارة شركة البوتاس العربية.

• عضو مجلس إدارة شركة الأردن الدولية للتأمين.

• عضو هيئة مديري شركة الضمان للتأجير التمويلي.



السيد نضال فائق محمد القبح

عضو مجلس إدارة
ممثل المؤسسة العامة
للضمان الاجتماعي / الأردن

الوظيفة الحالية: رئيس قسم القروض والتأجير التمويلي في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
تاريخ الميلاد: 1976/1/21

المؤهل العلمي: ماجستير علوم مالية ومصرفية / عام 2003.
عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:
• اللجنة التنفيذية.

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى: لا يوجد
عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة:
• عضو مجلس إدارة كابيتال بنك.

• عضو مجلس إدارة شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار.
• عضو مجلس إدارة الشركة الاردنية للصحافة والنشر.
• عضو مجلس إدارة بنك الاسكان للتجارة والتمويل.



السيد فادي خالد مفلح العلاونة

عضو مجلس إدارة
ممثّل المؤسسة العامة
للضمان الاجتماعي / الأردن

الوظيفة الحالية: أستاذ الإدارة وتحليل السياسات / كلية الأعمال الجامعة الأردنية.
تاريخ الميلاد: 1953/1/16
المؤهل العلمي: دكتوراه إدارة عامة – إدارة وتحليل السياسات / عام 1983.

الجوائز التي حصل عليها:

• جائزة عبد الحميد شومان للعلماء العرب.
• جائزة الدولة التقديرية في الإدارة.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

• رئيس لجنة الامتثال.

• لجنة التدقيق.

• لجنة إدارة المخاطر.

• لجنة الحوكمة المؤسسية.

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة:

• رئيس مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء.
• رئيس مجلس إدارة شركة المملكة لاستثمارات الطاقة.
• رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
• مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
• رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتنمية.
• نائب رئيس جامعة اليرموك.
• نائب رئيس مجلس إدارة شركة الفوسفات.
• نائب رئيس مجلس الاعتماد / التعليم العالي.
• عضو مجلس إدارة شركة البرومين – بوتاس.
• عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية.
• عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.
• عضو مجلس إدارة البنك التجاري.
• عضو إدارة صندوق استثمار الجامعة الأردنية.
• عضو لجنة صندوق استثمار جامعة آل البيت.



الدكتور ياسر مناع العدوان

عضو مجلس إدارة - مستقل

تاريخ الميلاد: 1957/12/2

المؤهل العلمي: بكالوريوس اقتصاد / عام 1980.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

. رئيس لجنة التدقيق.

. لجنة الترشيح والمكافآت.

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى: لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة سابقة:

. مساعد رئيس قسم الدول الآسيوية – الصندوق الكويتي للتنمية

الاقتصادية العربية / الكويت 1983.

. رئيس قسم الدول العربية والبحر المتوسط – الصندوق الكويتي

للتنمية الاقتصادية العربية / الكويت 1986.

. مدير إدارة العمليات – الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

العربية / الكويت 1997.

. عضو مجلس إدارة – الشركة الكويتية الجزائرية للاستثمار /

لكسمبورج 1986.

. نائب محافظ صندوق الأوبك للتنمية الدولية / النمسا 1987.

. رئيس مجلس إدارة – شركة التنمية العقارية / بريطانيا 1997.

. عضو اللجنة الإدارية العليا – صندوق الأقصى وانتفاضة القدس

– البنك الإسلامي للتنمية 2009 – 2015.

. عضو مجلس إدارة – المصرف العربي للتنمية في أفريقيا /

السودان 2008 – 2015.

. عضو لجنة الاستثمار – المصرف العربي للتنمية في أفريقيا /

السودان 2008 – 2015 .

. عضو اللجنة التنسيقية – برنامج إعادة اعمار غزة 2009 – 2015.



**السيد فوزي يوسف
عبد المحسن الحنيف**

عضو مجلس إدارة – مستقل

الوظيفة الحالية: رئيس الإستراتيجية والخدمات المؤسسية / بنك

مسقط.

تاريخ الميلاد: 1978/1/9

المؤهل العلمي: ماجستير مالية / عام 2005

عضوياتها في لجان مجلس إدارة البنك:

. رئيس لجنة الترشيح والمكافآت.

. لجنة التدقيق.

. لجنة الامتثال.

عضوياتها في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

. عضو مجلس إدارة جمعية المصارف / سلطنة عُمان.

عضوياتها في هيئات ومجالس إدارة سابقة:

. عضو مجلس إدارة BM JBR Limited.



**السيدة شيخة بنت يوسف
بن عبدالله الفارسي**

عضو مجلس إدارة – مستقل

أعضاء مجلس الإدارة المستقيلون خلال العام 2019

نبذة تعريفية			
الاسم	تاريخ الاستقالة		
السيد عبدالله مبارك آل خليفة	2019/7/1	شغل السيد عبدالله مبارك آل خليفة منصب عضو مجلس إدارة بنك الإسكان ونائب رئيس مجلس الإدارة ممثلاً عن بنك قطر الوطني، من عام 2008 وحتى عام 2019.	
السيد فوزي عبدالحمد أحمد المانع	2019/11/18	شغل السيد فوزي المانع عضو مجلس إدارة بنك الإسكان ممثلاً عن المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية، من عام 2016 وحتى عام 2019.	
السيد إسماعيل عبدالله علي المسلماني	2019/2/26	شغل السيد إسماعيل المسلماني منصب عضو مجلس إدارة بنك الإسكان ممثلاً عن المصرف الليبي الخارجي، من عام 2012 وحتى عام 2019.	
السيد عصام عبدالله يوسف الخطيب	2019/10/24	شغل السيد عصام الخطيب منصب عضو مجلس إدارة بنك الإسكان ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، من عام 2018 وحتى عام 2019.	

مركز كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة

اسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ التنعيبين في المجلس	الجهة التي يمثلها	تصنيف العضو	الحصة في رأسمال البنك*
السيد عبد الاله محمد عبد الرحمن الخطيب	2016/4/21	بنك قطر الوطني	غير تنفيذي - مستقل	%34.481
السيد يوسف محمود حسين النعمه	2008/1/31		غير تنفيذي - غير مستقل	
السيد خالد ماجد محمد اللعيمي	2015/7/12		غير تنفيذي - غير مستقل	
السيد رمزي طلعت عبد الجواد مرعي	2014/3/9		غير تنفيذي - غير مستقل	
السيدة مريم محمد علي الكواري	2019/7/2	شركة المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية	غير تنفيذي - غير مستقل	%18.609
السيدة منيرة أسعد عبد العزيز العجيل	2019/12/31		غير تنفيذي - غير مستقل	
السيد محمد نجيب حميدة الجمل	2018/12/9		غير تنفيذي - غير مستقل	
السيد الهادي المجاهد الطاهر أبو الطيف	2019/2/27	المصرف الليبي الخارجي	غير تنفيذي - غير مستقل	%17.242
السيد فادي خالد مفلح العلاونة	2019/11/26		غير تنفيذي - غير مستقل	
السيد نصال مائق محمد القبع	2016/5/22		غير تنفيذي - غير مستقل	
الدكتور ياسر مناع العدوان	2016/4/21	نفسه	غير تنفيذي - مستقل	%15.405
السيد فوزي يوسف عبد المحسن الدنيف	2017/4/23		غير تنفيذي - مستقل	
السيدة شبيخة بنت يوسف بن عبدالله الفارسي	2016/4/21		غير تنفيذي - مستقل	

* حصة الجهة التي يمثلها العضو.

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الزوجة والأولاد القصر		عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل العضو		الجنسية	اسم عضو مجلس الإدارة
2019	2018	2019	2018		
-	-	12,500	12,500	أردنية	السيد عبد الإله محمد عبد الرحمن الخطيب
-	-	-	-	قطرية	السيد يوسف محمود حسين النعمة
-	-	-	-	قطرية	السيد خالد ماجد محمد النعيمي
-	-	-	-	أردنية	السيد رمزي طلعت عبد الجواد مرعي
-	-	-	-	قطرية	السيدة مريم محمد علي الكواري
-	-	-	-	كويتية	السيدة منيرة أسعد عبد العزيز العجيل
-	-	-	-	ليبية	السيد محمد نجيب حميدة الجمل
-	-	-	-	ليبية	السيد الهادي المجاهد الطاهر أبو الطيف
-	-	-	-	أردنية	السيد فادي خالد مفلح العلاونة
-	-	-	-	أردنية	السيد نضال فائق محمد القبح
-	-	12,733	12,733	أردنية	الدكتور ياسر مناع العدوان
-	-	12,500	12,500	كويتية	السيد فوزي يوسف عبد المحسن الحنيف
-	-	12,500	12,500	عمانية	السيدة شيخة بنت يوسف بن عبد الله الفارسي

• الشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم: لا يوجد

• القروض الممنوحة من البنك لأعضاء مجلس الإدارة: لا يوجد

• العمليات التي تمت بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة بهم: لا يوجد

• عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وأقاربهم: لا يوجد

• الشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وأقاربهم: لا يوجد

• القروض الممنوحة من البنك لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين : لا يوجد

• العمليات التي تمت بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين والأطراف ذوي العلاقة بهم: لا يوجد

ملخص مهام ومسؤوليات لجان مجلس إدارة البنك والصلاحيات التي قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان

- التأكد من قيام المدقق بمراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك.

لجنة الترشيح والمكافآت

- تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين.
- ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.
- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية بالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية.
- تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل، ومراجعة ذلك بشكل سنوي.
- اتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والرئيس التنفيذي.
- التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة، والتوصية بتحديد رواتب الرئيس التنفيذي وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وامتيازاتهم الأخرى.
- التأكد من وجود خطة لإحلال للإدارة التنفيذية العليا.
- تسمية ممثلي البنك في مجالس إدارات البنوك والشركات التابعة بناءً على توصية من الرئيس التنفيذي.

لجنة الحاكمية المؤسسية

- التوجيه والاشراف على اعداد ميثاق سلوك مهني لمجلس الإدارة وتحديثه ومراجعته باستمرار وإدارة ومراقبة الالتزام بأحكامه، والتوصية لمجلس الإدارة باعتماده.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الادارة حيال نتائج تقييم مدى الالتزام بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية وأحكام التعليمات التي تحكمها.
- مراجعة تشكيلة اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة بشكل دوري وتقديم التوصيات لمجلس الادارة حيالها.
- التأكد من اعداد تقرير الحوكمة وعرضه على الهيئة العامة من خلال مجلس الادارة.

لجنة التدقيق

- مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرى على البيانات المالية للبنك.
- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
- تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته، أخذاً بالإعتبار أي أعمال أخرى كُلف بها خارج نطاق التدقيق.
- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

لجنة إدارة المخاطر

- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- الإشراف العام والإطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

لجنة الامتثال

- الإشراف على كفاءة وفاعلية واستقلالية دائرة مراقبة الامتثال ووظائفها المختلفة في تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك "مخاطر الامتثال".
- اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة داخل البنك.
- الإشراف على متابعة الامتثال لتعليمات الجهات الرقابية المختلفة وبذل الجهود داخل البنك لوضع أسس فعالة في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات الدولية.

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.

اللجنة التنفيذية

- دراسة الميزانية التقديرية، والسياسات الرئيسية لأنشطة البنك.
- دراسة استراتيجية البنك السنوية.
- دراسة المشاريع الرأسمالية أو الاستثمارية الاستراتيجية.
- البت في التسهيلات الائتمانية التي تقع ضمن صلاحياتها وعرض ما زاد على مجلس الإدارة.

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وخصوصاً اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) وبما يتوافق مع متطلبات تعليمات البنك المركزي الأردني.
- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني.
- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني.

اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

أولاً: اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة (6) اجتماعات خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور الأعضاء لهذه الاجتماعات.

عدد مرات الحضور	اسم العضو المستقيل خلال عام 2019	عدد مرات الحضور	إسم عضو مجلس الإدارة
5	السيد فوزي عبد الحميد أحمد المانع	6	السيد عبد الإله محمد عبد الرحمن الخطيب
1	السيد إسماعيل عبدالله علي المسلاتي	5	السيد يوسف محمود حسين النعمة
3	السيد عصام عبدالله يوسف الخطيب	5	السيد خالد ماجد محمد النعيمي
		6	السيد رمزي طلعت عبدالجواد مرعي
		3	السيدة مريم محمد علي الكواري
		-	السيدة منيرة أسعد عبد العزيز العجيل
		3	السيد محمد نجيب حميدة الجمل
		5	السيد الهادي المجاهد الطاهر أبو الطيف
		1	السيد فادي خالد مفلح العلاونة
		6	السيد نضال فائق محمد القبيح
		6	الدكتور ياسر مناع العدوان
		6	السيد فوزي يوسف عبد المحسن الحنيف
		5	السيدة شيخة بنت يوسف بن عبدالله الفارسي

ثانياً: اجتماعات اللجنة التنفيذية

عقدت اللجنة التنفيذية (4) اجتماعات خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور أعضاء اللجنة لهذه الاجتماعات.

عدد مرات الحضور	اسم العضو المستقيل خلال عام 2019	عدد مرات الحضور	اسم العضو
3	السيد فوزي عبد الحميد أحمد المانع	4	السيد يوسف محمود حسين النعمة
2	السيد عصام عبدالله يوسف الخطيب	3	السيد خالد ماجد محمد النعيمي
-	السيد عبدالله مبارك ناصر ال خليفة	-	السيدة منيرة أسعد عبد العزيز العجيل
		4	السيد الهادي المجاهد الطاهر أبو الطيف
		1	السيد فادي خالد مفلح العلاونة

ثالثاً: اجتماعات لجنة التدقيق

عقدت لجنة التدقيق (5) اجتماعات خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور أعضاء اللجنة لهذه الاجتماعات.

اسم العضو	عدد مرات الحضور	اسم العضو المستقيل خلال عام 2019	عدد مرات الحضور
السيد فوزي يوسف عبد المحسن الحنيف	5		
السيد رمزي طلعت عبدالجواد مرعي	5		
السيد محمد نجيب حميدة الجمل	2		
السيدة شيخة بنت يوسف بن عبدالله الفارسي	4		
الدكتور ياسر مناع العدوان	5		

رابعاً: اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت

عقدت لجنة الترشيح والمكافآت (3) اجتماعات خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور أعضاء اللجنة لهذه الاجتماعات.

اسم العضو	عدد مرات الحضور	اسم العضو المستقيل خلال عام 2019	عدد مرات الحضور
السيدة شيخة بنت يوسف بن عبدالله الفارسي	3		
السيد فوزي يوسف عبد المحسن الحنيف	3		
السيد محمد نجيب حميدة الجمل	2		

خامساً: اجتماعات لجنة إدارة المخاطر

عقدت لجنة إدارة المخاطر (4) اجتماعات خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور أعضاء اللجنة لهذه الاجتماعات.

اسم العضو	عدد مرات الحضور	اسم العضو المستقيل خلال عام 2019	عدد مرات الحضور
السيد نضال فائق محمد القبح	4	السيد فوزي عبد الحميد أحمد المانع	3
السيد خالد ماجد محمد النعيمي	3		
السيدة منيرة أسعد عبد العزيز العجيل	-		
الدكتور ياسر مناع العدوان	4		
السيدة مريم محمد علي الكواري	1		
السيد عمار بشير الصفدي / الرئيس التنفيذي	4		
السيد يوسف محمود حسين النعمة *	2		

*انتهت عضويته في اللجنة اعتباراً من 2019/7/25

سادساً: اجتماعات لجنة الحاكمية المؤسسية

عقدت لجنة الحاكمية المؤسسية اجتماعاً واحداً خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور أعضاء اللجنة لهذا الاجتماع.

اسم العضو	عدد مرات الحضور	اسم العضو المستقيل خلال عام 2019	عدد مرات الحضور
السيد عبد الإله محمد عبد الرحمن الخطيب	1		
الدكتور ياسر مناع العدوان	1		
السيد نضال فائق محمد القبح	1		

سابعاً: اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

عقدت لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات (4) اجتماعات خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور أعضاء اللجنة لهذه الاجتماعات.

اسم العضو	عدد مرات الحضور	اسم العضو المستقيل خلال عام 2019	عدد مرات الحضور
السيدة مريم محمد علي الكواري	1	السيد فوزي عبد الحميد احمد المانع	3
السيدة منيرة أسعد عبد العزيز العجيل	—		
السيد نضال فائق محمد القبح	4		
السيد محمد نجيب حميدة الجمل	2		
السيد يوسف محمود حسين النعمة*	2		

*انتهت عضويته في اللجنة اعتباراً من 2019/7/25

ثامناً: اجتماعات لجنة الامتثال

عقدت لجنة الامتثال (4) اجتماعات خلال عام 2019، وفيما يلي جدولاً يبين حضور أعضاء اللجنة لهذه الاجتماعات.

اسم العضو	عدد مرات الحضور	اسم العضو المستقيل خلال عام 2019	عدد مرات الحضور
الدكتور ياسر مناع العدوان	4		
السيدة شيخة بنت يوسف بن عبدالله الفارسي	3		
السيد رمزي طلعت عبدالجواد مرعي	4		

نبذة تعريفية عن الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية – كما في 2019/12/31

عمار بشير علي الصفدي

المنصب: الرئيس التنفيذي

تاريخ الميلاد: 1967/10/15

تاريخ التعيين: 2018/12/9

المؤهل العلمي: بكالوريوس اقتصاد وإحصاء / الجامعة الأردنية، عام 1988.

ماجستير اقتصاد دولي / جامعة ESSEX (بريطانيا)، عام 1991.

الخبرات العملية:

- المدير الإقليمي / بنك الكويت الوطني (الأردن)، من 2014 إلى 2018.
- نائب المدير الإقليمي / مجموعة العمليات المصرفية / بنك الكويت الوطني (الأردن)، من عام 2012 إلى عام 2014.
- نائب المدير العام / مجموعة العمليات المصرفية / كابيتال بنك (الأردن)، من عام 2008 إلى عام 2012 .
- نائب أول للرئيس التنفيذي / الخزينة والدعم والعمليات / بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، من عام 2006 إلى عام 2008.
- مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار / بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، من عام 2001 إلى عام 2006.
- مدير تنفيذي / الخدمات البنكية الخاصة / بنك HSBC (الأردن)، من عام 2000 إلى عام 2001.
- مدير تنفيذي / الخزينة والمؤسسات المالية / بنك الصادرات والتمويل (الأردن)، من عام 1996 إلى عام 2000.
- مدير / الخزينة / سيتي بنك (الأردن)، من عام 1991 إلى عام 1996

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

• لجنة إدارة المخاطر

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن الدولي / لندن.
- رئيس مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا.
- رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر.
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس هيئة مديري شركة الإسكان للاستثمارات السياحية والفندقية.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص.
- عضو مجلس إدارة صندوق الحسين للإبداع والتفوق.
- عضو مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة نهر الأردن.

المنصب: رئيس مجموعة الأعمال المصرفية

تاريخ الميلاد: 1972/6/28

تاريخ التعيين: 2017/9/5

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة أعمال / عام 1995

الخبرات العملية:

- رئيس مجموعة الأعمال المصرفية / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، منذ عام 2017.
- رئيس الخدمات المصرفية في كل من الأردن ولبنان ومصر / بنك ستاندرد تشارترد، خلال الفترة (2010 – 2017).
- رئيس الأسواق العالمية / بنك ستاندرد تشارترد (الأردن)، خلال الفترة (2003 – 2010).
- رئيس مبيعات الأسواق العالمية / بنك ستاندرد تشارترد (الأردن)، خلال الفترة (2001 – 2003).
- متعامل بالعملات الأجنبية / بنك ستاندرد تشارترد (الأردن)، خلال الفترة (1997 – 2001).
- صراف / بنك ANZ Grindlays، خلال الفترة (1996 – 1997).
- إداري متدرب / بنك ANZ Grindlays، خلال الفترة (1995 – 1996).
- عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:** لا يوجد
- عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:**
- عضو مجلس إدارة بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر

مروان حاتم جميل الخولي

المنصب: رئيس مجموعة العمليات والدعم

تاريخ الميلاد: 1971/5/4

تاريخ التعيين: 2018/4/1

المؤهل العلمي:

• ماجستير محاسبة / عام 1996.

• بكالوريوس محاسبة / عام 1993.

الشهادات المهنية

• Certified Public Accountant (CPA) / عام 1997.

• Certified Fraud Examiner (CFE) / عام 2003.

• Certified Risk Professional (CRP) / عام 2003.

• Certified Risk Analyst (CRA) / عام 2005.

• Certified Project Manager (CPM) / عام 2005.

• Certified Business Manager (CBM) / عام 2002.

• Certified Internal Controls Auditor (CICA) / عام 2015.

• Certified Financial Consultant (CFC) / عام 2012.

• Fellow of the Association of Corporate Governance Practitioners (FGP) / عام 2017.

الخبرات العملية:

• رئيس مجموعة العمليات والدعم / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، منذ عام 2018

• مدير عام / رئيس مجموعة العمليات / بنك عُمان العربي، خلال الفترة (2016 - 2018).

• مدير عام / رئيس التدقيق الداخلي / بنك عُمان العربي، خلال الفترة (2014 - 2016).

• نائب المدير العام / رئيس التدقيق الداخلي / بنك عُمان العربي، خلال الفترة (2008 - 2014).

• مساعد المدير العام / مدير دائرة التفتيش والتدقيق / بنك الاتحاد، خلال الفترة (2006 - 2008).

• مساعد المدير العام / رئيس التدقيق الداخلي / كابيتال بنك، خلال الفترة (2004 - 2006).

• مساعد المدير العام / المدقق الداخلي / البنك الأهلي الأردني، خلال الفترة (2003 - 2004).

• مدير دائرة الرقابة المالية / البنك الأهلي الأردني، خلال الفترة (2002 - 2003).

• مدير دائرة التفتيش ومتابعة التدقيق / بنك الأردن، خلال الفترة (1997 - 1998).

• رئيس قطاع دائرة الائتمان / بنك الأردن، خلال الفترة (1994 - 1997).

• دائرة القروض والاتفاقيات الخارجية / البنك المركزي الأردني، خلال عام 1994.

• مفتش / دائرة التفتيش / البنك الإسلامي الأردني، خلال عام 1993.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

عضو مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا

نضال لطفي عبداللطيف أحمد

المنصب: رئيس مجموعة المالية

تاريخ الميلاد: 1964/8/22

تاريخ التعيين: 2019/1/2

المؤهل العلمي:

• ماجستير محاسبة / عام 1994.

• بكالوريوس محاسبة / عام 1990.

الشهادة المهنية : Certified Public Accountant (CPA) / عام 1998.

الخبرات العملية:

• رئيس مجموعة المالية / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، منذ عام 2019.

• مساعد المدير العام - مجموعة المالية / بنك قطر الوطني (قطر)، خلال الفترة (2016-2005).

• مدير مالي رئيسي / مصرف الراجحي (السعودية)، خلال الفترة (2005 - 2004).

• مدير رئيسي - الدائرة المالية / البنك الأردني الكويتي (الأردن)، خلال الفترة (2004 - 2002).

• مدير الرقابة المالية - مجموعة المالية / بنك قطر الوطني (قطر)، خلال الفترة (1995 - 2002).

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك: لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

عضو مجلس إدارة في بنك الأردن الدولي - لندن.

عمرو " محمد وليد " أنيس موسى

المنصب: رئيس مجموعة إدارة الائتمان

تاريخ الميلاد: 1971/5/29

تاريخ التعيين: 2008/11/23

المؤهل العلمي: بكالوريوس اقتصاد / علوم سياسية / عام 1994.

الشهادات المهنية:

• Certified Lender Business Banker (CLBB) / عام 2005.

• شهادة معتمدة في الإدارة الاستراتيجية / عام 2014.

• Certified Risk Specialist (CRS) / عام 2006.

• شهادة برنامج التسهيلات المصرفية الشامل / عام 2001.

الخبرات العملية:

• رئيس مجموعة إدارة الائتمان / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، منذ عام 2019.

• المدير التنفيذي - دائرة مراجعة الائتمان / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، خلال الفترة (2019-2011).

• مدير مراجعة ائتمان الشركات الكبيرة / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، خلال الفترة (2011-2008).

• المساعد المصرفي للرئيس التنفيذي - المدير العام / البنك التجاري الأردني، خلال الفترة (2008 - 2005).

• مستشار معين من بنك الاستثمار الأوروبي / صندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة / سوريا عام 2008.

• دائرة تسهيلات الشركات / بنك سوسيته جنرال الأردن، خلال الفترة (2005-2003).

• دائرة التسهيلات / البنك العربي، خلال الفترة (2003 - 2001).

• الدائرة التجارية / البنك العربي، خلال الفترة (1996 - 2001).

• دائرة العمليات / البنك العربي، خلال الفترة (1995 - 1996).

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك: لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

• نائب رئيس مجلس إدارة شركة كريف - الأردن.

• عضو مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا.

رياض علي أحمد طويل

المنصب: رئيس قطاع الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1971/9/1.

تاريخ التعيين: 2007/7/22.

المؤهل العلمي: بكالوريوس اقتصاد / عام 1992.

الشهادة المهنية: Chartered Financial Analyst (CFA) / عام 2000.

الخبرات العملية:

- رئيس قطاع الخزينة والاستثمار / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، منذ عام 2009.
- مدير مركز الاستثمارات الدولية / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، خلال الفترة (2007-2009).
- محلل استثمار إدارة مخاطر السوق/ بنك المؤسسة العربية المصرفية (البحرين)، خلال الفترة (2006-2007).
- مدير سوق رأس مال / بنك التصدير والتمويل، خلال الفترة (2005-2006).
- دائرة الخزينة / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، خلال الفترة (1992-2005).

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك: لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

- رئيس هيئة مديري شركة المركز المالي الدولي.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن الدولي / بريطانيا.
- رئيس مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات.
- عضو مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

علي حسن علي الميمي

المنصب: المدقق العام

تاريخ الميلاد: 1979/4/5

تاريخ التعيين: 2000/10/18

المؤهل العلمي:

• ماجستير محاسبة / عام 1994.

• بكالوريوس محاسبة / عام 1990.

الشهادة المهنية :

• Certified Internal Auditor (CIA) / عام 2013.

• Certification in Control Self-Assessment (CCSA) / عام 2011.

• Certification in Risk Management Assurance (CRMA) / عام 2013.

الخبرات العملية:

- المدقق العام / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، منذ عام 2018.
- دائرة التدقيق الداخلي / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، خلال الفترة (2000-2019).

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك: لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

• عضو مجلس إدارة لدى الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري.

نايف هاشم نايف الحسين

المنصب: مدير تنفيذي / دائرة مراقبة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1979/10/14

تاريخ التعيين: 2013/7/15

المؤهل العلمي:

• ماجستير اقتصاد مالي / عام 2005.

• بكالوريوس اقتصاد / عام 2001.

الشهادات المهنية:

• Certified Anti Money Laundering Specialist (CAMS) / عام 2008.

• Certified Financial Crime Specialist (CFCs) / عام 2016.

• Certified Anti Money Laundering Specialist (CAMS)-Audit program / عام 2018.

• Certified Fraud Examiners (CFE) / عام 2019.

الخبرات العملية:

• المدير التنفيذي / دائرة مراقبة الامتثال / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، منذ عام 2013.

• مدير الالتزام بمتطلبات الجهات الرقابية – الأردن / البنك العربي، خلال عام 2013.

• ضابط مكافحة غسل الأموال رئيسي - نائب مدير تنفيذي / دائرة مراقبة الامتثال / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، خلال الفترة (2007 – 2013).

• شغل عدة وظائف لدى / بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة (2002 – 2006).

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك: لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

عضو مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار المساهمة العامة المحدودة.

وائل إسماعيل محمود عصفور

المنصب: المستشار القانوني

تاريخ الميلاد: 1972/7/26

تاريخ التعيين: 2008/6/1

المؤهل العلمي:

• بكالوريوس حقوق / عام 1994.

الخبرات العملية:

• المستشار القانوني / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، منذ عام 2013 ويعمل مع البنك منذ عام 2008.

• أمين سر مجلس إدارة / الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي، منذ عام 2005.

• المستشار القانوني وأمين سر مجلس الإدارة / شركة المركز المالي الدولي، منذ عام 2007.

• المستشار القانوني / صندوق بنك الإسكان للأوراق المالية، منذ عام 2006.

• عضو اللجنة القانونية / جمعية البنوك في الأردن، منذ عام 2005.

• عضو نقابة المحامين الأردنيين، منذ عام 1994.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك: لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى: لا يوجد

رياض فيصل عطا مرشد

المنصب: مدير تنفيذي / دائرة العمليات المركزية - تكليف

تاريخ الميلاد: 1973/5/1

تاريخ التعيين: 1996/3/12

المؤهلات العلمية:

• ماجستير تمويل ومصارف / عام 2012.

• بكالوريوس محاسبة / عام 1996.

الشهادات المهنية: Certified Information System Auditor (CISA) / عام 2006.

الخبرات العملية:

• المدير التنفيذي / دائرة العمليات المركزية – تكليف / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، منذ عام 2019

• المدير التنفيذي / دائرة تطوير وهندسة العمليات/ بنك الإسكان للتجارة والتمويل، خلال الفترة (2009 – 2019)

• دائرة التدقيق الداخلي / بنك الإسكان للتجارة والتمويل، خلال الفترة (1996 – 2009).

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك: لا يوجد

عضوياته في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

عضو هيئة مديري شركة المركز المالي الدولي

المنصب: رئيس مجموعة إدارة المخاطر

شاغر

أعضاء الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية المستقيلون خلال العام 2019

نبذة تعريفية	تاريخ الاستقالة	
بدأ السيد عادل أسعد حياته العملية مع بنك الإسكان للتجارة والتمويل، ومنذ تعيينه في البنك بداية عام 1994 اكتسب خبرات عملية عديدة في مجالات مختلفة أهمها: الائتمان والمخاطر والتحليل المالي والإدارة المالية.	2019/5/31	عادل إبراهيم أسعد رئيس مجموعة إدارة الائتمان
عمل السيد نبيل برقواوي لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل لمدة تزيد عن 30 عاماً، وتركزت خبراته في إدارة الخدمات المصرفية للأفراد.	2019/5/31	نبيل توفيق برقواوي رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد
يمتلك السيد خالد الذهبي خبرات طويلة ومتنوعة في مجالات المحاسبة والرقابة المالية والتحليل المالي والضريبة والتخطيط المالي وتطوير السياسات والإجراءات والأنظمة المحاسبية.	2019/5/31	خالد محمود الذهبي المدير التنفيذي / دائرة التخطيط الاستراتيجي
التحق السيد إبراهيم حماد ببنك الإسكان للتجارة والتمويل في عام 1990، ولديه خبرة واسعة ومتنوعة في العمليات المصرفية المختلفة، وقد تدرج في عدد من المناصب خلال فترة عمله في البنك إلى أن أصبح في منصب مدير تنفيذي / دائرة العمليات.	2019/5/31	إبراهيم أحمد حماد مدير تنفيذي / دائرة العمليات المركزية
انضمت السيدة لمى بكري للعمل في البنك في عام 1995، وتركزت خبراتها المصرفية في مجال إدارة المخاطر، وتدرجت بالمناصب المختلفة إلى أن أصبحت في منصب مدير تنفيذي / دائرة إدارة المخاطر.	2019/11/30	لمى نايف البكري مدير تنفيذي / دائرة إدارة المخاطر

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الزوجة والأولاد القصر	عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل العضو		الجنسية	المناصب	اسم عضو الإدارة العليا
	2018	2019			
2019					
-	-	-	أردنية	الرئيس التنفيذي	عمار بشير علي الصفدي
-	-	-	أردنية	رئيس مجموعة الأعمال المصرفية	واسكين سامويل سامويل جيمان
-	-	-	أردنية	رئيس مجموعة العمليات والدعم	مروان حاتم جميل الخولي
-	-	-	أردنية	رئيس مجموعة المالية	نضال لطفي عبداللطيف أحمد
-	-	-	أردنية	رئيس مجموعة إدارة الائتمان	عمرو "محمد وليد" أليس موسى
-	-	-	أردنية	رئيس قطاع الخزينة والاستثمار	رياض علي أحمد طويل
-	-	-	أردنية	المحقق العام	علي حسن علي الميمي
-	-	-	أردنية	مدير تنفيذي دائرة مراقبة الامتثال	نايف هاشم نايف الحسين
-	-	-	أردنية	المستشار القانوني	وائل اسماعيل محمود عصفور
-	-	-	أردنية	مدير تنفيذي دائرة العمليات المركزية - تكليف	رياض فيصل عطا مرشد
-	-	-	-	رئيس مجموعة إدارة المخاطر	شاعر

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقلين وأقاربهم

اسم عضو الإدارة العليا المستقل	المنصب	الجنسية	عدد الأوراق المالية		عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الزوجة والأولاد القصر	
			2019	2018	2019	2018
عادل إبراهيم جبر أسعد	رئيس مجموعة إدارة الائتمان	أردنية	-	-	-	-
نبيل توفيق إسماعيل برفاوي	رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد	أردنية	-	-	-	-
خالد محمود الذهبي	مدير تنفيذي / دائرة التخطيط الاستراتيجي والأبحاث	أردنية	2,500	2,500	-	-
إبراهيم أحمد إبراهيم حماد	مدير تنفيذي / دائرة العمليات	أردنية	5,062	5,062	-	-
لمى نايف عبد الفتاح بكري	مدير تنفيذي / دائرة إدارة المخاطر	أردنية	-	-	-	-

الشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم : لا يوجد
الشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقلين وأقاربهم: لا يوجد

سياسة المكافآت

يعتمد البنك سياسة مكافآت تركز على تحفيز الأداء المتميز، وذلك من خلال تخصيص نسبة من الأرباح بعد الضريبة لهذه الغاية تصل إلى 5%، وتوزع على الموظفين استناداً إلى نظام خاص يربط نسب الانجاز ومتحركات الأهداف ومستويات الأداء مع المكافأة.

(دينار)

مزايا ومكافآت كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2019

الاسم	المناصب	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد عبد الله محمد عبد الرحمن الخطيب	رئيس مجلس الإدارة	-	440,250	5,000	1,020	446,270
الدكتور ياسر مناع العودان	عضو مجلس الإدارة	-	145,500	5,000	820	151,320
السيد فوزي يوسف عبدالمحسن الحنيف	عضو مجلس الإدارة	-	151,000	5,000	6,637	162,637
السيدة شبيخة بنت يوسف بن عبد الله الفارسي	عضو مجلس الإدارة	-	140,000	5,000	4,648	149,648
بنك قطر الوطني ويمثله:						
السيد يوسف محمود حسين النعمة	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	140,000	5,000	6,141	151,141
السيد خالد ماجد محمد العوي	عضو مجلس الإدارة	-	134,500	5,000	5,524	145,024
السيد رمزي طلعت عبدالجواد مرعي	عضو مجلس الإدارة	-	151,000	5,000	6,623	162,623
السيدة مريم محمد علي الكواري	عضو مجلس الإدارة	-	49,500	-	3,326	52,826
المجموعة الاستثمارية العقارية الحكومية ويمثلها:						
السيدة منيرة أسعد عبد العزيز العجيل	عضو مجلس الإدارة	-	7,883	-	-	7,883
المصرف الليبي الخارجي ويمثله:						
السيد محمد نجيب حميدة الجمل	عضو مجلس الإدارة	-	90,959	493	4,087	95,539
السيد الهادي المجاهد الطاهر أبو الطيف	عضو مجلس الإدارة	-	99,000	-	4,809	103,809
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي / الأردن ويمثلها:						
السيد فادي خالد مفلح العلوانة	عضو مجلس الإدارة	-	17,394	274	-	17,668
السيد نضال فائق محمد الفقيح	عضو مجلس الإدارة	-	140,250	5,000	875	146,125

المزايا العينية التي حصل عليها أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة: لا يوجد

(دينار)

مزاياء ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال عام 2019

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد عبدالله مبارك ناصر ال خليفة	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	68,500	5,000	-	73,500
السيد فوزي عبد الحميد أحمد المانع	عضو مجلس الإدارة	-	126,617	5,000	16,223	147,840
السيد إسماعيل عبدالله علي المسلائي	عضو مجلس الإدارة	-	46,500	5,000	1,203	52,703
السيد عصام عبدالله يوسف الخطيب	عضو مجلس الإدارة	-	112,356	4,726	-	117,082
السيد محمد محمد بن يوسف	عضو مجلس الإدارة	-	22,932	3,822	-	26,753

المزايا العينية التي حصل عليها أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين: لا يوجد

مزاي ومكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية العليا خلال عام 2019

(ديان)

الاسم	المكتب	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
عمار بشير علي الصفدي	الرئيس التنفيذي	432,784	-	-	12,250	445,034
واسكين سامويل سامويل عجمان	رئيس مجموعة الأعمال المصرفية	259,680	2,880	24,120	3,800	290,480
مروان حاتم جميل الخولي	رئيس مجموعة العمليات والدعم	260,592	2,880	18,090	1,400	282,962
نصالح لطفي عبدالحفيظ أحمد	رئيس مجموعة المالية	192,389	2,872	-	1,800	197,061
عمرو* محمد وليد أنيس موسى	رئيس مجموعة إدارة الائتمان	66,819	1,160	-	1,600	69,579
رياض علي أحمد طويل	رئيس قطاع الخزينة والاستثمار	169,524	2,880	25,971	2,600	200,975
علي حسن علي الميمى	المدقق العام	140,528	2,880	12,864	-	156,272
ليلى هاشم ليلى الحسين	مدير تنفيذي دائرة مراقبة الامتثال	121,438	1,200	11,086	6,400	140,124
وائل السماعيل محمود عصفور	المستشار القانوني	107,191	1,200	8,146	-	116,536
رياض فيصل عطا مرشد	مدير تنفيذي دائرة العمليات المركزية - تكليف	45,138	600	-	-	45,738
محمد لاضر زهير خليل أبو زهره*	رئيس قطاع الأعمال المصرفية للشركات	105,300	2,160	21,440	800	129,700
تاج عمران أمين خمش*	رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد	19,756	348	-	-	20,104
شاعر	رئيس مجموعة إدارة المخاطر	-	-	-	-	-

* تم تعديل قائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقا لتعديلات الهيكل التنظيمي العام للبنك خلال عام 2019، حيث لم تعد هذا الوظائف مدرجة ضمن هذا القائمة كما في 2019/12/31.

المزايا العينية التي حصل عليها أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا: لا يوجد

(دينار)

مزايا ومكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقبليين خلال عام 2019

الاسم	المصعب	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافآت السنوية	نفقات اسفر السنوية	إجمالي مستحقات نهاية الخدمة	إجمالي المزايا السنوية
عادل إبراهيم اسعد	رئيس مجموعة إدارة الاثمان	88,176	1,200	15,507	800	659,917	765,599
نبيل توفيق برقاروي	رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد	61,425	1,200	12,864	-	514,230	589,719
كالد محمود علي الذهبي	مدير تنفيذي/ دائرة الخطط الاستراتيجية	88,234	1,200	18,609	-	734,641	842,683
إبراهيم أحمد حماد	مدير تنفيذي / دائرة العمليات المركزية	45,521	500	9,456	1,200	360,413	417,090
لمن نايف البكري	مدير تنفيذي / دائرة إدارة المخاطر	90,339	1,100	14,427	5,450	242,487	353,802

المزايا العينية التي حصل عليها أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقبليين: لا يوجد

المساهمين الذين يملكون 1% أو أكثر من رأسمال البنك لعام 2019

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	نسبة المساهمة في رأس المال	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
بنك قطر الوطني	قطرية	108,615,827	%34.481	جهاز قطر للاستثمار	-	-	-
				%51.93	-	-	-
				حكومة دولة الكويت الهيئة العامة للاستثمار	-	-	-
شركة المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية	الكويتية	58,617,556	%18.609	%99.127	-	-	-
				مصرف ليبيا المركزي	-	-	-
				%100	-	-	-
المصرف الليبي الخارجي	الليبية	54,311,427	%17.242	نفسها	-	-	-
				حكومة جمهورية إيران	-	-	-
				%100	-	-	-
شركة الاستثمارات الخارجية الإيرانية	الإيرانية	14,577,670	%4.628	وزارة المالية سلطنة عُمان	-	-	-
				%100	-	-	-
				وزارة المالية سلطنة عُمان	-	-	-
صندوق الاحتياطي العام للدولة بسلطنة عمان	العمانية	9,375,000	%2.976	%100	-	-	-
				وزارة المالية سلطنة عُمان	-	-	-
				%100	-	-	-
المجموع		294,023,480	%93.341	-	-	-	-

*عدد المساهمين الأردنيين 2706 مساهماً، تشكل نسبة ملكيتهم من رأس المال 18.9%.

*عدد المساهمين العرب والأجانب 443 مساهماً، تشكل نسبة ملكيتهم من رأس المال 81.1%.

أسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل البنك وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم (كبار المساهمين 5% فأكثر)

الاسم	عدد الأسهم كما في نهاية عام 2018	النسبة إلى رأس المال	عدد الأسهم كما في نهاية عام 2019	النسبة إلى رأس المال
بنك قطر الوطني	108,615,827	%34.481	108,615,827	%34.481
المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية	58,617,556	%18.609	58,617,556	%18.609
المصرف الليبي الخارجي	53,866,193	%17.100	54,311,427	%17.242
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي / الأردن	48,485,331	%15.392	48,526,000	%15.405
المجموع	269,584,907	%85.583	270,070,810	%85.737

الوضع التنافسي للبنك وحصته السوقية من القطاع المصرفي في الأردن

البيان	الحصة السوقية
الموجودات	%13.9
ودائع العملاء	%13.7
التسهيلات الائتمانية المباشرة	%13.0

درجة الاعتماد على موردين محددين و / أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً)

لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و / أو المبيعات أو الإيرادات.

وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته، ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز

لا يتمتع البنك أو أي من منتجاته بأية حماية حكومية أو امتيازات بموجب القوانين والأنظمة، ولم يحصل البنك على براءات اختراع أو حقوق امتياز.

وصف لأي قرارات حكومية صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدراته التنافسية

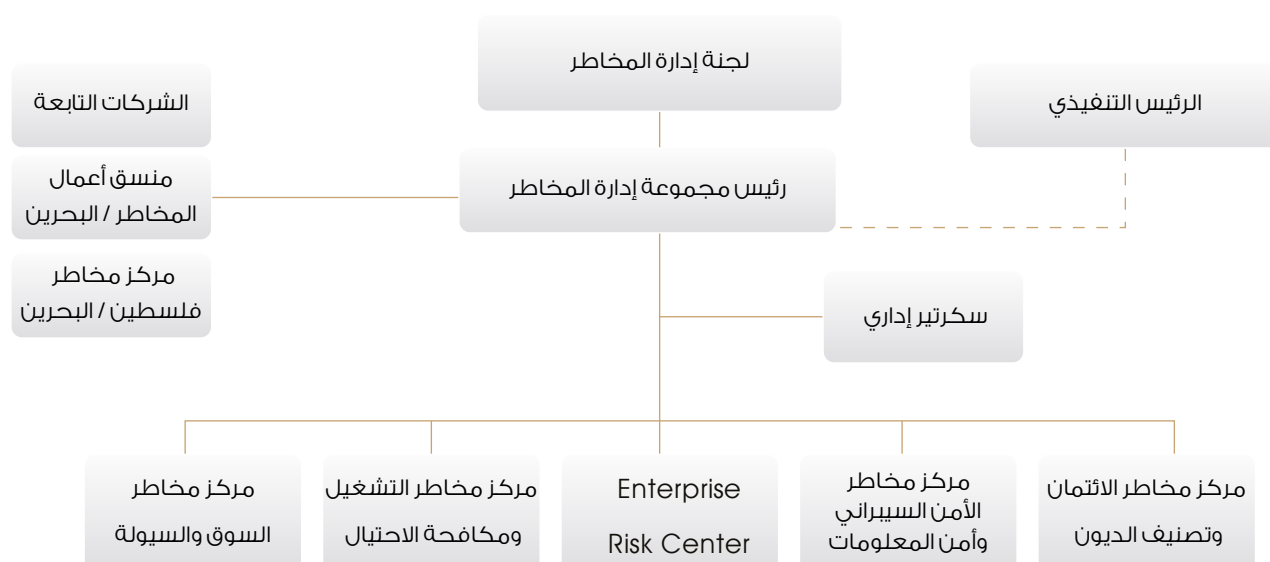
لا توجد أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على البنك أو منتجاته أو قدراته التنافسية. والبنك يطبق معايير الجودة الدولية.

إدارة المخاطر في البنك

يتعرض البنك بطبيعة عمله لمجموعة من المخاطر، وهذه المخاطر مبيّنة في الايضاح رقم 46 الوارد في القوائم المالية لعام 2019، ويتم إدارة المخاطر في البنك من خلال دائرة إدارة المخاطر وهي دائرة مستقلة عن أنشطة العمل لدى البنك وتقوم بإدارة كل من: مخاطر الائتمان ورأس المال، مخاطر التشغيل، مخافة الاحتيال واستمرارية الأعمال، مخاطر السوق والسيولة، مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الأمن السيبراني وأمن المعلومات، المخاطر المؤسسية مخاطر السمعة، المخاطر الاستراتيجية، وذلك وفق منهجية متكاملة تعتمد

على تحديد حجم ونوعية المخاطر التي يتعرض لها البنك باستخدام أنظمة ومنهجيات وأدوات قياس متنوعة تتضمن مزيج من الأساليب الكمية والنوعية في مراقبة وقياس المخاطر وبشكل يتوافق مع تعليمات الجهات الرقابية والسياسات المعتمدة.

وترتبط دائرة المخاطر إدارياً بالرئيس التنفيذي ووظيفياً بلجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويظهر الشكل التالي الهيكل التنظيمي لدائرة المخاطر:



الإنجازات التي حققها البنك مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2019

مبينة في تحليل ومناقشة الأداء لعام 2019.

الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال العام 2019 ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للبنك

لم تحدث عمليات ذات طبيعة غير متكررة أو أية أمور جوهرية لا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للبنك.

تطور الأرباح وصافي حقوق المساهمين وسعر السهم والأرباح الموزعة

مبينة في تحليل ومناقشة الأداء لعام 2019.

تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال العام ٢٠١٩

مبين في تحليل ومناقشة الأداء لعام 2019.

التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للبنك

مبينة في استراتيجية البنك.

أتعاب المدققين لعام 2019

البيان	أتعاب التدقيق	استشارات وأتعاب أخرى	المجموع
فروع الأردن	236,640	66,932	303,572
فروع فلسطين	29,580	11,600	41,180
فرع البحرين	24,716	7,891	32,607
المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سورية	34,032	8,437	42,469
بنك الإسكان للتجارة و التمويل / الجزائر	56,109	-	56,109
بنك الأردن الدولي / لندن	114,261	19,809	134,070
الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي	4,640	3,480	8,120
شركة المركز المالي الدولي	4,640	-	4,640
الشركة الأردنية للاستثمارات العقارية والخدمات التجارية	2,320	-	2,320
المجموع	506,938	118,149	625,087

التبرعات والمنح لعام 2019

1- التبرعات النقدية

بلغت قيمة التبرعات النقدية التي قدمها البنك خلال العام 2019 (972,247) دينار، وفيما يلي جدولاً يبين الجهات الرئيسة التي تم التبرع لها:

(دينار)

الجهة المتبرع لها	مبلغ التبرع	الجهة المتبرع لها	مبلغ التبرع
صندوق دعم أسر الشهداء	150,000	جمعية الشابات المسلمات	14,250
حديقة عبدون	120,000	صندوق الملك عبدالله الثاني للتميز (مؤتمر دافوس)	10,000
مركز الحسين للسرطان	120,000	جامعة الشرق الأوسط	10,000
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	75,000	مؤسسة لويك	10,000
مؤسسة نهر الأردن	50,000	بلدية ناعور الكبرى	10,000
صندوق الزكاة الغارمات	50,000	مركز التوثيق الملكي	9,000
جمعية همتنا الخيرية	50,000	المركز الوطني للعناية بصحة المرأة	6,980
king's academy	35,500	جمعية الأخوة - معان	5,000
مستشفى الملكة رانيا العبدالله للأطفال (التبرع بجهاز تفتيت الحصى)	34,000	جمعية بيت التراث والفنون	5,000
مركز الإسعاف الجوي	22,500	المعهد الملكي للدراسات الدينية	5,000
يوم المرور العالمي وأسبوع المرور العربي	20,000	جمعية الايدي الواعدة	5,000
تكية أم علي	20,000	جمعية الأعمال الأردنية الأوروبية / جيبا	5,000
القيادة العامة لقوات الدرك	15,000	جمعية مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب	4,000
جمعية قرى الاطفال SOS	15,000	أخرى	81,017
معهد الإعلام الأردني	15,000	المجموع	972,247

2- التبرعات العينية

• بلغت القيمة الدفترية للمواد العينية التي تم التبرع بها خلال عام 2019 حوالي 304 دينار، علماً بأن القيمة الاسمية لهذه المواد بلغت حوالي 61,184 دينار، والمواد العينية المتبرع بها هي عبارة عن أجهزة حاسوب وأثاث وآلات.

• بلغت كمية المواد من ورق التصوير والتي تم التبرع بها لمبادرة سمو الاميرة عالية (2,726) ماعون ورق تصوير A4 لعام 2019.

والجدول التالي يبين أهم الجهات التي تم التبرع لها في الأردن:

الجهة المتبرع لها	الجهة المتبرع لها
جمعية كفر ركب للتنمية الاجتماعية	جمعية سيدات الضليل
مدرسة النهضة الأساسية المختلطة	جمعية شباب المعارض
مدرسة نافع الشرقي الثانوية المختلطة	جمعية بلاص الخيرية
مدرسة الرجم الشامي	جمعية نساء العزم الخيرية
مؤسسة الإقراض الزراعي فرع الكورة	جمعية اللاه الرحمن الخيرية
نادي دير أبي سعيد الرياضي	جمعية الكورة التعاونية للمتقاعدين العسكريين
أمانة عمان الكبرى	جمعية أبو القين الخيرية
غرفة تجارة الرصيفة	جمعية تبنة الخيرية
مبادرة سمو الاميرة عالية – بصمات خضراء لإعادة تدوير الورق	جمعية سيدات الكورة الخيرية

العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك المصدر مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم

1- كما هو مبين في الإيضاح رقم 42 الوارد في القوائم المالية لعام 2019، فقد قام البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهات ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

2- لم يقيم البنك خلال عام 2019 بالدخول في عقود أو مشاريع أو ارتباطات مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم.

3- قام البنك خلال عام 2019 بالدخول في عقود مع الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي "شركة تابعة" وعلى النحو التالي:

الرقم	البيان	القيمة بالدينار
1	تمويل شراء أجهزة صراف آلي	1,044,000
2	تمويل شراء أجهزة صراف آلي تفاعلية	286,520
3	تمويل شراء أنظمة صناديق أمانات حديدة إلكترونية	336,400

مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي

واصل بنك الإسكان خلال عام 2019 دعمه للمبادرات البيئية في المملكة، إذ استمر في تمويل كلفة رعاية حديقة بنك الإسكان / عبدون، علاوة على تبني البنك لسياسات هادفة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، وتطبيقه للتقنيات الحديثة التي تعنى بهذا المجال في مبنى الإدارة العامة الجديد في منطقة الشميساني وفروع البنك المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة.

الالتزام بالحاكمة المؤسسية

• يلتزم البنك بتطبيق بنود دليل الحاكمة المؤسسية، حيث تم انتخاب مجلس إدارة يتوافق مع تعليمات الحاكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويمكن الاطلاع على نسخة من هذا الدليل على الرابط التالي:

<https://www.hbtf.com/ar/InvestorRelations/Lists/HBTFDocumentsInstance/pdfدليل20%الحاكمة20%المؤسسية>

• يلتزم البنك بتطبيق بنود دليل حاكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (التي تعتبر كجزء مكمل لدليل الحاكمة المؤسسية) وبما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي الأردني.

ويمكن الاطلاع على نسخة من هذا الدليل على الرابط التالي:

<https://www.hbtf.com/ar/InvestorRelations/Lists/HBTFDocumentsInstance/Guide20%Final202018%المعلومات20%تكنولوجيا>

معالجة شكاوى العملاء

انطلاقاً من الأهمية التي يوليها بنك الإسكان للتعامل مع شكاوى العملاء والمحافظة على مستويات عالية من رضى العملاء، قام البنك ومنذ العام 2013 بإنشاء وحدة متخصصة ومستقلة لدراسة شكاوى العملاء وتحليلها ومعالجتها بمهنية وشفافية عالية، وقد تم دعمها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة للقيام بذلك.

خلال العام 2019 استلمت الوحدة (1057) شكوى في مجالات مختلفة، منها: (العقود وشروط التعامل، بيئة العمل، أسعار الفوائد، العمولات والرسوم، سلوك التعامل المهني، الخدمات الالكترونية، البطاقات البنكية، الحوالات، وتسويق الخدمات والمنتجات)، وقد قامت الوحدة بدراسة كافة هذه الشكاوى وتحليلها وإعلام العملاء بنتائج دراستها وتصنيفها في سجلات البنك كشكوى (محقة أو غير محقة) والإجراءات المتخذة حيالها.

كما قامت الوحدة خلال العام 2019 برفع تقارير ربع سنوية إحصائية للجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة بكافة الشكاوى التي تم استلامها والإجراءات التي تم اتخاذها وتوصيات الوحدة للقيام بأي تعديلات أو تحسين في الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع شكاوى العملاء لتخفيض عدد الشكاوى، وقد قام مجلس الإدارة بمناقشة هذه التقارير وتقييم الشكاوى ومعرفة أسبابها وتقييم مدى تأثيرها على سمعة البنك وتقييم الإجراءات المتخذة لمعالجة الشكاوى المتكررة ومدى كفايتها لضمان عدم تكرارها مستقبلاً.

قوس ماركوس

بوابة عشتار



العراق، ليبيا، الإمارات

مكاتب تمثيل تابعة للبنك

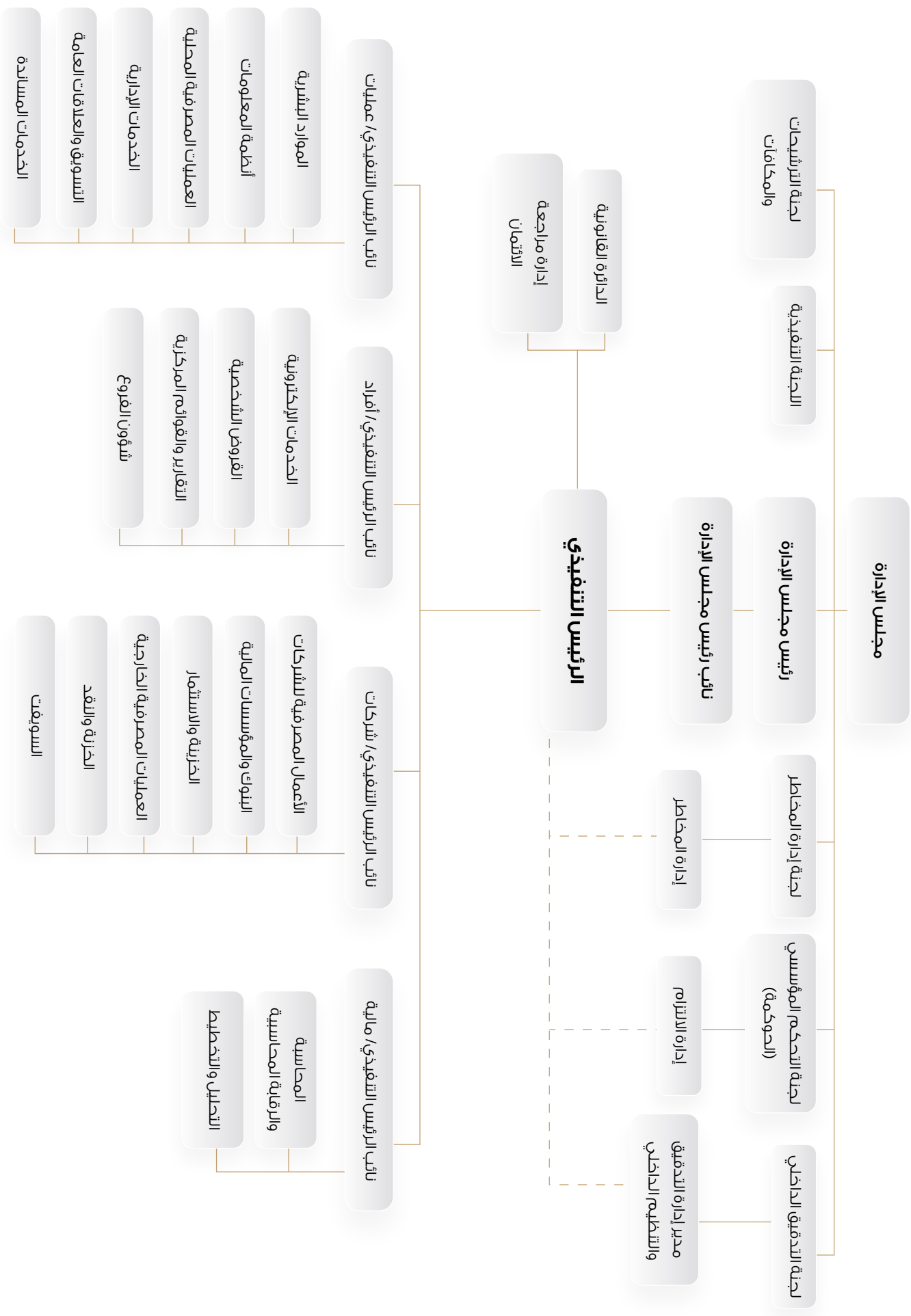
07

الهيكل التنظيمية للبنك
والبنوك والشركات التابعة

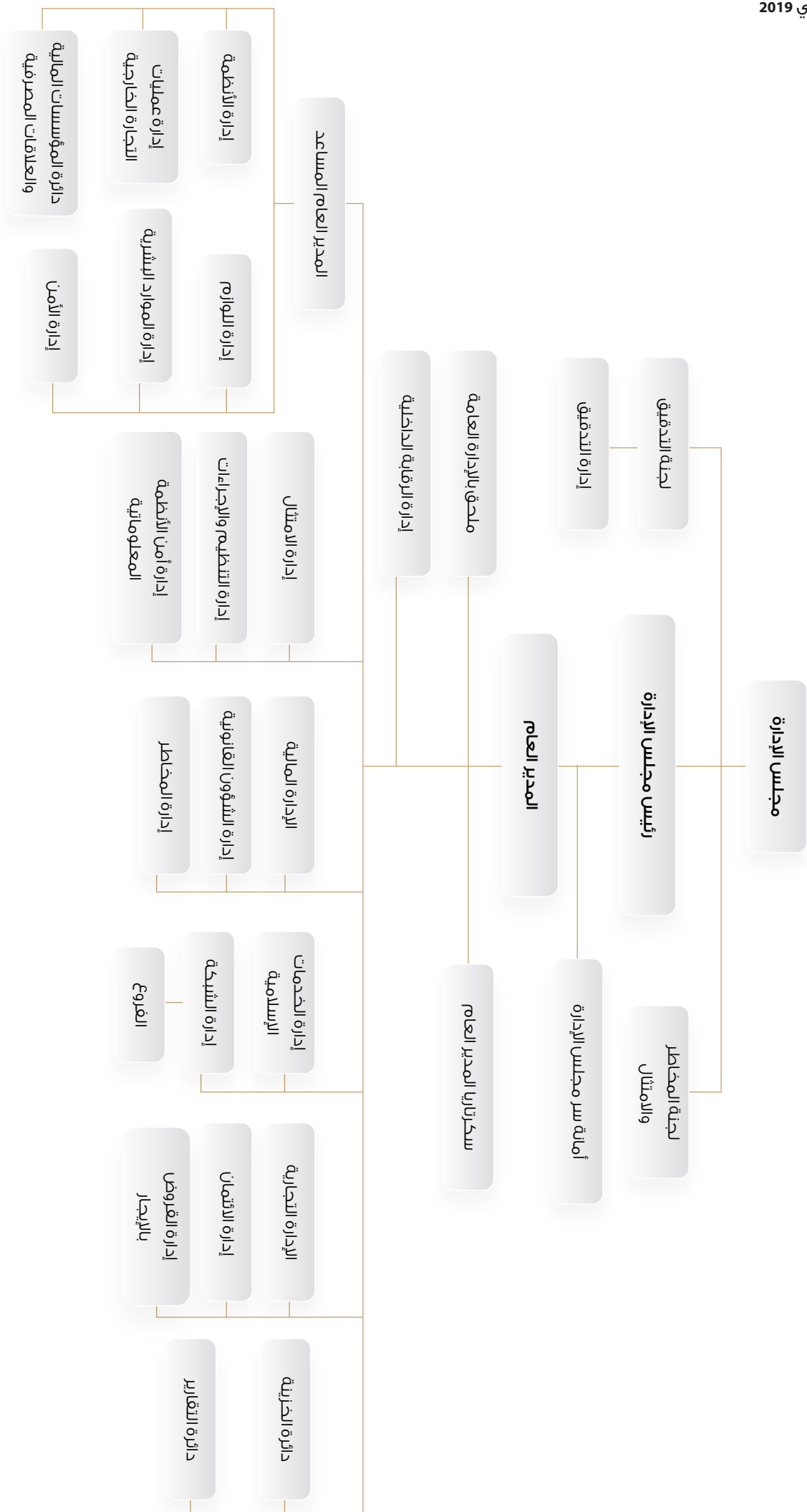
الهيكل التنظيمي لمجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل



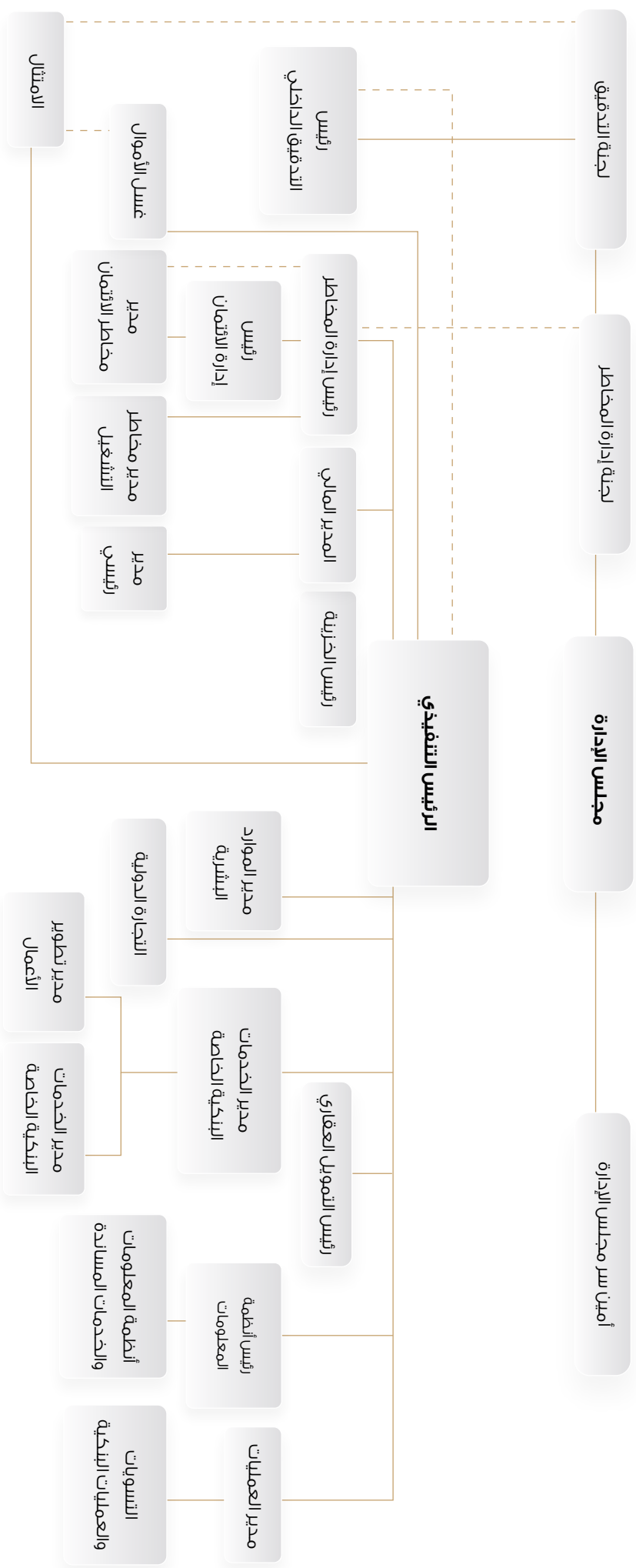
الهيكل التنظيمي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل



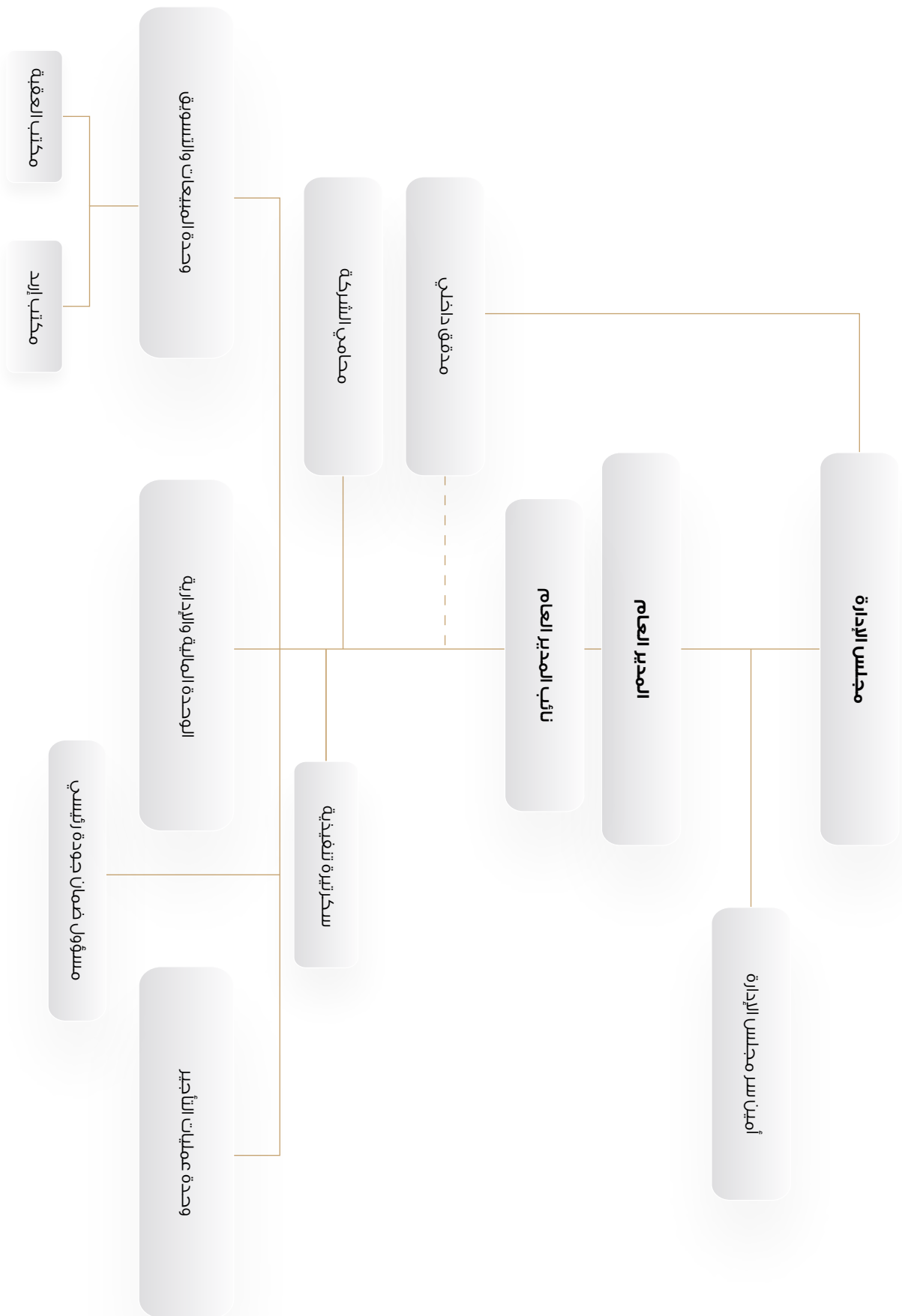
الهيكل التنظيمي لبنك الإسكان للتمويل - الجزائر



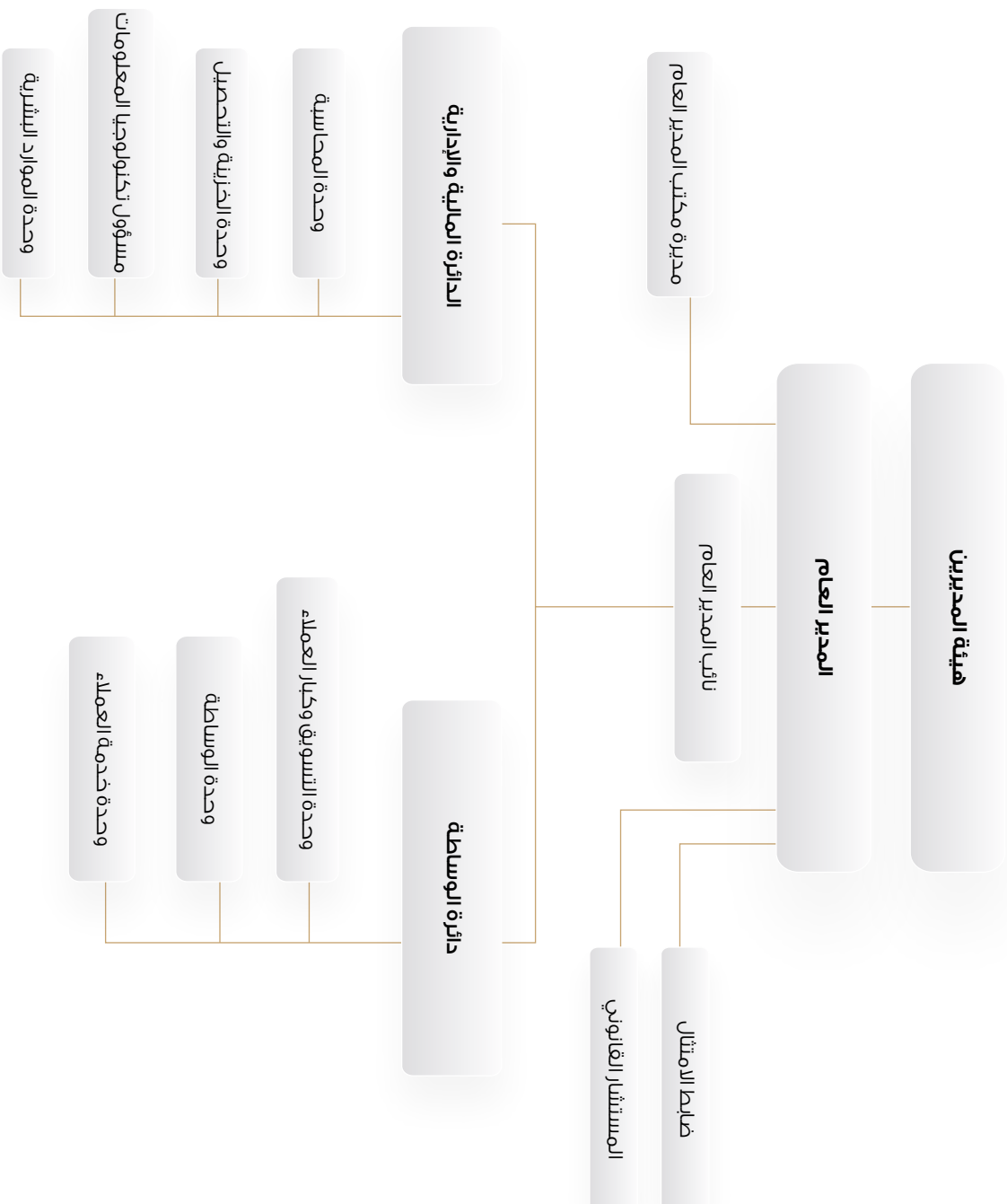
الهيكل التنظيمي لبنك الأردن الدولي - بريطانيا



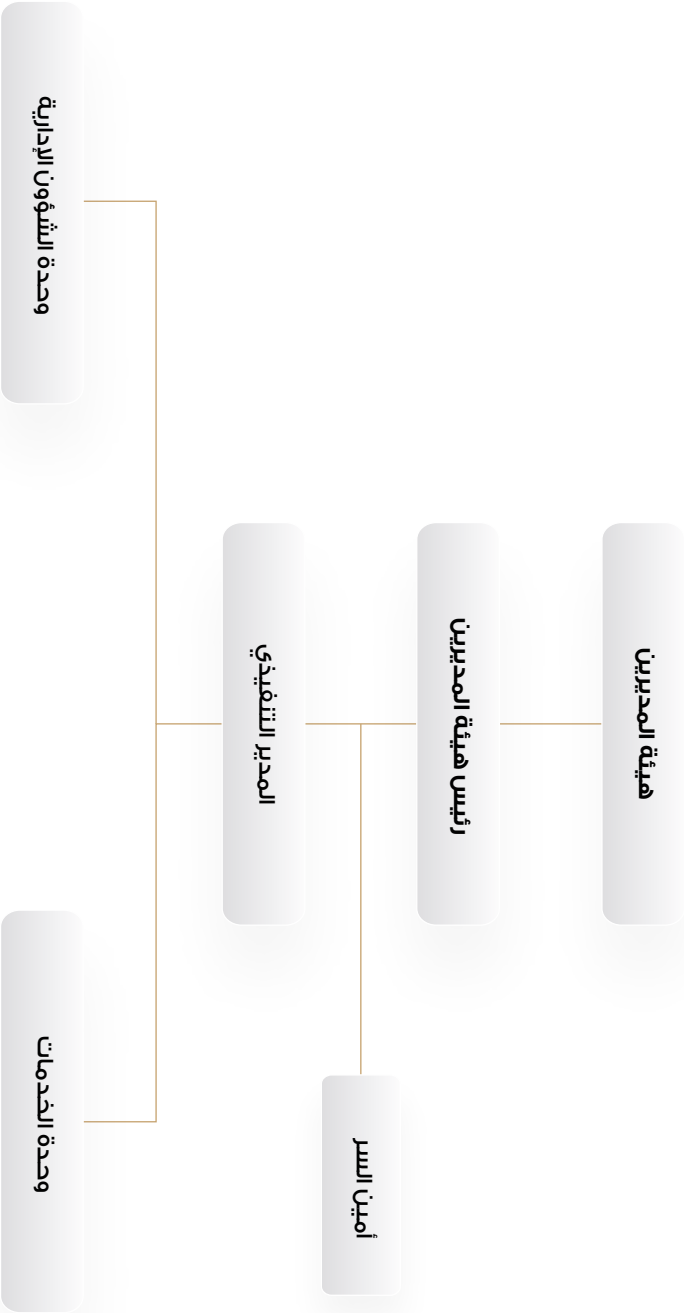
الهيكل التنظيمي للشركة المتخصصة للتأجير التمويلي



الهيكل التنظيمي لشركة المركز المالي الدولي



الهيكل التنظيمي للشركة الأردنية للاستثمارات العقارية والخدمات التجارية



دليل الفروع المحلية والفروع الخارجية
فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الأردن

البريد الإلكتروني	إحداثيات مواقع الفروع Coordinates		العنوان	هاتف المقسم 5005555 – 06 الرقم الفرعي	اسم الفرع
	خط طول Longitude	دائرة عرض Latitude			
محافظة العاصمة / عمان					
Bn028@btf.com.jo	35.8935040	31.9669270	عمان - الشمسيتاني – شارع الأمير شاكر بن زيد بناية رقم 37	2423	الفرع الرئيسي
Bn001@btf.com.jo	35.9116501	31.9610301	عمان - العبدلي - شارع مجلس الأمة	5738	العبدلي
Bn001@btf.com.jo	35.9054240	31.9631579	عمان - مشروع تطوير العبدلي - شارع سليمان النابلسي	3885	شارع سليمان النابلسي
Bn001@btf.com.jo	35.9081130	31.9632370	عمان - العبدلي - العبدلي مول	3490	العبدلي مول
Bn002@btf.com.jo	35.9153600	31.9605600	عمان - العبدلي - شارع سليمان النابلسي - بناية رقم 183	4046	الويدة
Bn003@btf.com.jo	35.9317180	31.9540050	عمان - شارع الملك حسين - بناية رقم 33	4060	المدينة
Bn004@btf.com.jo	35.9149128	31.9547666	عمان - جبل عمان - شارع الأمير محمد - بناية رقم 252	4070	جبل عمان
Bn005@btf.com.jo	35.9216300	31.9646200	عمان - جبل الحسين - شارع جالدين الويلد - بناية رقم 121	4075	جبل الحسين
Bn006@btf.com.jo	35.9381300	31.9259200	عمان - الوحدات - شارع الأمير الحسين - بناية رقم 263	4088	الوحدات
Bn006@btf.com.jo	35.9345492	31.9211341	عمان - ضاحية الناع حسن - مبنى مؤسسة الضمان الاجتماعي/ فرع جنوب عمان	4471	مجمع الطلاق السفريات الخارجية
Bn007@btf.com.jo	35.9842700	31.9796500	عمان - ماركا - شارع الملك عبد الله - بناية رقم 423	4097	ماركا
Bn010@btf.com.jo	35.9775482	31.9569336	عمان - ماركا الجنوبية - حي الربوة - شارع صلاح الفهلا - مجمع الحبيب	4122	حي الأمير حسن
Bn011@btf.com.jo	35.9551350	31.9757390	عمان - الهاشمي الشمالي - شارع الربحاء - مجمع جوهرة الربحاء	4050	الهاشمي الشمالي
Bn012@btf.com.jo	35.9222600	31.9433500	عمان - رأس العين - شارع القحس - بناية رقم 10	4136	رأس العين
Bn013@btf.com.jo	35.9333060	31.9372130	عمان - الأشرمية - شارع الإمام الشافعي - بناية رقم 52	4145	الأشرمية
Bn014@btf.com.jo	35.9222000	31.9482900	عمان - جبل عمان - شارع عمر بن الخطاب - بناية رقم 104	4152	الحوور
Bn015@btf.com.jo	35.9262400	31.9741900	عمان - الزرقه - شارع سعيد بن المسيب - بناية رقم 28	4146	الزرقه
Bn016@btf.com.jo	35.9021700	31.9874900	عمان - منطقة المدينة الرياضية - شارع الشهيد - بناية رقم 35	4167	المدينة الرياضية
Bn017@btf.com.jo	35.9205233	31.9572701	عمان - جبل الويدة - شارع كلية الشريعة - بناية رقم 8	4179	السلام
Bn018@btf.com.jo	35.9075820	31.9713580	عمان - الشمسيتاني - شارع الصلحة نور - مجمع بنك الإسكان	2330	المجمع التجاري
Bn019@btf.com.jo	35.9278000	31.9516800	عمان - شارع 9 شعبان - طاعة الحايك	5977	شارع الأمير محمد
Bn020@btf.com.jo	35.9400830	32.0027010	عمان - منطقة طارق - شارع طارق - مقابل حيوات النجمة	4186	طارق
Bn023@btf.com.jo	35.8792900	32.0524680	عمان - أبو نصير - شارع ابن هديّة - حي الرسالة	4193	أبو نصير
Bn024@btf.com.jo	35.9156900	31.9361400	عمان - حي نزال - شارع بني ثقيف - بناية رقم 6	4200	حي نزال
Bn025@btf.com.jo	35.8793700	31.9535600	عمان - عدون - شارع القاهرة - بناية رقم 94	4208	عدون
Bn026@btf.com.jo	35.8690700	31.9585100	عمان – الصوفية - شارع صلاح سحسان - مجمع ياراك بلارا	2881	ياراك بلارا
Bn027@btf.com.jo	35.8898240	31.9836750	عمان – نناع العلي - شارع وصفي النل (الحادزل) - بناية رقم 27	4224	الحادزل
Bn030@btf.com.jo	35.8772400	31.9679400	عمان– أم لاذينة - شارع سعد بن أبي وقاص - بناية رقم 47	4270	أم لاذينة
Bn031@btf.com.jo	35.8659870	32.0220890	عمان – الحبيشة - شارع عبد الله علي الوزي - بناية رقم 31	4281	الحبيشة

فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الأردن

البريد الإلكتروني	إحداثيات مواقع الفروع Coordinates		العنوان	هاتف المقسم 500555 - 06 الرقم الفرعي	اسم الفرع
	خط طول Longitude	دائرة عرض Latitude			
محافظة العاصمة / عمان					
b0034@bftf.com.jo	35.8415600	32.0233600	عمان - صوبلج - شارع الأميرة راية بنت الحسين - بناية رقم 26	4306	صوبلج
b0035@bftf.com.jo	36.0045300	31.8715500	عمان - سحاب - شارع الأمير حسن - بناية رقم 24	4315	سحاب
b0038@bftf.com.jo	35.9621510	31.9029020	عمان - أبو علندا - شارع إبراهيم الرشيد الحيطي - بناية رقم 32	5322	أبو علندا
b0039@bftf.com.jo	35.9328500	31.8791700	عمان - الحويطة - شارع مأدبا - عمارة الوليد - بناية رقم 31	4025	الحويطة
b0041@bftf.com.jo	35.8385300	31.8941200	عمان - مرع الحمام - شارع ليويان - دوار الدله	4336	مرع الحمام
b0042@bftf.com.jo	35.8213750	31.8697100	ناعور - مثلث حي الشهيد - مقابل موقف لياصات	4345	ناعور
b0043@bftf.com.jo	36.1062470	31.8117670	عمان - الموقر - قرب دوار الشهيد صالح الخريش - بناية رقم 32	4033	الموقر
b0044@bftf.com.jo	35.8626900	31.9930300	عمان - تلح العلي - شارع وصفي الل - بناية رقم 193	4358	تلح العلي
b0045@bftf.com.jo	36.0075810	31.8525880	عمان - مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية	4365	مدينة الملك عبدالله الثاني
b0047@bftf.com.jo	35.9165294	31.8953718	عمان - المغالين - شارع الحرية - بناية رقم 140	4893	شارع الحرية
b0048@bftf.com.jo	35.9483600	31.9177600	عمان - القويسمة - شارع ابن الفرات - بناية رقم 79	4395	القويسمة
b0049@bftf.com.jo	35.8386250	31.9544150	عمان - بيدر وادي السير - شارع حسني صوبر - بناية رقم 58 - بجانب مسجد الشريكس	4396	بيدر
b0097@bftf.com.jo	35.9856760	31.7217170	عمان - مطار الملكة عتيبة، لاهوي	4688	المطار
b0102@bftf.com.jo	35.9384010	31.9083080	عمان - شارع الأمير الحسن - مقابل كلية حطين - بناية رقم 431	4700	الإذاعة
b0106@bftf.com.jo	35.8474450	31.9820440	عمان - أم السماق - شارع أميرة - بناية رقم 17	4720	أم السماق
b0109@bftf.com.jo	35.8968840	31.9660950	عمان - شارع الأمير شكريان زيد - مركز هيا الثقافي	3774	الأطفال
b0111@bftf.com.jo	35.8887830	31.9638500	عمان - وادي صقرة - شارع عرار - بناية رقم 260	4754	شارع عرار
b0115@bftf.com.jo	35.8838660	31.9754450	عمان - ضاحية الزابية - شارع عبد الرحمن أبو حسنا - مجمع سامر برهم	4772	الزابية
b0117@bftf.com.jo	35.8550510	31.9672240	عمان - شارع عبد الله عوشلة - مجمع الحسيبي - بناية رقم 55	4888	عبد الله عوشلة
b0117@bftf.com.jo	35.8516780	31.9583210	عمان - البيدر - شارع الملكة زين الشرف - شركة تسويق المنتجات البيرونية	3485	حي الزاوي
b0119@bftf.com.jo	35.9576860	31.8644450	عمان - سوق الخضار المركزي - بجانب المحلل الرئيسي	4791	السوق المركزي
b0121@bftf.com.jo	35.9015100	31.9522600	عمان - شارع ابن جلدوس (مستشفى الخالدي) - بناية رقم 54	4840	زهران
b0122@bftf.com.jo	35.8669300	31.9874500	عمان - تلح العلي - شارع المدينة المنورة - بناية رقم 194	4905	المدينة المنورة
b0123@bftf.com.jo	35.8369950	31.9801040	عمان - سيني مول - طابق الليوت	4040	سيني مول
b0124@bftf.com.jo	35.8309300	31.9971600	عمان - شارع الملك عبد الله الثاني - قرب دوار خذا - بناية رقم 185	4848	شارع المدينة الطبية
b0128@bftf.com.jo	35.8841000	31.9410400	عمان - عدون - شارع سعد عدة شموط - مقابل فلسطين فريست	4111	حديقة بنك الإسكان / عدون
b0131@bftf.com.jo	35.8941000	31.9193700	ضاحية الياسمين - شارع جبل عرفات - بناية رقم 13	4949	ضاحية الياسمين
b0132@bftf.com.jo	35.8604200	31.9754000	عمان - شارع مكة - مجمع الحسيني - بناية رقم 141	4959	شارع مكة
b0134@bftf.com.jo	35.8878800	31.9408500	عمان - شارع سعد عدة شموط - تلح مول	3800	تلح مول

فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الأردن

البريد الإلكتروني	إحداثيات مواقع الفروع		العنوان	هاتف المقسم 500555 – 06 الرقم الفرعي	اسم الفرع
	خط طول Longitude	دائرة عرض Latitude			
محافظة العاصمة / عمان					
br135@hbf.com.jo	35.9508700	31.7084700	عمان- الحيرة - شارع المطار الرئيسي	3807	الحيرة
br145@hbf.com.jo	35.8888780	31.9586710	عمان - الدور الخامس - شارع رياض المفتح - بناية رقم 7	5188	الحدوات البحرية الخاصة
br157@hbf.com.jo	35.8867770	31.8753550	عمان - شارع المطار - شارع الحدوات- بعد المدارس العالمية 1, 7 كم	3470	شارع المطار
br159@hbf.com.jo	35.8720960	31.9431310	عمان - دير عمار - شارع الهاشميين - قرب نقابة مقاولي الإشتاعات الأردنيين	4705	دير عمار
br160@hbf.com.jo	35.8441910	31.9679310	عمان - صاحبة الأمير راشد - شارع الأمير لثوث- بجانب بناية 85 دور العيادات الخارجية للمدينة الطبية	3838	صاحبة الأمير راشد
br161@hbf.com.jo	35.8653300	31.9585160	عمان - المصويفية - السوق التجاري - شارع محمود عبيدات	4222	المصويفية
br161@hbf.com.jo	35.8615530	31.9595270	عمان - المصويفية - مجمع جاليريا مول	3857	جاليريا مول
br162@hbf.com.jo	35.8138830	31.9918850	عمان- صوباع - حي دليوق - تقاطع شهاب البيت مع شارعالرخا- - بناية رقم 29	3799	دليوق
محافظة إرد					
br052@hbf.com.jo	35.8556376	32.5570904	إرد - شارع الهاشمي- قرب مسجد الهاشمي	4927	إرد
br060@hbf.com.jo	36.0113300	32.5616000	إرمطا - وسط البلد - شارع ناصر الطلاق	4486	إرمطا
br060@hbf.com.jo	36.0154400	32.5664700	إرمطا - شارع الشهيد وصفي التل- مجمع قوزا الرعيي	3840	شارع الشهيد وصفي التل /إرمطا
br061@hbf.com.jo	35.6097300	32.6100700	الشوبية الشمالية- شارع الملك فيصل	4495	الشوبية الشمالية
br063@hbf.com.jo	35.6845380	32.5041140	دير أبي سعيد - شارع الملك حسين	4507	دير أبي سعيد
br064@hbf.com.jo	35.8580900	32.5692200	إرد - شارع حكما - ملكة حكينا	4514	حكما
br065@hbf.com.jo	35.8838700	32.4877400	إرد - الحصن - شارع إرد عمان	4523	الحصن
br067@hbf.com.jo	35.8563100	32.5081300	إرد - إددون - الشارع الرئيسي	4539	إددون
br070@hbf.com.jo	35.5941000	32.4418000	إرد - الشارع - شارع فلسطين - مقابل بناية المشايخ - عمارة طلال الخزاعي	4546	المشايخ
br073@hbf.com.jo	35.8479100	32.5546100	إرد - شارع فلسطين - دوار الشهيد وصفي التل	4566	شارع فلسطين
br079@hbf.com.jo	35.5984700	32.2753600	الكريمة - الشارع الرئيسي	4535	الكريمة
br080@hbf.com.jo	35.8506360	32.5422950	إرد - شارع شقيق ارشدات	4600	اليرموك
br114@hbf.com.jo	36.0209640	32.4996630	إرد - مدينةالحسن الصناعية	4774	مدينة الحسن الصناعية
br120@hbf.com.jo	35.8576700	32.5462760	إرد - شارع الملك عبدالله الثاني - دوار القبة	4820	دوار القبة
br120@hbf.com.jo	35.8444850	32.5410750	إرد - شارع عبد الحميد شرف - إرد مول	3400	إرد مول
br136@hbf.com.jo	35.8630900	32.5545500	إرد - المنطقة الشرقية - حي الأندلس - مجمع الروسان التجاري	3815	شارع الثلاثين / إرد
br155@hbf.com.jo	35.8359890	32.6387640	إرد - ملكةسمراءالروسان - شارع أم قيس- مقابل بناية السرو	3434	بني كاتلة

فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الأردن

البريد الإلكتروني	إحداثيات مواقع الفروع		العنوان	هاتف المقسم 5005555 – 06 الرقم الفرعي	اسم الفرع
	خط طول Longitude	دائرة عرض Latitude			
محافظة الزرقاء					
b1029@hbtf.com.jo	36.0843900	32.0636600	الزرقاء - شارع الملك حسين - مجمع بنك الإسكان - بناية رقم 96	4248	قصر شبيب
b1051@hbtf.com.jo	36.0919600	32.0619400	الزرقاء - الوسط التجاري - شارع السلطان عبد الحميد	4407	الزرقاء
b1059@hbtf.com.jo	36.0416670	32.0181530	الزرقاء - الرصيفة - شارع الملك حسين - بناية رقم 184	4477	الرصيفة
b1066@hbtf.com.jo	36.0072300	32.0071500	الزرقاء - مخيم حطين - شارع الملك حسين - بناية رقم 452	4536	حطين
b1077@hbtf.com.jo	36.0732200	32.0290200	الزرقاء - عوجان - بناية رقم 2 - مقابل المؤسسة الإستشفائية العسكرية	3778	عوجان
b1093@hbtf.com.jo	36.0361730	32.0280720	الرصيفة - الجبل الشمالي - شارع الملك عبد الله الثاني - بناية رقم 218	4680	الجبل الشمالي
b1101@hbtf.com.jo	36.2726700	32.1320100	الزرقاء - الصفي - الشارع الرئيسي - مقابل محطة الناصر للمحركات	4693	الصفي
b1107@hbtf.com.jo	36.8327800	31.8829200	الأزرق الشمالي - شارع يعقود الرئيسي	4729	الأزرق الشمالي
b1108@hbtf.com.jo	36.0746310	32.0779470	الزرقاء - حي معصوم - شارع عبد الحميد شريف - دور الملك عبدالله الثاني	4736	حي معصوم
b1127@hbtf.com.jo	36.2146440	32.0901310	الزرقاء - ساحة اليرموك - المنطقة الحرة	3888	المنطقة الحرة / الزرقاء
b1129@hbtf.com.jo	36.0867180	32.0857580	الزرقاء - الزرقاء الجديدة - شارع محة - مجمع الكردي بلارا	4920	الزرقاء الجديدة
b1140@hbtf.com.jo	36.0940010	32.0448310	الزرقاء - وادي الحجر - طريق الأوتستراد - منطقة الدوائر الحكومية	3866	أوتستراد الزرقاء
محافظة البلقاء					
b1032@hbtf.com.jo	35.7773680	32.0018230	البحيص - العلالي - شارع الملك عبدالله الثاني	4291	البحيص
b1033@hbtf.com.jo	35.7270630	32.0427646	السلط - شارع الميدان	4293	السلط
b1046@hbtf.com.jo	35.8418450	32.0764630	مخيم البقعة - مقابل مسجد صلاح الدين	4372	البقعة
b1057@hbtf.com.jo	35.6213500	32.1839500	دير عدا - المصوادة - شارع أبو عبيدة	4466	دير عدا
b1062@hbtf.com.jo	35.6212200	31.9002700	الشوبة الجنوبية - شارع السلط - مجمع الدوائر الحكومية	4504	الشوبة الجنوبية
b1074@hbtf.com.jo	35.5802040	31.9494930	الحارمة - الشارع الرئيسي	4573	الحارمة
b1133@hbtf.com.jo	35.7471000	32.0574200	السلط - مدخل السلط - إشارة الدبابية - مقابل محطة السلط الشرعية	4983	بوابة السلط
محافظة الكرك					
b1084@hbtf.com.jo	35.7036740	31.1851800	الكرك - مئلى البلدية - شارع الزرهه	4636	الكرك
b1085@hbtf.com.jo	35.5290940	31.2448670	الكرك - غور المزارعة - المحدة السخنة	4645	اليوتاس
b1088@hbtf.com.jo	35.7016800	31.0914300	مؤتة - شارع الجامعة	4665	مؤتة
b1113@hbtf.com.jo	35.7434600	31.3102500	الكرك - القصر - الشارع الرئيسي - بجانب مصرفية القمر	4763	القصر
b1162@hbtf.com.jo	35.7360020	31.1724600	الكرك - الشبة مقابل مديرية زراعة الكرك	3849	الشبة

فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الأردن

البريد الإلكتروني	إحداثيات مواقع الفروع		العنوان	هاتف المقسم 5005555 – 06 الرقم الفرعي	اسم الفرع
	خط طول Longitude	دائرة عرض Latitude			
محافظة معان					
b7083@hbtf.com.jo	35.7352665	30.1958291	معان - شارع الملك الحسين	4627	معان
b7086@hbtf.com.jo	35.4806600	30.3209800	وادي موسى - الشارع الرئيسي - دور الشهيد	4652	البتراء
b7087@hbtf.com.jo	35.5417700	30.5191800	الشوبك - نخل - الشارع الرئيسي	4659	الشوبك
b7104@hbtf.com.jo	36.1371310	29.9311280	معان - ملحة الشبدية	4714	الشبدية
b7137@hbtf.com.jo	35.7982920	30.5948240	معان - بلدية الحسينية - مبنى بلدية الحسينية	3850	الحسينية
محافظة مادبا					
b7086@hbtf.com.jo	35.7919200	31.7192400	مادبا - شارع مديرية زريبة مادبا - قرب الكنيسة اللاتينية	4971	مادبا
b7086@hbtf.com.jo	35.8009530	31.7789240	مادبا - المشفر - مجمع Bock Yard Avenue	3480	الجامعة الألمانية
محافظة المفرق					
b7084@hbtf.com.jo	36.2087720	32.3430160	المفرق - شارع الملك طلال	4444	المفرق
b7084@hbtf.com.jo	36.2058330	32.3447230	المفرق - شارع الملك عبدالله الثاني - مجمع الحد الحجازي	3873	المجمع الغربي / المفرق
محافظة عجلون					
b7053@hbtf.com.jo	35.7516200	32.3327700	عجلون - شارع القلعة - مقابل مبنى البلدية	4433	عجلون
b7072@hbtf.com.jo	35.7042490	32.2981500	عجلون - كفرنجة - الشارع الرئيسي	3930	كفرنجة
محافظة الطفيلة					
b7082@hbtf.com.jo	35.6057000	30.8369100	الطفيلة - الشارع الرئيسي	4618	الطفيلة
b7089@hbtf.com.jo	35.9728800	30.8555400	الحسا - المدينة السكنية - السوق التجاري الجديد	4672	الحسا
محافظة العقبة					
b7081@hbtf.com.jo	35.0019094	29.5260041	العقبة - شارع الكورنيش	4605	العقبة
b7081@hbtf.com.jo	35.0156300	29.5438900	العقبة - مبنى شويعة مول	4991	شويعة مول
محافظة جرش					
b7056@hbtf.com.jo	35.8949380	32.2821420	جرش - شارع الملك عبدالله - مقابل ساحة المياه	4448	جرش
الفروع المتنقلة					
b7139@hbtf.com.jo	هذه الفروع تجوب كافة مناطق المملكة			-	الفرع المتنقل الأول
b7158@hbtf.com.jo				4554	الفرع المتنقل الثاني

فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل - خارج الأردن

البريد الإلكتروني	العنوان	الهاتف	اسم الفرع
فلسطين			
info.pal@hbtf.com.jo	شارع القدس - عمارة ياديدو هاوس - ص ب 1473	+970 2 2945500	الإدارة الإقليمية
b401@hbtf.com.jo	شارع البرد - عمارة زحبي، ص ب 1473	+970 2 2945500	رام الله
b402@hbtf.com.jo	شارع الشهداء - برج فلسطين، ص ب 5010	+970 8 2826322	غزة
b403@hbtf.com.jo	دوار الحسين - عمارة الحوازي، ص ب 1660	+970 9 2386060	نابلس
b404@hbtf.com.jo	شارع وادي النفاق - دوار المصارف، ص ب 285	+970 2 2250055	الخليل
b405@hbtf.com.jo	حاحول، الشارع الرئيسي - الدروة - مغيل محبرية شمال الخليل وغرفة لجارة حاحول ص ب (1) مكتب بريد حاحول	+970 2 2299602	حاحول
b406@hbtf.com.jo	رام الله - الشارع العلم - بجوار الدوار الرئيسي، ص ب 40	+970 2 2945500	بئر زيت
b407@hbtf.com.jo	غزة - دوار أبو حميد - شارع جلال، ص ب 7073	+970 8 2079401	كان يونس
b408@hbtf.com.jo	شارع أبو بكر، ص ب 50	+970 4 2505223	جنين
b409@hbtf.com.jo	شارع المهدي - سيني سنتر، ص ب 30	+970 2 2740375	بيت لحم
b410@hbtf.com.jo	الخليل - بطا - شارع رفعة - بجوار مركز الأمان	+970 2 2273301	بطا
b411@hbtf.com.jo	رام الله - ترمسعيا - مجمع أبو رسلان التجاري، ص ب 4	+970 2 2805263	ترمسعيا
b412@hbtf.com.jo	الخليل - الطاهرية - قرب مركز أمن الطاهرية	+970 2 2266779	الطاهرية
b413@hbtf.com.jo	شارع القدس - عمارة ياديدو هاوس - ص ب 1473	+970 2 2945500	الماصيون
b414@hbtf.com.jo	شارع جامعة القدس المفتوحة بجانب مطعم KFC	+970 9 2696662	طوكرام
b415@hbtf.com.jo	شارع الشهيد ياسر عرفات بجانب كنيسة البشارة	+970 9 2353612	رندجا
البحرين			
bahrain@hbtf.com.jo	البحرين - مركز الصفاة - شارع الحكومة، ص ب 5929	+973 17 225227	مرج البحرين

دليل البنوك والشركات التابعة

العنوان	الهاتف	اسم البنك
المصرف الدولي للتجارة والتمويل - سوريا		
دمشق - السبع حارات - شارع اليكستين/ ص ب 10502 الموقع الإلكتروني: www.ibtf.com.sy البريد الإلكتروني: info@ibtf.com.sy	+963 11 23880000	الإدارة العامة
دمشق - ساحة الحجاز - مقابل محطة الحجاز	+963 11 2260500	الحجاز
دمشق - شارع اليكستين - مقابل مطعم المريا	+963 11 23880000	اليكستين
دمشق - أبو رمالة - فندق دمازور	+963 11 2241140	دمازور
دمشق - شارع اليرموك - ساحة التريجة	+963 11 6376400	اليرموك
دمشق - أوتوبستاد درعا - مقابل التاون سنتر	+963 960009001	حمش يلاس
دمشق - دوما	+963 11 5750766	دوما
دمشق - مشروع دمر - سوق النشم المركزي	+963 11 3123505	مشروع دمر
دمشق - ساحة الحريقة	+963 11 2260222	الحريقة
دمشق - ساحة الرئيس - بناء جبر وكفلاي	+963 11 5636337	جرملا
دمشق - برج الروس	+963 11 4430195	فصاع
دمشق - المرة - مقابل نادي الجلاء	+963 11 6117202	المرة
دمشق - كورنيش التجارة	+963 11 4434210	التجارة
دمشق - شارع الفردوس - امتداد ساحة المحافضة	+963 11 2327081	الفردوس
الربداني - شارع المحطة - مقابل بقية المهندسين	+963 11 7111792	الربداني
دمشق - مساكن برزة - مقابل مشفى حاميش	+963 11 5117774	مساكن برزة
دمشق - أبو رمالة - بجانب حديقة المدفع	+963 11 3348717	أبو رمالة
حمص - مبنى خزانة تقاعد المهندسين	+963 31 2485978	حمص
طرطوس - شارع المحارف	+963 43 321365	طرطوس
حلب - شارع الملك فيصل	+963 21 2262303	فيصل
حلب - فندق الشيراتون	+963 21 2125303	الشيراتون
حلب - الحميلية - بناية الأوقاف - أمام صالة الأسد	+963 21 2231945	الحميلية
حلب - المدينة الصناعية - الشيخ نجار	+963 21 4712860	الشيخ نجار
حلب - شهباء مول	+963 21 2520092	شهباء مول
درعا - شارع هنانو	+963 15 210291	درعا
حمص - شارع العلمين	+963 33 2243100	حمص
حمص - محردة - شارع غادة شعاع - بجانب نادي محردة الرياضي	+963 33 4731071	محردة
الحسكة - ساحة الرئيس - شارع صلاح الدين	+963 52 316543	الحسكة
اللاذقية - شارع بغداد - مقابل مديرية المريا	+963 41 2559373	اللاذقية
السويداء - ساحة تشرين	+963 16 322191	السويداء
القنمشلي - دوار القوتلي	+963 52 431789	القنمشلي
دير الزور - الشارع العام - مقابل سيلما الحلبي	+963 51 2241800	دير الزور

البريد الإلكتروني	العنوان	الهاتف	اسم البنك
بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر			
housingbank@housingbankdz.com	الجزائر - 16 شارع أحمد واحد - دالي إبراهيم الموقع الإلكتروني: www.housingbankdz.com	+213 21 91 88 88	الإدارة العامة
Agence-101@housingbankdz.com	الجزائر - 16 شارع أحمد واحد - دالي إبراهيم	+213 21 91 88 85	دالي إبراهيم
Agence-102@housingbankdz.com	الجزائر - 61 شارع العربي الرئيسي للحيّة الجديدة - البلدية	+213 26 40 10 33	البلدية
Agence-103@housingbankdz.com	الجزائر - 10 شارع تعاونية الباهية/حي السلام - وهران	+213 41 23 02 70	وهران
Agence-104@housingbankdz.com	الجزائر - 20 شارع أول نوفمبر 1954 - سطيف	+213 36 53 85 78	سطيف
Agence-105@housingbankdz.com	الجزائر - 59 شارع محمد خميسيني - دار البيضاء	+213 21 75 46 84	دار البيضاء
Agence-106@housingbankdz.com	الجزائر - تجرّنة كريم بلقاسم التعاونية العقارية 45 مسكن - بجاية	+213 34 11 33 51	بجاية
Agence-107@housingbankdz.com	الجزائر - لوش لهج حمو بلحاج مصطفى رقم 06 سيدي مبروك - فسطاطية	+213 56 16 15 832	فسطاطية
بنك الأردن الدولي / لندن			
Info@jordanbank.co.uk	Almack House , 2628- king Street , London SW1Y 6QW الموقع الإلكتروني: www.jordanbank.co.uk	+44 20 3 144 0200	الإدارة العامة

البريد الإلكتروني	الموقع الإلكتروني	العنوان	الهاتف	اسم الشركة
المتخصصة لتأجير التمويل				
slc@hbtf.com.jo	www.slcjo.com	11118 عمان - 1174 عمان	+962 6 5521230	الإدارة العامة
		إرحد - شارع الملك عبدالله الثاني- دور القبة- عمارة بنك الإسكان	+962 2 7250308	مكتب إرحد
		العقبة -شارع الملك حسين (الكورنيش) - مجمع بنك الإسكان	+962 3 2033428	مكتب العقبة
المركز المالي الدولي				
Info@ffc.com.jo	www.ffc.com.jo	11194 عمان - 940919 عمان	+962 6 5696724	الإدارة العامة
الشركة الأردنية للاستثمارات العقارية والخدمات التجارية				
Info@hbtf.com.jo	www.hbtf.com	جبل عمان - طلوع الحايك - مبنى الأمانة سابقا - الحايك السابق	+962 6 5005555	الإدارة العامة
البريد الإلكتروني				
العنوان				
مكاتب التمثيل				
hbtflibya@hbtf.com.jo	طرابلس - برج طرابلس - البرج الأول - الطابق 15 - مكتب 155/ ص.ب 91270		+218 21 3350610	طرابلس/ ليبيا
hbtfAbudhab@hbtf.com.jo	أبو ظبي - شارع الشيخ خليفة - بناية معالي حمودة بن علي - الطابق 12 - مكتب 1201/ ص.ب 44768		+971 26268655	أبو ظبي/ الإمارات
ifdaham@hbtf.com.jo	بغداد - شارع العروحات الفخدية - محله رقم 929 شارع 30 - رقم البناية 133 شقه رقم 133 / 29 حي بابل		+964 7901328647	بغداد/ العراق

